الإرهاب و الرئيس

محمد الطويل



الإرهَاب والرَئيس

مد الطويل

الفهرس

بسم ا الرحمن الرحيم

﴿وَمَن أَحسَن قَولاً ممن دَعَا إلى ا ـ وَعَمِلَ صَالِحا وَقَالَ إنني مِنَ الْمسلِمِينَ﴾ صدق ا العظيم

فصلت/ ٣٣

مقدمة

منذ بداية تصعيد وتكثيف العمليات الإرهابية في أواخر عام ١٩٩٢ كنت منزعجا بشدة كباقي مواطني مصر، وأفكر مليا حول هذه العمليات والأحداث ولا أجد سببا أو مبررا واحدا لها، اللهم إلا إلحاق الخسائر في الأرواح والأرزاق. وأتعجب مما يتردد من شعارات لهؤلاء الإرهابيين مرتكبي هذه الحوادث، والتي تهز الإحساس بالأمان لدى المواطن الذي يشعر أيضا أنه في أي موطئ لقدمه داخل بلاده، معرض أن تنسفه قنبلة أو تودي به رصاصة أو عشرات منها، أو علي أقل سوء تلحق به عاهة جسيمة، وهذه العمليات لا تفرق بين رجل وامرأة، وطفل وشيخ، مسلم ومسيحي، مصري أو سائح.

وتحيرت في هذا الأمر حتى أنني شعرت بأن هذه العمليات الإرهابية ومرتكبيها لا يمكن أن يكونوا مصريين مسلمين أسوياء ومؤمنين بقدر ما أنهم عملاء لقوى أو جهات أجنبية، لأنهم يلحقون أفدح الخسائر بالشعب والبلاد، أكثر ما يمكن فعله من أعداء معينين، أو ما فشل فيه الأعداء.. أي أعداء.

ثم هداني تفكيري لوضع دراسة حول هذه القضية والتي سببت لي الأرق والقلق والغضب والانزعاج، فما أسوأ ما تفقده من أمان وسلام.. والإسلام سلام فما الذي يجري إذن؟!

وربما كانت أولى أفكاري حول هذه الدراسة.. قد بدأت تتخذ منهجا واضحا عندما حضرت وعايشت مناقشة مجلس الشعب لهذه القضية في يوليو ١٩٩٢ ثم في شهري مارس وأبريل ١٩٩٢ بقاعة مجلس الشورى أيضا، وقد استغرقت هذه القضية تفكيري فلم أجد بدا من تأجيل أو تنحية أحد الكتب التي قد بدأت إعدادها، وذلك للتفرغ والانتهاء من دراسة قضية الإرهاب.

وقد وضعت بعض الأسئلة نصب عيني؛ وذلك سعيا للإجابة عنها وتلمسا لاستيضاح أبعاد وجوانب هذه القضية الخطيرة ومنها: ماذا عن زراعة التطرف في مصر؟ وكيف نشأ جنينًا ثم خرج إلى الحياة بكل هذه الشراسة؟ وكيف اتهم السادات وبعض معاونيه في صناعة هذا التطرف في فترة السبعينيات؟ وإلى أي مدى صحة أو خطأ ذلك؟.

وفي كل الأحوال هل الإرهاب ذو هوية محلية بحتة أم أجنبية؟

وهل يمكن أن يكون الإسلام هدفًا للإرهاب وليس مصر فقط، بمعنى هل هناك حرب ضد الإسلام والمسلمين بما فيهم مصر كدولة محورية وهامة بالنسبة للعالم الإسلامي العربي؟

وماذا عن موقف الولايات المتحدة الذي يبدو متناقضا بالنسبة للتطرف والإرهاب، حيث يبدو تشجيعا في جانب ويبدو مضادا في جانب آخر، فما هي الحقيقة في موقفها؟!

وهل للإرهاب مناخ مناسب وتربة صالحة لنمو هذا الإرهاب في تصعيد عملياته وحوادثه؟

وأخيرا ماذا عن الإرهاب وحصاره للرئيس حسني مبارك، الذي يعتبر رمزا لمصر وللنظام الحاكم، ولماذا تتصاعد العمليات الإرهابية عند كل تجديد فترة رئاسة له، بدءا من توليه الحكـم في أثناء قمة التصعيد الإرهابي في أكتوبر ١٩٨١ ، باغتيال الرئيس السادات. ومرورا بالعمليات الإرهابية في ١٩٨٦ ، وأخيرا قبيل تجديد فترته الثالثة في شهر أكتوبر ١٩٩٣.

وما هو موقف الشعب من الإرهاب؟ وما هو موقف الرئيس من ذلك الإرهـاب؟ وإلـى أي مدى وصل الصراع بينهما؟ وما الغرض من العمليات الإرهابية المضادة لبعض عناصر السلطة القريبة من الرئيس؟!

ولا شك أن هذه التساؤلات كانت تدور بخادي أثناء متابعـة مناقـشات مجلـسي الـشعب والشورى لهذه المشكلة، ومحاولة السعي للإجابة عنها من خلال هذه المناقشات ومراجع أخرى.

وكانت اللجنة العامة لمجلس الشورى لهذه المشكلة، ومحاولة السعي للإجابة عنها من خلال هذه المناقشات ومراجع أخرى.

وكانت اللجنة العامة لمجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفي كمال حلمـي كلفـت لجنـة الأمن القومي والشئون العربية والخارجية برئاسة الدكتور مفيد شهاب، بوضع تقرير حول هـذه القضية لمناقشتها من جانب أعضاء المجلس، والذي وصل عدد المتحـدثين مـنهم إلـي ١٠٨ عضوا، وكانت مناقشات مستفيضة وصريحة وجريئة وصادقة، وأتت ثمارا إيجابية، فقد تابعهـا الرأي العام باهتمام وتجاوب مع الكثير مما طرح من أفكار وآراء طرحت في هذه المناقـشات، وبذلك يكون مجلس الشورى قد نجح في تعبئة الشعور العام ضد الإرهابيين، وقد تجلـى ذلـك بصورة واضحة في مشاركة الشعب للشرطة في مواجهة ومطاردة هؤلاء الإرهابيين.

وأما مجلس الشعب فقد شكل رئيسه الدكتور أحمد فتحي سرور لجنة خاصة برئاسة وكيـل المجلس سيد راشد وذلك لتدارس هذه القضية، ووضع تقرير عنهـا يطـرح علـي الأعـضاء للمناقشة، وقد عقدت اللجنة أيضا جلسات استماع لبعض المسئولين والمفكرين والكتاب، وبالفعل فقد انتهت من وضع التقرير والذي تمت طباعته أيضا إلا أنه وفجأة أصبح أسير المخازن، ولـم يسمح بتوزيعه أو نشهر، ولا يعرف السبب في ذلك.

ومع هذا فقد وفقت في الحصول علي نسخة منه وطالعته باهتمام وتمحيص، ولمـست فيـه أيضا صراحة وصدقا وجرأة وإحساسا عاما بخطورة القضية.

وربما كانت قضية الإرهاب قاسما مشتركًا بين مجلسي الشعب والشورى يتقاسمها المجلسان بالحماس والشجاعة والجرأة، وإن اختلفت مع بعض ما جاء بهما، إلا أنني لمـست عـن حـق

المشاعر الصادقة والمخلصة لأعضاء المجلسين في حتمية مواجهة هذه القضية بكل حسم وجدية وبلا انتظار.

وفي ضوء ما سبق كانت هذه الدراسة لعلنا نكون قد أسهمنا في استيـضاحها وتشخيـصها، والمشاركة باجتهادنا في تفسيرها وما نراه بخصوصها، وعسى أن نكون قد نجحنا في ذلك.

* * * *

الكاتب الصحفي: محمد الطويل

نوفمبر ١٩٩٣

الفصل الأول

التطرف وبداية زراعته الناصرية

التطرف وبداية زراعته الناصرية

لا شك أنه من الأهمية بمكان قُبيل الاستطراد أو التعرض لقضية الإرهاب، وإبراز جوانبها تحديد الإرهاب عن صنوف أخرى من النشاط أو المظهر الديني حتى لا تختلط الأمور، وفي هذه الحالة الأخيرة تتشابك وتتعقد الحلول.

فهناك التدين والغُلو في التدين والتعصب والتطرف وأخيرا الإرهاب، وربما يكون من التكرار التأكيد علي طبيعة الشعب المصري المتدينة منذ التاريخ، القديم كما كانت مصر دار الأمان – دائما – لأي دين: يهودي أو مسيحي أو الإسلام ختام تلك الأديان.

ولكن لا يشعر المواطن المصري العادي بضرورة التطرف أو التعصب في الدين، لأنه تعود منذ نشأته علي احترام الأديان وأداء شعائر دينه إسلاميا أو مسيحيا، والتعامل ببساطة مع الدين، لأنه يؤمن أن ذلك شيء بديهي لا يحتمل التعصب أو التطرف.

وإنما كان ذلك التعصب أو التطرف، عندما تجلى بصورة واضحة في فترة ماضية أو سابقة، كان رد فعل أحداث ومواقف وسياسات معينة، وللأسف الشديد فإنها أحداث سياسية، ويعني ذلك أن رد الفعل كان من نوع الفعل.

ولذلك عندما ظهرت جماعات متطرفة، وإن كان طابعها دينيا إلا أنها في حقيقتها جماعات سياسية.

وقد اتخذت صورا وأشكالاً متعددة ومختلفة تبعا لرؤيتها أو منظورها السياسي ومنهاجها في النشاط والحركة داخل المجتمع، وإن كانت تخرجه بطابع ديني.

ولكن ما هي الأحداث والتحولات أو المواقف السياسية في تاريخنا الحديث، والتي دفعت البعض إلى ذلك التطرف؟

ستكون الإجابة عن ذلك التساؤل الكبير محل اجتهاد نعرضه بالتحليل للواقع وللتاريخ منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، ويمكن سياق بعض هذه التحولات أو السياسات كالآتي:

أولاً: يعتقد اللواء الدكتور أحمد جلال عز الدين مدير مركز الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة أن كل التنظيمات تشكلت داخل مصر، بل أي تنظيم تشكل داخل المعتقلات، وهو نوع من عنف السلطة بدأ منذ عام ١٩٥٤ وهو نواة أو أجنة لعمليات تكبر وتتطور وتفرخ بعد ذلك لسنوات.

ولعل الرجل لا يريد الصدام أو الدخول في مناظرات، فلم يكشف حقيقة هذا العنف، ولمن وقعت عليه أعماله، وإن كان بالطبع من المفهوم أن هذا العنف الذي أشار إليه هو العنف الذي تعاملت به سلطة عبد الناصر مع الإخوان المسلمين في عام ١٩٥٤ عقب تمثيلية محاولة اغتياله، والادعاء بأنهم وراء هذه المحاولة وقيامه باعتقال الآلاف منهم والتنكيل بهم تنكيلاً بشعا، خرج عن كل أصول التعامل مع الخصوم السياسيين، وحقوق الإنسان وقواعد التعامل والصلح،

ولخصومة في الإسلام بين أهل الدين الإسلامي، وحرمان آلاف الأسر المصرية من ذويهم، وكذلك حرمانهم من مواردهم المالية، مما أدى إلى حدوث أزماتهم الطاحنة وكذلك التشريد والتشتيت، ولا شك أن الشعب في معظمه كتم غضبه وحزنه لما أصاب الإخوان وأسرهم وإحساسه بتلك القسوة الدامية، بل ومحاولة وسعي البعض من الشعب لمساعدة ومساندة هذه الأسر في الخفاء حتى لا يتعرضون - أيضا - للاعتقال والتنكيل، هذا الإحساس تحول لدي البعض - ممن اعتقلوا - إلى حد اليقين أن عبد الناصر يحارب الدين ويقاومه ويسحق المسلمين، وظل ذلك الإحساس في تضاعف مع الوقت وخاصة أن ٩٠% من الشعب لا يقرأ ولا يكتب، وإن كانت مشاعره هي التي تحركه، وقد تحرك البعض منهم في داخله ذلك الشعور، بأن الدولة ضد الدين، بل إن جانبا من الشعب تصور أن تردده علي المساجد لأداء الصلاة أصبح يمثل خطرا ويعرضه للاعتقال أو التعذيب، ومن هنا كان التطرف جنينًا يتكون في رحم هذه الديكتاتورية شيئًا فشيئًا.

ثانيا: وفي مرحلة تالية وخاصة بعد إصدار القرارات الاشتراكية، وما تلاها من إقامة الاتحاد الاشتراكي، ومنظمة الشباب الاشتراكي والتنظيم الطليعي والمعاهد الاشتراكية بل وتدريس مادة الاشتراكية العلمانية في الجامعات، واعتبارها مادة نجاح ورسوب في ذات الوقت، وعدم انسحاب ذلك على مادة الدين وترديد شعار حتمية الحل الاشتراكي واتجاه الدولة إلي الشيوعية بقناع اشتراكي، وكان كل ذلك موضع شك وريبة لدى المواطن المصري لأنه يعلم أن هذا الاتجاه الشيوعي فهو اتجاه ضد الدين لأن الشيوعية مرتبطة بذهنه أنه مذهب إلحادي وهذا حق.. ولشعور الدولة بذلك فقد دفعت كتابها وأقلامها لإصدار عشرات الكتب كمحاولة لتأصيل الاشتراكية في الإسلام، وأن الإسلام هو دين اشتراكي، ومع ذلك فإن معظم الشعب المصري كان يرفض ذلك من داخله، ولكن من الذي يجرؤ على إعلان ذلك؟! وإن كان الإحساس لدى البعض والذي شعر من قبل أن الدولة ضد الدين بسياساتها البشعة ضد الإخوان المسلمين، فإن إحساسه بذلك فقد تزايد أكثر، وخاصة أن الدولة أعادت الكرة مرة أخرى ضد الإخوان المسلمين في عام ١٩٦٥ في القضية الشهيرة بتنظيم العالِم الإسلامي سيد قطب. في ذات الوقت الذي كانت تسعى جاهدة لتطبيق الشيوعية أن الاشتراكية العلمانية، ومن هنا أيضا كانت هذه حلقة مضافة إلى دفع البعض إلي التطرف الذي لا يجرؤ على إعلانه.

ثالثًا: أن السياسة السكانية الجديدة والتي سمعها أو أدركها الشعب لأول مرة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ والتي تمثلت في رفع شعار منع الحمل، ومناقشتها لأول مرة في مجلس الأمة عام ١٩٥٧، كان ذلك الشعار جديدا على الشعب والذي غلب فيها الرأي بأن منع الحمل حرام دينيا، ومتابعة الشعب لهذا ثم معاودة مناقشته مرة أخرى في منتصف الستينيات، والتي غلب فيها الرأي بأن منع الحمل ليس حراما، وقد تحير الناس، وشعر بعضهم أن الدولة أيضا تحارب بعض القيم الدينية، وربما يكون رد فعل ذلك المنع وإن كان البعض لجأ إليه، إنما الأمر برمته

ألقى ظلالاً من الشك في نوايا نظام عبد الناصر حول هذه القضية ومن هنا أيضا – بالإضافة إلى العادات والتقاليد الموروثة في هذا الصدد – كان البعض يتزايد إحساسه بالتطرف، ولكنه أيضا لا يجرؤ على الجهر به وإن كان الجهر الوحيد الذي يملكه هو زيادة نسله، وبذلك كان التزايد السكاني.

رابعا: وكما كانت القضية السكانية جديدة على مسمع ومشاعر الشعب المصري، فإن القضية الأخرى والتي أثارت انتباهه ودهشته وألمه المكتوم، هي قضية حرب اليمن الشهيرة والتي فجرت صراعا ضد المملكة العربية السعودية – وربما ينزع أو يندهش البعض مما أسوقه – ولكن الحقيقة أن هذه القضية فجرت بعض المشاعر المكتومة والمرتجفة لدى الناس، ولعدة أسباب منها؛ أن الشعب أدرك أنه لأول مرة يعاصر استخدام القوة المسلحة ضد دول مسلمة أخرى، فمن خلال حرب اليمن كان عبد الناصر له مطامعه في منطقة البحر الأحمر، وخاصة منابع البترول السعودية، وقد تصدى له الملك فيصل والسعودية بالتحديد، وحيث يوجد بها المقدسات الإسلامية: الكعبة الشريفة، مسجد ومقبرة سيدنا محمد رسول ا (ﷺ) كانت لها مشاعر وجدانية جياشة لدى الناس، وكيف يصارع عبد الناصر بلد الرسول والملك فيصل أو السعودية، وهم من أهم وأبرز الرموز الإسلامية، وهي معروفة لدى العامة بأنها "الحجاز" الذي يذهبون إليه لأداء فريضة الحج، ولماذا هذه الحرب التي راح ضحيتها بعض أبناء الشعب، بل وفقد بعضه في جبال اليمن وعند عودة الأحياء ورواياتهم حول افتقاد الأمان نفسه عندهم في هذه الحرب، التي تدور رحاها بين أهل البلد الواحد، وما أدت إليه الحرب من تهديد لأراضي السعودية، ونظام الحكم الإسلامي هناك، وكل ذلك يدفع إلي تراكم حلقة أخرى من الحساسية الدينية لدى البعض، والتي بدورها دفعته إلى التطرف الداخلي والذي لا يمكنه إعلانه.. إنما هم مكتوم ومرجأ أيضا.

خامسا: المبالغة الإعلامية والصحفية حول قدرات عبد الناصر وإمكانياته في مقاومة الاستعمار وأذنابه، كما كانوا يرددون ذلك الزعيم الملهم الذي لا يخطئ والذي صنعوا منه إلها قادرا على كل شيء. وهذه المبالغة إزاء بعض السياسات السالف ذكرها، كانت تفعل تناقضات وحيرة بين البعض وفي نفوسهم، وتزيدهم يقينا أن هذا التأليه حرام.. فا وحده القادر على كل شيء وهذا الزعيم خاطئ، ويخطئ كثيرا إنما لابد أيضا من تكريس كل صفات الألوهية له، حتى أنه كان صاحب الرقم الشهير وهو ٩٩% وكأنه يشبه نفسه با الذي له ٩٩ اسما جليلاً وهذه المبالغة لها مردودها الخفي والمعلن فيما بعد.

سادسا: أن انتشار الاعتقال والمعتقلات ولأسباب لا ترقي إطلاقًا إلى أدنى المخالفات القانونية والتعذيب الذي لاقاه هؤلاء.. أدى إلى أن البعض منهم – بعد الإفراج عنه – أثر السلام واستمرار حياته بعيدا عن أية مشاركة في العمل العام أو حتى المشاركة الاجتماعية وعاشوا متدينين فقط.

وهناك من دمرت المعتقلات مشاعرهم الإنسانية وحجرت أحاسيسهم وقرورا الانتقام والثأر، وكانوا بذلك بمثابة الوقود الخفي لنشر التطرف، وأخيرا خرج أيضا البعض وفي نواياهم الاستمرار في حياتهم بالأسلوب الذي يؤثرونه، من حيث المشاركة في العمل العام، والاشتراك في العمل السياسي والحزبي، فيما يعد اقتناعا بصحة فكرهم ودعواهم، وفي هذه المعتقلات كان تكوين جنين التطرف ثم الإرهاب، وإن كان ينمو في الخفاء أو الظل حتى واتته الفرصة للاكتمال وللصراخ.. والعنف.

سابعا: ولا شك أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ وزعيمها الملهم عبد الناصر كانت الشرارة الأولى ليقظة الإحساس الديني. واسترداد الشعور اليقيني بأن الهزيمة كانت نتيجة البعد عن الدين، وكذلك محاربة الدولة للدين، وكانت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ بمثابة أول ثورة معارضة لنظام عبد الناصر. ولا شك أنه كان ضمن آلاف الطلبة والعمال الذي تظاهروا البعض الذي دفع إلى التطرف، وإن كان لم يتمكن من إعلانه، إنما كان الصياح به في خضم المظاهرات وشعاراتها المتمردة علي نظام عبد الناصر.

ومن المعلوم من خلال دراسات عديدة أن التطرف بدأ يظهر كبادرة شمعة عقب الهزيمة، باعتقاد أن الهزيمة نتيجة للبعد عن ا مقابل ذات التطرف الديني الذي ظهر في إسرائيل، باعتقاد أن انتصارها نتيجة للقرب من ا ، وهذا التفسير شائع ومعروف، ومع ذلك فإن هذا التطرف في مصر لم يتمكن من الإعلان عن نفسه أو الجهر بذاته حتى فرصة مواتية.

* * *

وتأكيدا على النتائج التي نصل إليها من خلال تحليل الواقع الذي جرى منذ الخمسينيات وبعض سياسات عبد الناصر التي زرعت البذور الأولى للتطرف فإن القوى العظمى كانت ترصد بدقة هذا التطرف النامي، ومن ذلك أن مايلز كوبلاند مندوب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية المحلي وصديق عبد الناصر، قد بعث برسالة مؤرخة في ٢٢فبراير١٩٧٢ لأحد معاوني الرئيس أنور السادات، وهو حسن التهامي وزير الدولة برئاسة الجمهورية في ذلك الحين، فحواها أن رجل المخابرات الأمريكية مشغول بالإشراف علي بحث حركة التنظيمات المتطرفة في الشرق الأوسط وخطورتهم التي قد تمس المصالح الأمريكية والبريطانية، وما سوف تصل إليه هذه الأبحاث سوف يتضمنه تقرير سري، يخرج إلى عدد من شركات البترول الكبرى وشركات الطيران وشركات التأمين.

ويضيف في رسالته قائلاً: وبخصوص هذه الدراسة (أعمال العنف في الشرق الأوسط) فإني على وشك القيام بعدة زيارات لعواصم دول الشرق الأوسط، ومع كون عملي هذا لا يستوجب سفري إلي القاهرة (لأن لي معاونين يقومون بزيارة القاهرة بصفة منتظمة) فإن هناك عددا من العوامل في أحداث العنف السائد، والتي أود مناقشتها معك شخصيا[1].

وبعد هذه الرسالة إلى الرئيس السادات رفض السماح له بدخول القاهرة، وأمر بالاتصال به في الخارج وذلك للتعرف على المعلومات التي لديه بخصوص التنظيمات المتطرفة في الشرق الأوسط.

ومن هنا فإننا كما سبق ذكره من أسباب منشئة للتطرف فهي أسباب ناصرية، وهناك فرق بين الأسباب المنشئة للتطرف والإرهاب ابتداء، وبين الجهر والإعلان وممارسة التطرف والإرهاب، وسنعرض في حينه مبررات مناخ الإرهاب، وليس أسبابه التي ذكرناها آنفًا.

وكما سبق أن ذكرنا من أن التطرف رد فعل لأحداث ومواقف سياسية، فإنه من نفس النوع، وإن كان يبدو ذا طابع ديني إلا أن جوهره وحقيقته سياسية، يسعى للتغيير السياسي ولذلك فهو يمارس نشاطًا سياسيا يتخذ طابعه المتطرف أيضا، وحيث إن النشاط المتطرف غير مألوف في الحياة المصرية فإن الأمر اختلط كما سبق الإشارة – بالتدين والغلو في التدين والتعصب والإرهاب أيضا، ولذا لزم عرض التحليل السابق تمهيدا لاستجلاء الفرق بين التطرف والإرهاب أو العلاقة بينهما، وفي هذا الصدد فهناك ثلاثة اتجاهات قد تجلت بوضوح في مناقشات مجلس الشعب والشورى حول قضية الإرهاب، وكذلك لآراء بعض المفكرين والسياسيين والكتاب، فأما عن الاتجاه الأول القائل بتطابق التطرف والإرهاب، فقد أعلن أحمد أبو زيد وكيل مجلس الشعب السابق، بأن التطرف هو سنة أولى إرهاب لأن التطرف نوع من التعصب والتعصب في تعريف العلماء هو أقصى أنواع الجهل، لأن المتعصب لا يريد أن يتزحزح بالحوار ولو سنتيمترا واحدا، إنما يتلقى وجهة نظر واحدة ويتعصب لها، وبعد ذلك يدفع دفعا إلى ارتكاب ما نراه من جرائم وما نشاهده من أفعال.

ويذهب العضو الدكتور إبراهيم شلبي إلى ما ذهب إليه وكيل مجلس الشعب - وإن كان قد عدل عدل صياغة المعنى - بقوله: إن الإرهاب ليس إلا درجة متطورة من درجات التطرف؛ والتطرف هو جنوح في الفكر، والإرهاب هو جنوح في الفعل وكلاهما متمم للآخر [٢]. ويري ويرى الدكتور رجائي زغلول أن الإرهاب والتطرف هما وجهان لعملة واحدة، والتطرف هو المغالاة في اعتناق مذهب أو اعتناق فكر، وإذا تعدى الاعتناق لهذا التطرف من فكر إلى فرضه على أحد أفراد المجتمع أصبح هو الإرهاب بعينه.

وفي ذلك الإطار يعتقد محمود محمد زيدان أن التطرف مدرسة الإرهاب، وجميع الإرهابيين تخرجوا من في مدرسة التطرف، واستدرك قائلاً: ولا تقلل من أهمية التطرف كما لا تزيد من حجمه ولكنني أقول: إن هذا التيار موجود في جميع المحافظات دون استثناء، وإن كان قد نضج في بعضها وظهر، ولكنه في البعض الآخر لم يصل إلى مرحلة النضج بعد.

كما أشار اللواء زكي بدر وزير الداخلية الأسبق إلى أنه يعتبر كلمة التطرف مرادفة لكلمة الإرهاب وأكد قائلاً: ويجب أن يستقر في مفهومنا أنه عندما نقول: إن هذا متطرف فهو إرهابي [٣].



ولنناقش هذه الآراء:

فأما عن أن التطرف هو سنة أولى إرهاب، فإننا نرى العكس حيث يبدأ الإنسان متطرفًا ثم يعتدل بعد اقتناع أو يستمر تطرفه، ويتوقف عند حد العزلة عن الناس وعدم الاختلاط إلا للضرورة المعيشية أو الحكم علي أهله وأقاربه أو ذويه بذلك، أو إبعادهم عن الاختلاط بالمجتمع أو الامتناع عن أفعال معينة يرى أنها مخالفة للدين، وربما ينتهي إنسان متطرف إلى أن يكون إرهابيا، وذلك يعد الخطوة الأخيرة أو القصوى لتطرفه، ومن هنا فإننا مع الرأي الذي يرى الإرهاب درجة متطورة من التطرف، وإن كان تحفظنا عليها بأن ذلك يحدث أحيانًا، وكما قال صاحبه: إن التطرف جنوح في الفكر، وبذلك يكون إرهابه فكريا يغلب عليه طابع الترهيب والتخويف والحدة والغلظة في القول والحديث.

أما عن الرأي القائل بأن الإرهاب والتطرف وجهان لعملة واحدة، فإن ذلك تعميم غير منطقي وفي غير محله، وهذا أيضا ينسحب على رأي اللواء زكي بدر، وأما الرأي الذي يعتبر التطرف مدرسة للإرهاب، فإنه لا يجب أن يؤخذ هذا الرأي في إجماله، لأن بعض الإرهابيين لا ينتمون لأية جماعة متطرفة، وإنما هم في حكم المأجورين أو المرتزقة يقومون بالعمليات الإرهابية بمقابل مادي وخاصة المحترفين منهم في عمليات التخريف التخريب، والتي لم تصل إليهم أجهزة الأمن ويصبح مجهولاً.

وقد أشار تقرير مجلس الشورى إلي هذا الأمر وفرق وفرق بين الإرهاب والتطرف، حيث يرى أن التطرف يرتبط بمعتقدات وأفكار بعيدة عما هو معتاد، ومتوافق ومتعارف عليه سياسيا واجتماعيا وثقافيا ودينيا، دون أن ترتبط تلك المعتقدات والأفكار المتطرفة بسلوكيات فعلية مادية متطرفة أو عنيفة، في مواجهة المجتمع أو الدولة، أما إذا ارتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد بالعنف، فإنه يتحول إلى إرهاب.

وجاء بالتقرير إيضاح الفرق أيضا – فيشير إلى أن التطرف غالبا ما يكون في دائرة الفكر، وقد ينعكس هذا الفكر على السلوك، وذلك في أشكال متعددة قد يأخذ بعضها شكل القول أو الكتابة، أو غيرهما من وسائل التعبير عن الرأي، وقد يتجمد الفكر المتطرف في أنماط أخرى من السلوك كارتداء زي معين أو الامتناع عن سلوك معين، أما عندما يتحول الفكر المتطرف إلي أنماط عنيفة من السلوك من اعتداء على الحريات أو الممتلكات أو الأرواح، فهو عندئذ يتحول إلى إرهاب.

ويخلص التقرير إلي أن الإرهاب هو ممارسة العنف والتهديد بغرض سياسي للتأثير على هيبة الدولة أو سيطرتها علي الأوضاع القائمة فيها، والتأثير علي سيادتها بصورة تطرح احتمالات مختلفة، وضرب اقتصادها بما يؤدي إلي خلق أوضاع عدم استقرار داخلها، ولها هدف نهائي هو تغيير الوضع الشرعي الراهن الذي يرسيه الدستور ويقبله المجتمع.

وأما العضو صبحي مسلم فقد ذكر أنه يجب الفصل بين الإرهاب والتطرف، والإرهاب لن تكون مقاومته إلا بمثل ما يأتي به من أفعال وأشد منها، إنما التطرف يأتي نتيجة سوء فكر أو سوء فهم، وهؤلاء المتطرفون يمكن أن يجري حوار معم معهم.

وأضاف بقوله: وأنا أرى أن كثيرا من الجماعات الإسلامية التي تنتشر موجودة في نسيج المجتمع، وترفض أن يكون الإرهاب أسلوبا أو سلوكًا للدعوة إلى الإسلام، ومن هنا نقول: إن المتطرفين يمكن أن يجري معهم حوار مع علمائنا الأفاضل المتمكنين والمتمرسين والعالمين بالإسلام، والذين يستطيعون أن يواجهوا هؤلاء بالفكر العقلي المستنير.

وفي حديث له لصحيفة الواشنطون بوست صرح الرئيس حسني مبارك قائلاً: إنني لا أشعر بالقلق إزاء المتطرفين الإسلاميين وسأقول لكم شيئًا: إنه حتى الأقباط والمسيحيين لديهم أصوليون.

وفي خطابه بالاحتفال بليلة القدر في بدايات عام ١٩٩٣ وعن مرتكبي الحوادث الإرهابية فأعلنها أعلنها قائلاً: إنني أرفض القول بأنهم متطرفون، إنما أقول لهم إنهم إرهابيون.

وأما الاتجاه الثاني؛ والذي يرى أن هناك تفرقة بين التطرف والإرهاب، إلا أنه من جانب آخر يرى أنه أحيانًا يوجد علاقة بينهما هي غالبا علاقة ذاتية تخضع للإنسان نفسه، إما أنه يستمر على تطرفه فقط أو يتحول تطرفه إلى إرهاب فعلِي، أي بالسلوك.

ومن أنصار هذا الاتجاه الشيخ عطية صقر الذي أوضح أن التطرف له معني معنى والإرهاب له معني معنى، فالتطرف عدم الاستواء أو عدم الأخذ بالوسط، وقد يكون التطرف مجرد فكرة فقط، فالمتطرف في فكره إن اقتصر تطرفه على فكره هو وعلى سلوكه هو كان أهون، ولكن الخطورة أن ينعكس هذا التطرف الفكري إلى سلوك أو أن يحمل غيره على هذا التطرف، وهنا يكون الإرهاب، فالإرهاب أثر من آثار التطرف؛ لأن السلوك الإنساني لا بد أن يكون نابعا من عقيدة أو معني معنى من المعاني، كما قال التربويون: لا يتصرف الإنسان بدون دافع أو فكرة أو مبدأ أو عقيدة، والذي يتصرف بدون فكر أو مبدأ وعقيدة هم الحيوانات الأخرى، لكن الإنسان يتصرف عن عقيدة بصرف النظر عن كونها صحيحة أو غير صحيحة، وهذا الإنسان الذي يتصرف حسب عقيدته، إن كان تصرفه ينعكس علي نفسه فقط، قد يكون الأمر هينا، لكن أن يملي هذا التطرف الفكري ويجعله سلوكًا يحمل الغير عليه، هنا يكون الإرهاب والخطر الشديد.

ويرى محمد حلمي الشريف أن كل متطرف ليس إرهابيا، في حين أن كل إرهابي هو باليقين متطرف، التطرف فكر والإرهاب عمل إجرامي، قد لا يأخذ التطرف فكرة إجرامية، ومن هنا أرى أنه يمكن تقويضه بالمناقشة والموعظة الحسنة، بتجاذب أطراف الحديث تعقبا لفكرة التطرف التي يعتنقها صاحبها، هذا أمر يختلف كل الاختلاف عن الإرهاب، فالإرهاب مشروع

إجرامي فيه يقوم صاحبه على مقارفة جريمة يعاقب عليها القانون والأخلاق ومبادئ الإنسانية، ذلك لا يفكر في فكر ولا يبغي سبيل السلام في الحديث.

وعلي نفس القياس ذهب الدكتور أحمد إسماعيل خضر إلي أن المجموعات المتطرفة مجموعات مختلفة تماما عن المجموعات الإرهابية، وذلك لأن الإرهابيين هم رؤوس رءوس الفتنة وهم المدبرون والمخططون المنفذون، ولكنه استدرك بقوله:

إن بعض المتطرفين قد يلجئون إلى الإرهاب تورطًا مع هؤلاء الإرهابيين، أو تحت ضغط ظروف الحاجة(٤).

أما تقرير مجلس الشعب بشأن التطرف والإرهاب فقد أولى اهتماما بذلك التصنيف فجاء في صدر اهتمامه: لسنا من ذلك الفصيل الذي يعتبر كل دعاة التمسك بتعاليم الإسلام أشرارا يجب القضاء عليهم والتخلص منهم، أو طمس الفروق بين التيارات الإسلامية وتجاهلها، واعتبار الجميع (حزمة) واحدة من الأصوليين أو السلفيين معادية للمجتمع ومعادية للعصر سواء حملت المدفع الآلي أو حملت كتاب ا وسنة نبيه ﴿ﷺ﴾.

ثم أضاف بأن التاريخ الإسلامي عرف صنوفًا من التطرف والانشقاق باسم الدين، وكان مآلها جميعا هو الفشل والاندثار؛ لمجافاتها لروح وجوهر الإسلام الصحيح، وظل الاعتدال ومذهب أهل القبلة هو الراسخ الباقي في وجدان الأمة، والتطرف والخروج على الجماعة هو الاستثناء.

ولكن التقرير أشار أيضا إلى الارتباط أو العلاقة بين التطرف والإرهاب حيث جاء به: إن جانبا هاما من المحنة التي تمر بها البلاد هو الحصاد المر، لفعل مركب شاركت فيه فئة من أهل التفكير – حسني النية – الذين قادهم الفهم الخاطئ إلى أن ينشروا دعواهم الفاسدة، بوجود خصومة مفتعلة بين الإسلام، ومجمل معطيات العصر الذي نعيشه ويريدون للأمة أن تسير وعيونها شاخصة إلى الوراء، أو أن تستحضر الماضي ليحكم المستقبل. وهؤلاء بقصور رؤيتهم واستغراقهم في أفكارهم المسرفة في التجمد وعدم الوعي مكنوا لفئة أخرى – من أهل التدبير تستهدف الاستيلاء على السلطة – فاستغلت المناخ المواتي لتستحضر أكثر الأفكار معاداة للمجتمع، وتبني عليها وتضيف لتكفيره، وتبرير شهر السلاح في وجهه ونصب الكمائن، وبث القناصة وزرع الألغام لحصد أرواح الأبرياء، وهؤلاء خططوا لما فعلوا ودبروا واقترفوا جرائمهم وخطاياهم عن عمد وسبق إصرار وترصد.

ويصل التقرير من خلال هذا إلى نتيجة مؤداها – كما جاء به: فالأولون نجادلهم بالتي هي أحسن ونقيم عليهم الحجة فلا كهنوت في الإسلام، أما الآخرون فجدالهم بمثل ما اقترفت أيديهم، وأمن المجتمع وأرواح الآمنين مقدمة على أرواح القتلة والسفاحين.

وكما تبين مما جاء بتقرير مجلس الشعب فإنه رأى أن التطرف كان التمهيد الطبيعي لظهور الإرهاب. وبذلك فإنه يرى أن ذلك فعل مركب، وكان إلى حد ما محقًا في التعبير، وإن كان أيضا عاد وأكد معالجة التطرف بالحوار الواعي ومواجهة الإرهاب بنفس أدواته.

وأما الاتجاه الثالث؛ وهو أقل الاتجاهات انتشارا وقناعة بالفرق بين التطرف والإرهاب، وقال به البعض القليل من أعضاء مجلس الشورى أثناء نقاشهم لقضية الإرهاب، ومنهم المهندس جمال المهدي الذي ينبه ينبه قائلاً: إنه في خضم هذه الأحداث الإرهابية، فإنني أطالب بضرورة الفصل بين التيار الديني المستنير والتيار الإرهابي الذي يجعل من الإسلام لافتة ليمارس من أسفلها عمليات الإرهاب المستوردة، فالإرهاب يرفع شعار الإسلام وهو شعار حق وشعار صدق، ولكن الإرهابيين في مصر يريدون بهذا الشعار الباطل، ويرى عضو آخر بأن الجماعات الإسلامية بريئة من هذه العمليات الإرهابية (٥). ويعتبر ويعبر بعض الأعضاء أيضا عن استيائهم وغضبهم من إطلاق اسم الجماعات الإسلامية على الجماعات الإرهابية، ويرون أنه لا بد ثم من الفصل بين الاثنين تماما.

وحول هذا التنبيه والتحذير وتحديد الإرهاب يقول الكاتب الكبير صلاح منتصر: إن استخدام الدين والإسلام عند الإشارة دوما إلى الذين يرتكبون هذه الأحداث يساعد دون قصد على اتساع رقعة الشكوك بين الذين يؤمنون بالدين وجوهر معتقداته في إطار الصحيح، والذين تختلط لديهم الأمور، فلا يفرقون بين الدين والخروج عليه، ويصبح كل صاحب لحية أو زائر مستديم لمسجد، على سبيل المثال، متهما إلى أن يثبت العكس، وهكذا فإن الموقف يتحول إلى شبه كمين يلذ للذين دبروا مؤامرات وخطط الإرهاب أن يروا المجتمع قد وقع فيه (٦).

بل إن التطرف أيضا ليس على إطلاقه غير حميد، وكما قال الدكتور طنطاوي مفتي مصر: هناك فرق بين التطرف في الدين والتطرف عن الدين، وذات المعنى أعلنه المستشار أحمد صلاح الدين بدور رئيس محكمة أمن الدولة العليا ومن خلال ممارساته القضائية مع المتطرفين فقال: يجب أن نفرق بين التطرف في الدين، وهو أمر محبب لأنه يحمل معنى الخشية من إغضاب ا .. وبين التطرف عن الدين ومعناه الخروج عن الدين وعن تطبيق الشريعة (٧).

وأضافه وأضاف بقوله: وليس عيبا ألا يفهم – من وقع في بئر التطرف – دينه فهما جيدا ولكن الخطر أن يتحول إلى إرهابي لوطنه وأهله، وقد خاطب ا رسوله قائلاً: ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾ ولم يقل: على علم غزير، فالعلم مطروح وعلينا استيعابه.. ولكن قبله تأتي الأخلاق.

وقد التقيت بالدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب والمتهم من البعض بتشجيع التطرف في فترة السبعينيات مع الرئيس السادات في ذلك، ودار حوار بيننا وكان من أبرز نقاطه حول وجود تفرقة بين الإرهاب والتطرف أم ماذا؟

وأجاب الرجل على الفور وبحماس قائلاً: لم يحدث تمييز بين التطرف والإرهاب، إلا عندما أعلن الرئيس حسني مبارك في إحدى خطبه، وأشار إلى أن التطرف شيء والإرهاب شيء

آخر، فالإرهاب شيء خارج عن القانون، قد يكون الخارج عن القانون متطرفًا وقـد لا يكـون متطرفًا، والتطرف في صورته الدينية قد يؤدي إلي الإرهاب وقد لا يؤدي إليه، ويجب ألا تخلط نخلط الأوراق لأن الخطأ الذي وقعت فيه أجهزة الأمن المصرية في مطاردة العنف، أنها خلطت بين الغلو في الدين، والذي يسمونه التطرف وبين الأعمال الخارجة عن القانون، وهي ما تسمى تُسمى بالإرهاب فكل من يطلق لحيته يقبض عليه، وهذا خطأ.

ثم أضاف بقوله: وأبسط دليل علي هذا الخلط ما قرأته للكاتب الكبير صلاح منتـصر فـي مجلة أكتوبر حول حادث الاعتداء الإرهابي على الوزير حسن الألفي، إن مصطفي مشهور نائب المرشد العام للإخوان المسلمين قد أصدر بيانًا استنكر فيه ما حدث، ولم تنشره الصحف القومية، لأن المسيطر عليها هو التيار اليساري والتيار العلماني، وهذا يعطي صورة عن خلـط الأوراق عن عمد بين كل ما هو إسلامي، وبين الغلو أو التطرف أو الإرهاب، وكل ما يحدث ينسب إلى التيار الإسلامي.

ثم تساءل بتعجب بقوله: وهل ما حدث في إمبابة والأمير جابر وغيره يعد تيارا إسلاميا؟ ما صلة هذا وذاك بالإسلام؟! إنها مجموعة إجرامية فرضت سطوتها على الناس بالإتاوة والإجرام، فما دخل الإسلام والتيار الإسلامي بذلك!

ثم استدرك موضحا فقال: إن ما يحدث اليوم أن الاشتراكية قد أغلقت دكانها، وبدأت في بيع قطع غيار من نوع جديد باسم التنوير والعلمانية. وحتى تستطيع أن تروج تروج لبـضاعتها، لا بد أن تسعى لإغلاق الدكان المنافي، لأنها لا تستطيع منافسته، فكيف إذن تغلقه؟! إنها تنقل عـن وسائل الإعلام الغربية ما ينسب ينْسب إلى المسلمين من أفعال، وكل فعل يحدث من أعمال فيـه خروج على القانون تنسبه للمسلمين، وفي هذا فإنها لا تفرق بين عربي ومسلم بل غيـر واردة، فالعربي والمسلم تعبيران مترادفان، فعندما تقع أحداث خروج على القانون تردد أن ذلـك مـن المسلمين، وبالتالي يكون الشعب المصري كله متهما، وعندما تردد أنهم العرب وكـأن الـشعب المصري كله متهما أيضا.

فالإعلام الغربي وعن عمد ولأسباب سياسية خاصة به يريد إلصاق كل الأفعـال الخارجـة عن القانون لديهم بالتيار الإسلامي، ووسائل إعلامنا تنقله عن القرب ولا تقوم بتحليله أو تفنيده.

ويخلص الدكتور صوفي أبو طالب مؤكدا أن هناك خلطًا لأوراق للأوراق متعمد من جانب العلمانيين واليساريين، وجانب من بعض أجهزة الأمن، سواء لأنها عاجزة عن فرز هذا عن ذاك وإن كان يجب هذا الفرز للخارجين على القانون، ويتسترون باسم الإسلام وهم خوارج العـصر الحديث، وبين التيار الإسلامي العادي، وما لم نفعل ذلك فسندور في حلقة مفرغة؛ لأن الشخص المضبوط والمعتقل الذي هو بريء من الإرهاب، ثم يفرج عنه، نكون بذلك قد كسبنا به عـدوا بلا مبرر.

ومن خلال طرح هذه الاتجاهات الثلاثة، والتي تدور حول: إلي أي مدى يمكن التفرقـة أو التطابق بين التطرف والإرهاب، فإنه يبدو – كما أشار بحق الدكتور صوفي أبو طالب- إلى أن هناك خلطًا بالأوراق، وإن كان يمكن القول بأنه يبدو أن البعض قد خلط بين التطرف والإرهاب من خلال تعميم الجزئيات أو الاستثناءات، من ذلك أن أحد الإرهابيين قد يكون تطرف إلى حـد الإرهاب، وبذلك يعم ذلك علي الباقي ويعدون من المتطرفين، أو ينشق أحـدهم مـن جماعـة إسلامية ويأتي بأعمال إرهابية، وبذلك يعم الإرهاب على الجماعة كلها.

وإن كان يلاحظ من خلال العمليات الإرهابية التي جرت في الشهور الأخيرة ما يلي:

أولاً: إن الإرهابيين الذين تم القبض عليهم من الصبية والشباب الذي تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٣٠ يعني أنهم ليسوا متطرفين بحق، إنما هم أدوات للتنظيمـات الإرهابيـة ويـستغلون حماس أعمارهم، وعدم إدراكهم السليم ويدفعونهم إلي أداء هذه العمليات الإجرامية.

ثانيا: إن بعض الإرهابيين الذين تحققت منهم أجهزة الأمن، هم من الخارجين على القانون منـذ سنوات وقد سبق اعتقالهم عدة مرات.

ثالثًا: بل ومنهم أيضا أصحاب سوابق إجرامية وانضموا للتنظيمات الإرهابيـة، يـستظلون بهـا لتحميهم من مطاردة الأمن لتنفيذ أحكام ضدهم، ولكنهم طبقًا لتعليمات هـذه التنظيمـات، فإنهم يرتكبون هذه العمليات الإجرامية.

رابعا: وبعض هؤلاء يعدون من المرضى، وهناك دراسات علمية فـي هـذا الـصدد، وتـنجح التنظيمات الإرهابية في دفعهم لارتكاب هذه العمليات الإرهابية.

خامسا: إذا كانت هناك عمليات انتحارية يقوم بها بعض الإرهابيين فإن من البديهيات الإسـلامية أن المنتحر في النار، فإذن ليسوا هم بمسلمين بالمعنى المفهوم المستنير.

سادسا: أعتقد أن بعضهم يدمن المخدرات أو السموم البيضاء، وهي الهيـروين، وتقـوم هـذه التنظيمات بتطويعهم بعد تخديرهم بهذه السموم، ودفعهم لارتكاب هذه العمليات الإرهابية.

سابعا: إن مخططي الإرهاب يقومون بانتقاء نوعيات محددة من البشر، سواء في حالة يـأس أو فقر مدقع أو مدمن أو ضعيف الإرادة أو ما شابه ذلك، ويدفعونهم للعمليات الإرهابية.

ثامنًا: إذا كان المتطرفون في موقف سلبي من الإرهاب، فربما يكون ذلك مرجعه إلـى الخلـط الذي يقع أحيانًا بينهم وبين الإرهابيين، أو مرجعه أيضا موقف سلبي من نظـام الحكـم، وإن كنا نعتقد أن ذلك خطأ، لأن الإرهاب لا يمس نظام الحكم، بقـدر مـا يمـس أمـن

وطمأنينة الشعب والمواطنين، ولا بد من دفع الضرر عنهم، وهذا واجب إسلامي، وأخيرا فأعتقد أن الذي يفرق أو يطابق التطرف والإرهاب هو السلوك الإنساني، فالدين معاملة، وهذه المعاملة هي معيار التفرقة أو التطابق، وليس من الإرهـاب أن يـأتي الإرهـابي بعمليات تخريبية فقط، فربما لا يصل الإرهاب إلى هذا الموقف الفعلي، إنما يتخذ أحيانًـا أساليب في التعامل تحمل الإنسان على أن المتعامل معه المتطـرفين أنـه لـيس كـذلك فحسب، بل إنه إرهابي، وديننا الحنيف أوصى بحسن المعاملـة واللـين فـي التعامـل، فالإسلام هو دين اليسر وليس العسر.

* * * *

الفصل الثاني

السادات وصناعة التطرف في السبعينيات

السادات وصناعة التطرف في السبعينيات

يبدو أن السبعينيات وهي بالتحديد فترة حكم الرئيس أنو أنور السادات، أضحت هـي فتـرة الكوارث والنكبات التي أصيبت بها مصر، والتي يحلو دائما لأصحاب الأيديولوجيات المنهـارة والكاذبة الإشارة إليها كمنبع لهذه الكوارث والنكبات، ولم يخل تفسير لظاهرة الإرهاب والعلميات والعمليات الإجرامية من الأخذ بالمنابع والأسباب من فترة السبعينيات، ولعلنا نكون على صـدق – لو تذكرنا أن الشيوعيين والاشتراكيين والناصريين الذين عزلوا من مواقع النفوذ والسلطة في فترة السبعينيات، وحجمت الصحافة أحيانًا عن استقبالهم في الكتابة والرأي، وجـدوا فرصـتهم الثمينة في عهد الرئيس مبارك الذي أوسع من دائرة حرية الرأي والتعبير، فأخذوا ينفثون سموم الانتقام والثأر من عهد السادات. وقالوا فيه ما قال مالكٌ في الخمر، وتجاهلوا حقـائق إيجابيـة وعظيمة عاشها الشعب المصري، وما زال يذكرها بكر بكل حسرة.

بل ولا ينسون أبدا للسادات إصداره من خلال مجلس الشعب، قانون قانونًا لحماية الجبهـة الداخلية من العيب، والذي نص فيه على أنه لا يحتل أي موقع قيادي كل من ينتمـي للـشيوعية والإلحاد، ولا يقر بالأديان السماوية الثلاث، ومن هنا كان انتقامهم الأسود من فترة الـسبعينيات، واليوم يطلقون مدافع وقنابل مثيرة ضد السادات والتيار الإسلامي المستنير والمعدل والمعتـدل، وحاولوا خلطه بمجموعات وتنظيمات إرهابية معروفة.

ومن الأهمية مناقشة بعض الاتهامات التي صوبت صوبت لفترة السبعينيات، حتى لا تترك تُتْرك الأمور على علتها، ويثبت لدى الأذهان صحة هذه الاتهامات دون محاولة ميزانها تاريخيا وواقعيا.

ومن هذه الاتهامات سقوط مصداقيات عديدة، ولم يفصح التقرير عنها، وإن كنا نرى أنه منذ عام ١٩٧١ فإن نظام السادات أدى إلى تعرية النظام الناصري حتى كانت معركة أكتوبر التـي قادها الرئيس السادات، وكان ذلك قمة إسقاط مصداقية النظام الناصري، والغريـب أن تقريـر مجلس الشعب يشير باتهام تعثر الحلم القومي، وهل هذا الحلـم كـان اسـترداد أرض مـصر وانتصارنا في ٦ أكتوبر. وهل ذلك الإنجاز يعد تعثرا أم ماذا؟!

وأما عن الانفتاح الاقتصادي المتهم بالاستهلاكية.. وما زلت أتساءل عن الفرق بين الانفتاح الاستهلاكي والإنتاجي، حيث اختلطت المعاني والمفاهيم، ومع كل فإنه من الأهمية أن نـذكر أن نسبة المستثمرين المصريين في ذلك الانفتاح تمثل ٦٧% من جملة المستثمرين، وهـذا إنجـاز ناجح؛ حيث إن القوى الوطنية هي التي تمسك بزمام الاقتصاد الوطني، ويكفي أن نقول أنه إنـه في عام ١٩٨١ تقدم ٥٢% من خريجي الجامعات، لإدارة القوى العاملة سـعيا للوظيفـة، وأن ٤٨% لم تتقدم بطلباتها حيث وجدت فرصتها في القطاع الخاص والاسـتثماري، وبـذلك فـإن الانفتاح كان يخلق فرص عمل للشباب الخريجين، كما أنه قد بدأت توسـعات اسـتثمارية فـي

شركات القطاع العام باشتراكها في بعض المشروعات إدارة خاصة، مع ذلك فقـد أراد النظـام تصحيح المسار الاقتصادي في يناير ١٩٧٧ فتصدى له الشيوعيون والناصـريون، الـذين لـم يجرءوا على ذلك في السنوات القليلة الماضية، حيث بدأ نظام الرئيس مبارك في خطوات هـذا التصحيح أو الإصلاح الاقتصادي، كما أن الانفتاح الاقتصادي إذا كان قد أتاح فرص استثمار – يجدها البعض استهلاكية – فإنه من الضروري إتاحة تلك الفرص، حيث يتم تراكمات رأسـمالية تستطيع صناعة انفتاح إنتاجي وكان ذلك مرحلة تالية ومنطقية، ومع ذلـك فقـد كانـت هنـاك مشروعات إنتاجية ضمن الانفتاح الاقتصادي، ولكن لا أستطيع تفهم تَفهم ربط ذلك الانفتاح بنمو الإرهاب، فالعكس صحيح، حيث إن الانفتاح يصنع رواجا وانتعاشًا اقتصاديا، فكيف يؤدي ذلـك إلى الإرهاب؟!

كما أن الانفتاح الاقتصادي كان ضرورة سياسية حيث كان تمهيدا للانتقال إلى نظام التعددية الحزبية، والتي أشار إليها التقرير بأنها كانت محدودة لبعض القطاعـات الاجتماعيـة وبعـض القيادات السياسية، والغريب أن التقرير يربط بين هذه المحدودية والإرهاب، ويتجاهـل الواقـع اليوم وهو اتساع هذه المحدودية إلى أكثر من عشرة أحزاب، ومع ذلك فالإرهـاب فـي حالـة تصاعد وتزايد؟!

وإذا كان التقرير يصل إلى أن هذا الانفتاح ومحدودية التعددية الحزبية قد أدت إلـي أزمـة الهوية، وغياب القدوة السلوكية، واهتزاز القيم والمعايير، وتزايد الفراغ الفكري والثقافي، فإننـا نذكر أيضا أن أزمة الهوية بدأت في الظهور بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث اهتزت اهتز كل ما أشار إليه التقرير في التو، لأن لأنه كان هناك سؤال كبير أمام الشباب: من نحن – وأين نحـن، وإلى ماذا؟! ولاسيما أن الامتلاء الفكري والثقافي الناصري، قد قطع كل اتصال وأوصال هؤلاء الشباب بجذورهم ونضال آبائهم قبل ثورة ١٩٥٢ في مكافحة الاستعمار، إنما كانت ثقافة وفكـر العهد الناصر تنصب على هذا القطع أو الغياب التاريخي الضروري لتكوين شباب علي ثقة من وطنه وأجيال سابقة، مؤمن بأنه حلقة وصل وليس فصل – وكأن التأريخ الحديث يبدأ من عـام ١٩٥٢ وبعد إيمان الشباب بالثورة وقائدها الملهم، ثم كانت الهزيمة، كـان التمـزق والتطـرف والاحتجاج والرفض وافتقاد القدرة، وعندما تولى السادات الحكم تظاهر الشباب ضده لدفعه إلـى معركة الكرامة، وحمل الرجل؟؟ وكان يلتمس إليهم الأعذار لحماسهم وحساسيتهم حتى كان نصر ٦ أكتوبر، فكيف با بعد ذلك يشير التقرير إلى أزمة هوية.. وإلى أخره آخره؟!

وإلى أخره آخره هذه شكلت ظاهرة السلبية واللامبالاة واللامبـالاة كمـا جـاء بـالتقرير.. وتجاهل بذلك أن هذه السلبية واللامبالاة كانت نتيجة لسياسات وممارسات العهد الناصري، عندما سلب من المواطن المصري حريته ومبادرته وحوافزه وتنمية قدراته وملكاتـه، وعنـدما تغيـر النظام إلى نوع من الليبرالية الاقتصادية والسياسية، فكان لا بد أن يأخذ وقته حتى يستوعب ذلك التغير، ثم يشارك أو يندمج فيه أو يسترد مبادرته وحريته، وعندما واتتـه الفرصـة للاختيـار

انحرف البعض فاقدا الثقة في كل نظام وانخرط في جماعة إرهابية أو انضم البعض لجامعـات متطرفة؛ لأن آثار هزيمة يونيو وسقوط الصنم الناصري كان كفيلاً كانا كفيلين بفقد الثقـة فـي نظام الثورة كله، وإن كان بعظم معظم المواطنين استمروا بثقة وتفهـم واسـتيعاب للمتغيـرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بل ويصل النفاق السياسي مدى بعيدا في تقرير هذه اللجنة الخاصة، عندما يشير إلى أنه في فترة الثمانينيات اتجهت الدولة إلى مواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وكما سبق الإشارة إلـى محاولة نظام السادات ذلك في يناير ١٩٧٧ ولكن الشيوعيين والناصريين قـد أجهـضوا هـذا الإصلاح، حتى إن الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية، والذي كان يناط به تنفيذ ذلك الإصلاح عام ١٩٧٧ قد أشار في مذكراته التي نشرت نُـشِرَت بمجلـة أكتوبر أنه حزين؛ لأن البعض أجهض هذه الخطوة الهامة في يناير١٩٧٧ والتي ما كانـت فـي حجم الإصلاح الاقتصادي الجاري في بداية التـسعينيات، والـذي سـبب آلام آلامـا ومعانـاة للجماهير.

وللأسف فإن هذا النفاق السياسي يصل أيضا إلى مدى أكبر؛ لأن الدولة في فترة الثمانينيات قد اتجهت لإصلاح السياسة الخارجية المتردية، وبالطبع فإن تعبير "متردية" لفظ يعـم الـسياسة الخارجية، ولا ندري بالتحديد أي سياسة خارجية للسادات كانت متردية.. فهل انفتاح مصر على العالم الغربي والشرقي، وليس الاقتصار فقط على الشرقي كان ذلك ترديا؟! والمعروف أيضا أنه في فترة الثمانينيات كان الانفتاح على الغرب ما زال قائما وموسعا أيضا، وهذه سياسـة سـار عليها الرئيس مبارك، وإن كان قد توسع فيها أيـضا؟! أم إن التـردي كـان لـسياسة الـسلام كاستراتيجية جديدة لمصر صنعها السادات بمعركة أكتوبر وبكرامة، وأشار العالم كله إلى مصر بكل اعتزاز ومفخرة، وكان مبارك يشارك السادات في ذلك – بل إن الرئيس مبارك قد سافر في أكثر من ٥٠ مهمة خارجية في فترة ولايته كنائب لرئيس الجمهورية السادات. ولذلك فإنه شريك له في السياسة الخارجية التي وصفت بالتردي، فكيف ذلك؟!

وهل يقصد بترديها هو قطع العلاقات الدبلوماسية مع العرب؟! وهل نذكر واضعي التقريـر أن مصر لم تقطع العلاقات، إنما الدول العربية هي التي قطعت علاقاتهـا الدبلوماسـية تحـت إرهاب جبهة الرفض والتصدي بزعامة صدام حسين؟؟ وعندما عادت هذه العلاقات، وإن كـان الرئيس مبارك له في ذلك دور يذكر، لكن ألم تستوعب بعد أن العلاقـات العربيـة – العربيـة عموما، دائما وأبدا هي في حالة تقلب ومد وجزر، أم ماذا؟؟

وأخيرا فإن استمرار نجاح السياسة الخارجية المصرية، قد أرسيت قواعدها الصحية بـدءا من معركة أكتوبر، والذي أعقب ذلك بانفتاح مصر على كل العالم، ثم إلى مبادرة السلام، والتي شارك فيها الرئيس مبارك منذ أول لحظة تخطيطًا فيها، حتى تنفيذ اتفاقيـة الـسلام واسـترداد الأرض الوطنية.

ثم يضيف التقرير للأسباب الداخلية للتطرف والإرهاب غياب المشروع الحضاري الذي يحظى بأولوية مقدمة على الصعيد الوطني، وقد كان هذا مرده - دون شك - ذلك الإنجاز الذي تحقق باستكمال تحرير التراب المصري دون أن يحل محله هدف قومي يتمحور حول الاهتمام ويعبئ ويشحذ الشعور الوطني، بما يمكن أن يستوعب اهتمام وحماس الجماهير، وخاصة من الشباب.. ويقع في تناقضات بينة، فإنه يرى غياب المشروع الحضاري وخاصة بعد استكمال تحرير الأرض، وبالطبع يقصد منطقة طابا في سيناء والتي لا يزيد عن ٩٠٠متر وهي غالية علينا ولو كانت مترا واحدا، ولكن.. هذا الغياب لم يكن له وجود في السبعينيات حيث، تسلم الرئيس السادات الحكم، وكان أمامه - وأمامنا أيضا - كشعب هذا المشروع الحضاري أو القومي ألا وهو معركة النصر، ومع ذلك فقد نما التطرف، هذا وطوال فترة السبعينيات كانت مبادرة السلام – كمشروع حضاري- لاسترداد الأرض وتم الاتفاق، وبدأ التنفيذ في عهد السادات واستكمله الرئيس مبارك، فإذن المشروع الحضاري – الغائب- كان قائما حتى وفاة السادات في ١٩٨١ ومع ذلك فإنه عندما تحدث الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل عن عدم وجود مشروع قومي أو حضاري لنفس الأسباب التي أوردها التقرير رد الرئيس مبارك على ذلك مشيرا إلى أن السد العالي، رغم أنه كان مشروعا قوميا فإن مصر شهدت في الثمانينيات عشرات المشروعات القومية بالآلاف المليارات، وأعتقد أن الرئيس محق في ذلك حيث إن هذه المشروعات تقدم خدمات حيوية وهامة وضرورية للمواطنين، بالإضافة إلى أنها تغطي القصور الذي كان قائما في الخدمات، والذي كان يتستر تحت شعارات وهمية من قبل.

وفي كل الأحوال لا نندهش من هذا الطابع اليساري، والناصري الذي اصطبغ صدر هذا التقرير الهام، لأن بعض قيادات العمل السياسي والبرلماني ما زالت تتمسك بالاشتراكية مغلفة في أشكال أخرى، وكذلك بالناصرية الضاربة بجذورها في أعماقهم، لأنهم قد تلقوا أول دروس السياسة في معبد عبد الناصر، وقد تدرجوا وحصلوا علي مناصب ومواقع ومزايا وامتيازات تبعا لأصالة الناصرية فيهم، ولعل كاتبنا الكبير ثروت أباظة قد أشار إلى ذلك بوضوح، عندما انتقد اليساريين والناصريين في الحزب الوطني وتساءل: لماذا لا ينضمون للأحزاب التي ترفع يافطات الاشتراكية والناصرية، إلا أنهم بذلك يبدون انتهازيين ويسعون للسلطة والامتيازات، وهذا هو المعنى الذي استخلصته مما كتبه وهو محق في ذلك.

ولم تسلم فترة السبعينيات من تقرير مجلس الشورى أيضا حيث جاء به: إن هناك ممارسات سياسية معينة قد دفعت إلى ظهور العنف بصورة ما خلال السبعينيات، وهي مسألة هامة في الحديث عن مواجهة ظاهرة العنف الإرهابي.

وأضاف: لقد شهدت السبعينيات اتساع نشاط الجماعات والتنظيمات الإرهابية – بشكلها الحديث المستمر حتى الآن – التي تحمل رؤية خاصة لكيفية التعامل مع المجتمع والواقع السياسي، بزعم تحقيق ما أسموه بإقامة دول مسلمة، حسب مفهوم تلك الجماعات والتنظيمات

للإسلام وللمسلمين وللدولة المسلمة، فقد ظهرت عام ١٩٧٤ جماعة شباب من (الفنية العسكرية) ثم تبعتها جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) عام ١٩٧٧ وظهر بعد ذلك عام ١٩٧٩ واحد من أكبر التنظيمات المتطرفة العنيفة في تاريخ مصر المعاصر وهو تنظيم الجهاد الذي يضم عدة تنظيمات فرعية، في نفس الوقت الذي كانت جماعة أخرى كبيرة قد تبلورت ملامحها، وتحالفت مع التنظيم في إحدى مراحله مع (الجماعة الإسلامية) التي كانت قد بدأت تتكون ويتسع نفوذها داخل الجامعات المصرية، في إطار أنشطة ثقافية ودينية قبل أن تتجه إلى أعمال العنف.

وعندما صدر هذا التقرير وبدأ مجلس الشورى في مناقشته، فإننا كتبنا في ذلك الحين، وأخذنا عليه أنه عبر عن وجود أبعاد وجوانب لظاهرة الإرهاب، والتي ترتبط في الأساس بانتشار جماعات الإرهاب في السبعينيات، ثم عاد وأكد بأن تلك الظاهرة لم تظهر فجأة في السبعينيات، إذ كانت لها جذور فكرية وعملية عنيفة في مراحل سابقة، وأشرنا إلى أنه لم يحدد هذه المراحل، إلا أنها نشأت في الأربعينيات وتجاهل الخمسينيات والستينيات، وتجاهل الفترة المشار إليها وهي المرحلة التي كانت بمثابة رحم بذر فيه التطرف، والذي تطور بعضه إلى الإرهاب حيث كانت هذه المرحلة للحكم الديكتاتوري والشمولي، والذي تسلط فيه الحاكم في حكمه، وبذلك فإنه رد فعله هو التطرف كمعارضة، والتي وإن لم تظهر إلا أنها كانت تنمو في رحم هذه المرحلة لكبت الحريات وانتشار المعتقلات وتقييد حرية الصحافة وظل محبوسا حتى وجد فرصته في بداية السبعينيات.

وقد بدا علي التقرير بصمات انطباعية أيديولوجية خاصة برئيس لجنة الأمن القومي والشئون العربية والخارجية الدكتور مفيد شهاب. ألا وهي الناصرية. حيث كان في فكره الناصري، وربما يكون ذلك من الصعوبة أنه يدين عهدا كان من صناعه أو أحد مريديه [٨].

وأما السياسات التي ألمح إليها التقرير في السبعينيات ولم يفصح عنها، فإنها تمثلت انتهاج السلام كسياسة واستراتيجية مصرية، وأيضا تمثلت في توازن الفرصة بين التيارات السياسية الناصرية واليسارية والتيار الإسلامي، ولنا في ذلك بعض النقاط التي قد توضح الأمر طالما أن التقرير لم يخض فيها، حتى لا يقع في حرج أو يدخل في جدل مع الآخرين.

فأما عن السياسات في السبعينيات، والتي لم يكشفها التقرير، إنما أشار إليها بعض الكتاب والسياسيين والوزراء السابقين، والتي تتلخص في اتهام الرئيس السادات بأنه الذي زرع أو شجع التطرف في مصر، عندما أخرج الإخوان المسلمين من المعتقلات، وأطلق حريتهم في العمل على الساحة السياسية بهدف التصدي ومقاومة ومكافحة الشيوعية والناصرية وهما وجهان لعملة واحدة، ومن هنا يرون أن التطرف قد بدأ يأخذ مساره، حتى تصاعد وكان السادات ضحيته، عندما تم اغتياله على يد أحدهم أو بعضهم، وبالطبع فإن ذلك الاتهام قد انسحب على بعض معاوني السادات في ذلك الاتجاه، منهم الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب ورئيس جامعة القاهرة الأسبق وآخرون، وقد توجهت بالحديث أو الحوار معه حول دوره في الاتهام

عندما كان رئيسا للجامعة ثم رئيسا لمجلس الشعب، وكيف كان دوره في إذكاء التطرف بهـذين الموقعين.

وقد رحب الرجل بإيضاح دوره، والحديث عن ذلك بصدر رحب، وأجاب قائلاً: عندما كنت رئيسا للجامعة كانت قد ظهرت كل التيارات بها، وصراعاتها، وعندما كنت أنتهي مـن عملـي أمكث في الجامعة من ثلاث لأربع ساعات لعمل لقاءات مع التيارات المختلفة سواء كان تيـارا إسلاميا أو شيوعيا أو اشتراكيا أو ناصريا، ويدور نقاشي معهم وتتم حوارات ونلتقي على كثيـر من الأمور ونتفق عليها، وبذلك كان دوري مهدئًا لصراعاتهم، ولم تحدث مـشكلات ذات بـال طوال فترة رئاستي للجامعة، وإن كان سبق فترتي مظاهرات شديدة كادت أن تؤدي لحريق قاعة الجامعة، وبالتالي فإن الغلو في الدين أو ما يسمى بالتطرف والذي أدى بعضه إلـى الإرهـاب، ليس وليد فكرة افتعلها الرئيس السادات لمحاربة التيار الشيوعي والناصري، إنما كان ذلك نتيجة منطقية لعدم وقوف السادات ضده أو بممارسته – وليس بزرعه – فالتيار كان موجودا ويحارب سواء بالاعتقال أو بغيره، وسدت في وجهه جميع الأبواب، إنما دور السادات أنه لـم يحاربـه وتركه في المنافسة مع الآخرين، عكس ما كان من قبل حيث إن نظام العهـد الناصـري كـان يطارده ويدعم التيارات الشيوعية والعلمانية، وأما الرئيس السادات فقد رفع الـدعم عـن هـذه التيارات، وأزال الحاجز أمام التيار الإسلامي، وأصبح الجميع يتسابق في الساحة السياسية على قدم المساواة، فإذا كان ذلك خطأ أو يتصور البعض أن ذلك خطأ فإنني أعتقد أنه لـيس كـذلك، وإلا فماذا تعني الديمقراطية!! إلا إذا كانت على طريقة الشيوعيين، نحن وغيرنا يمـوت، إنمـا الديمقراطية الحقيقة هي أن الشعب صاحب السيادة يختار من يشاء، والسادات كـرئيس للدولـة وللنظام لم يزك فئة علي فئة.

ثم استطرد متحدثًا عن دوره كرئيس لمجلـس الـشعب ودفعـا لاتهـام، ومـع ابتـسامة عريضة قال:

إن الرئيس السادات – ا يرحمه – كان يسبق عمره في تقديراته لعشرين عام على الأقـل، وما زالت أحداث السلام تقطع بما أقول، فهو الذي وضع نصا في دسـتور عـام ١٩٧١ ولأول مرة في تأريخ مصر على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيس للتشريع اسـتجابة لمطالـب الجماهير، وقد تصور البعض أن هذا النص مجرد "زينة" إنما السادات كان يقدر، بل ويتحـدث على أن مصير العالم الإسلامي والعالم العربي مرتبطان بنهضة إسـلامية قويـة تعتمـد علـى الإسلام الحقيقي وليس على الإسلام، المزيف وليس على الإسلام المفتعل، والذي أخذ قواعد من أوروبا وغيرها، وكان إعمال هذا يقتضي تغيير نظم الحكم والقوانين والنظم الأخرى المطبقة.

واستجابة لهذا النص ووجوب تطبيقه، عندما توليت رئاسة مجلس الـشعب وبالاتفـاق مـع الرئيس السادات، وكان وقتها الرئيس حسني مبارك نائبا له، ويعلم ذلك وأنه يجب تقنين أحكـام

الشريعة الإسلامية لتطبيقها، وقد أخذ التقنين فرصته لمدة خمس سنوات، وكان أثناءها وفي كل لقاء أو اجتماع مع الرئيس السادات يسألني:

- فين يا صوفي تقنينات الشريعة، وكان يحثني دائما على الانتهاء منها، ولكننا انتهينا من ذلك في عام ١٩٨٢. وفي اجتماع موسع برئاسة الرئيس حسني مبارك وحضور القيادات السياسية، واتفقنا علي فترة زمنية انتقالية لمدة ثلاث سنوات يجري خلالها تغيير مناهج الدراسة في كليات الحقوق، وأيضا تدريب القضاة على النصوص القانونية الجديدة وكذلك إعلان الرأي العام بالنظام القانونية الجديدة، بل وصل الأمر إلي الاتفاق على تحديد من الذي سيتكلم في الإذاعة والتليفزيون ومن الذي سيكتب في الصحافة، ثم جاءت أحداث السودان ومحاولات وسعي إيران لتصدير ثورتها، مما أدى ذلك إلى التمهل والتروي في التطبيق.

وإن كنا قد طبقنا من هذه التقنينات القانون البحري إلا أن الباقي ما زال في أدراج مجلس الشعب.

وبالتالي كان دوري في مناصرة التيار الإسلامي في عهد الرئيس السادات في الجانب القانوني والسياسي، وإنني مؤمن إيمانًا لا يرقي إليه الشك، أن تطور العالم الإسلامي وتقدمه رهينٌ بأن يتمسك بجوهر النظم الإسلامية ويطعمها بالآراء والمتطورات الجديدة، بما لا يخالف جوهر الإسلام، وغير هذا سيبقى الصراع قائما بين شعب مسلم أعماقه إسلامية يريد تطبيق الشريعة وبين نظم تبدو بمظهر إسلامي ولا تطبق أحكامه تطبيقًا كاملاً.

والحقيقة فإن النظم القانونية القائمة في مصر اليوم أكثر من ٩٠% منها قريبة من النظم الإسلامية، وليست مختلفة عنها لا في نظام الحكم ولا في النظم القانونية إنما الاختلاف فقط في النظم الاقتصادية وهي اختلافات جزئية.

وعندما انتهينا من التقنينات، بدأت تيارات مضادة للتيار الإسلامي تثير الأخوة المسيحيين، وبالطبع كانت هذه التيارات هي بقايا النظام الاشتراكي من العهد الناصري والشيوعيين والعلمانيين، ومن هنا كانت هناك لقاءات مع البابا شنودة لتوضيح الأمر، وقلت له إن أكبر ضمان لك في تطبق الشريعة الإسلامية أمران:

أولهما: هل في القوانين الجديدة نص واحد يفرق بين المسلم وغير المسلم في الحقوق والواجبات؟؟ إن الفكر الإسلامي غني بالفكر وبه من يفرق في ذلك، والأغلبية الغالبة تري أنه لا فرق في تلك الحقوق والواجبات وقد أخذنا برأي الأغلبية.

وثاني الأمرين: هل يوجد في الإنجيل أو في الكتب المقدسة أو المجامع الكنسية أحكام تلزمكم كمسيحيين ونحن قد خالفناها، وألزمناكم بغيرها في التقنين الجديد؟؟ لا يوجد حكم واحد قررته المجامع الكنسية عندكم أو في الإنجيل ويخالف الشريعة، ولكنه بقي لكم في مسائل الأحوال الشخصية من زواج وطلاق، وأما الباقي فليس في الإنجيل ولا في المجامع الكنسية أحكام، لأن المسيحية قائمة على أمور الدين فقط، وليس لها دخل في أمور الدنيا.

ولكن البابا شنودة أشار إلى أنه بالفقه الإسلامي آراء أخرى، فقاطعه الدكتور صوفي بحماس مؤكدا بقوله: ليس لنا ما في الفقه إلا بالرأي الذي أخذنا به، والذي يقدم المساواة فـي الحقـوق والواجبات.

وختم الدكتور صوفي توضيحه في ذلك قائلاً: كان دوري – بالنسبة للتيار الإسلامي تطبـق النص الدستوري وإظهار الوجه الإسلامي لمصر، بعد أن كاد هذا الوجه يختفي في ظل الفتـرة الناصرية باسم الاشتراكية.

وفي نقدنا لتقرير مجلس الشورى الصادر في حينه. كنا قد اشرنا إلى أن هناك سياسات ألمح إليها التقرير في السبعينيات ولم يفصح عنها، إلا أننا أقحمنا هذا التلميح وأنها تتمثل في انتهـاج السلام كسياسة واستراتيجية، وما أدى ذلك إلي قطع العلاقات العربية – المصرية ومـا شـهدته مصر منذ مبادرة السلام في نوفمبر عام ١٩٧٧ حتى اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١ من عمليات إرهابية استهدفت التخريب والترويع، وتخويف الشعب لأنه أيد سياسة السلام، وقـد وقف بجوار وخلف الرئيس السادات في انتهاج سياسة السلام، ولا شك أن هذا التأييد الشعبي، ما كان له صدى إيجابي عند بعض الدول العربية، والتي كونت من بينها جبهـة تعـرف بجبهـة الصمود والرفض، وقد بدأت في تصدير الإرهاب إلي مصر توهما منها بأن ذلك يثير القلاقـل والارتباك والإثارة، لدى الجماهير ضد نظام الحكم، الذي انتهج السلام سياسة جديدة فعلية.

ولعل الرئيس السادات قد فطن لذلك قبيل ذهابه لرحلة القدس الشهيرة، حيث كان في المطار وضمن مودعيه اللواء النبوي إسماعيل وزير الداخلية فأشار إليه قائلاً: لا أوصيك باتخاذ التدابير التي تتناسب مع جسامة أو خطورة هذه المرحلة.

وبالفعل بدأ النبوي إسماعيل وأجهزة وزارة الداخلية برصـد كـل المحـاولات الإرهابيـة المصدرة إلى مصر والعمل على إجهاضها قبل وقوعها، وبذلك كانت مرحلة النبوي إسـماعيل في عهد السادات من أخطر المراحل الأمنية المعاصرة والتي قد تعاظم فيهـا دور الأمـن فـي حماية الجبهة الداخلية من عوامل القلق والاضطرابات والاهتزاز والمحاولات التخريبيـة التـي أعقبت زيارة القدس، والتي كانت تصدرها دول جبهة الرفض إلى مصر وهي مكونة من سوريا وليبيا والعراق وبعض الفلسطينيين، معبرة بذلك عن رفـضها ومعارضـتها لمـسيرة الـسلام المصرية.

ولعل في سرد قائمة لهذه المحاولات، لهو أبلغ دليل علي مدى جسامتها: ففي أثناء عام (١٩٩٧):

- الحزب الشيوعي المصري وحزب العمال الشيوعي ٤١ متهمـا، وتـم ضـبط الجهاز الفني للتنظيم (٧٧/٩١ حصر أمن دولة عليا – جنايات عسكرية).

- ضبط (١٠) عملاء للمخابرات الليبية كانوا مكلفين بنسف خطوط السكك الحديدية بالصحراء الغربية (٧٧/١ جنايات أمن دولة عسكرية).
- ضبط (٢) من عملاء المخابرات الليبية ولديهم كمية من الأسلحة والمفرقعات عمليات تخريب لبعض المنشآت بالصحراء الغربية (٧٧/٣ جنايات أمني دولة عسكرية).
- كما تم ضبط مجموعة من عملاء النشاط الليبي بأسلحتهم يخططون للهجوم علي نقط الحراسات بمنطقة سيوة ومن ضمن المتهمين أبو القاسم الربيعي، عمر عبد ا موسى عثمان خليفة، وشهرته عثمان القذافي (٧٧/٦ جنايات أمن دولة عسكرية).
- وكذلك القبض على (٢٠) من عملاء المخابرات الليبية تسللوا داخل البلاد، ومعهم عبوات ناسفة وحاولوا نسف بعض الفنادق بالإسكندرية (٧٧/٩ استئناف الإسكندرية).
- وضبط (٨) من عملاء المخابرات الليبية، تسللوا داخل البلاد معهم مفرقعات للقيام بعمليات تخريبية لمصنع التقطير بجانكليس ومحطة عسكرية بالضيعة (٧٧/١٨٣ حصر أمن دولة عليا).
- وتم ضبط تنظيم التكفير والهجرة الذي قام بخطف وقتل الشيخ الذهبي، حيث قبض على (٥٤) متهما وكمية من الأسلحة والمفرقعات (٧٧/٦ حصر أمن دولة عليا).
- وكذلك امتد القبض على أفراد تنظيم التكفير والهجرة فتم القبض على (٢١٣) متهما بالإضافة إلى الأسلحة والذخائر والمفرقعات والأرشيف الخاص بالتنظيم (٧٧/٧ حصر أمن دولة عليها).
- ثم ضبط بعض العناصر باسم تنظيم جبهة تحرير مصر كانت المخابرات الليبية تقوم بتمويلها لعمليات اغتيال ضد الشخصيات الهامة وتخريب لبعض المنشآت (٧٧/٢٢٤ أمن دولة عليا).

وفي عامي (١٩٧٨ -١٩٧٩):

- تم ضبط تنظيم سري يعمل تحت اسم – فتح الخط الصحيح – يستهدف قلب نظام الحكم في مصر (٧٧/٤٠٧ حصر أمن دولة عليا).
- وكذلك القبض على فلسطيني ومصرية مقيمين في ليبيا، ولديهما تعليمات من المخابرات الليبية بعمليات تخريب (٧٨/٥٥١ حصر أمن دولة عليا).

- وتم القبض على أفراد الحزب الشيوعي في ٨ يناير وعـددهم (٨١) عنـصرا وضبط الأجهزة الفنية للتنظيم والأرشيف المركـزي، ومخـازن المطبوعـات والمنشورات المضادة والوثائق (٧٨/٧٤٨ أمن دولة عليا).
- وكذلك ضبط (٤٨) متهما من أعضاء الحزب الشيوعي المصري بالإضافة إلـى الجهاز الفني والأرشيف (٧٩/٦٣٢ أمن دولة عليا).
- وتم القبض على فلاح الدين كجس، إيراني الجنسية ومعه مواد كيماوية بهـدف إجراء عمليات نسف، واعترف بأنه مكلف من منظمة إسلام الفدائيـة الإيرانيـة للقيام بعمليات تخريبية بالمنشآت الهامة بالبلاد، ونسف محطات البنزين وخزانات الوقود (٧٩/٢١ حصر أمن دولة عليا).
- وتم ضبط سليمان السعدي عضو منظمة الصاعقة السورية، ومعه جـواز سـفر باسم محمد كساب، ومعه كمية من المفرقعات للقيام بعمليات تخريبية (٧٩/٥٧٦ حصر أمن دولة عليا).
- وكذلك تم القبض على أحد العناصر الرئيسية بجناح نسور الثورة أحـد أجنحـة منظمة الصاعقة السورية ومهمته تنفيذ عمليات التمويل، وترتيب التسلل داخـل مصر (٧٩/٦٧٥ حصر أمن دولة عليا).
- وتم القبض على إبراهيم إبراهيم الجراية من منظمة الصاعقة السورية لتفجيـر بعض المنشآت الرئيسية بالقاهرة، واغتيال الدكتور بطرس غالي (٧٩/٣٣٠ أمن دولة عليا).

وفي عامي (١٩٨٠- ١٩٨١)

- تم ضبط (٢٩) عضوا بالحزب الشيوعي (المؤتمر) والجهاز الفني والأرشـيف المركزي، ومخزن المطبوعات الرئيسي (٨٠/٢٩٤ أمن دولة عليا).
- وكذلك ضبط التنظيم التروسكي وقبض على (٣٣) متهما بالإضافة إلى الجهـاز الفني والمطبوعات التنظيمية والوثائق (٨٠/٥٢٤ أمن دولة عليا).
- ضبط (٢٢) متهما من حزب التحرير الإسلامي وأسلحة ومطبوعات (٨٠/٥٩٦ حصر أمن دولة عليا).
- وضبط (٧٥) متهما من أعضاء تنظيم الجهاد وكمية من المفرقعـات والأسـلحة ومخططات لنسف الكنائس والقيام ببعض الاغتيالات (٨٠/٦٨٧ حصر أمن دولة عليا).
- وقد تم ضبط وحيد خليل عثمان، أردني الجنسية من تنظيم حركة فـتح متـسللاً للبلاد بجواز سفر مزور، واعترف بأنه كاف بعلميات اغتيـال وتخريـب ضـد

الشخصيات والمنشآت الإسرائيلية، وكذلك السياح الإسرائيليين، وتبين أن اسمه الحقيقي نصر ا خليل عثمان (٨٠/٤٢٥ أمن دولة عليا).

- وكذلك ضبط (٥١) عضوا بحزب العمال الشيوعي المصري والأرشيف المركزي ومخازن المطبوعات (٨١/٥٢٥ أمن دولة عليا).
- تم كشف خطة للمخابرات الليبية كان يشرف عليها السفير الليبي بروما تستهدف اغتيال الرئيس السادات، وأطلق على هذه العملية جون كيندي لتشابه الخطة بالأسلوب الذي اغتيل به جون كيندي رئيس الولايات المتحدة الأسبق، وتم ضبط مجموعة الأسلحة التي تسربت إلى القاهرة لتنفيذ العملية: بندقية مزودة بتيلسكوب وكمية من الرصاص السام ومجموعة من المسدسات مخبأة داخل خزان الوقود في إحدى السيارات، وأما البندقية فقد كانت في أسفل التابلوه الأمامي للسيارة (٨١/٣٣٢ حصر أمن دولة عليا).
- وتم ضبط تنظيم باسم نداء الإسلام وقبض على (١٥) متهما (٨١/١٦٣ حصر نيابة شرق الإسكندرية).
- وتم ضبط تنظيم ديني متطرف باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقبض على (١٧متهما) (٨١/٤٢٣ حصر أمن دولة عليا).
- وتم القبض على (٣٠٢) متهما من أعضاء تنظيم الجهاد ولديهم الأسلحة والمفرقعات (٨١/٤٦٢ أمن دولة عليا).
- والقبض على (٢٤) متهما من مجموعة تنظيم الجهاد لاغتيال الرئيس أنور السادات (٨١/٧ أمن دولة عليا).
- وتم ضبط مجموعة تنظيم يشكل شعبة لحزب البعث العراقي داخل البلاد للقيام بعمليات مضادة (٨١/٣٣٥ أمن دولة عليا).
- وقبض على الفلسطيني رجب السراج قادما من دمشق ومعه كمية من المفرقعات، ولديه تعليمات تخريبية في يوم الاحتفال بعيد العمال في أول مايو ١٩٨١ (٨١/٣٠٨١ جنايات القاهرة).
- وتم ضبط سعدون زعفون من عناصر المخابرات العراقية، وقد تمكن من تجنيد أحد السائقين الخصوصيين للرئيس السادات تمهيدا للقيام بعملية اغتياله، وقد طلب اعتباره لاجئًا سياسيا تفاديا لتصفيته بمعرفة المخابرات العراقية (١٩٨١).
- كما قد شُكل تنظيم معادٍ تحت اسم تجمع المصريين الوطنيين بالخارج في لبنان، وتم تدريب مجموعاته بدول الرفض، التي كانت مكونة من مصريين وفلسطينيين تحت قيادة مسئول عسكري بحماس حلمي حسن، واسمه عادل، وتم دفع مجموعة داخل مصر في مايو (١٩٨١) ومعهم زوجة أدهم وهي عراقية

الجنسية. وتم ضبط كمية من المفرقعات معهم مخبأة داخل علب سجائر بهدف القيام بعمليات نسف بعض المنشآت المصرية والأمريكية والإسرائيلية، وتم القبض عليهم (٨١/٢١٠ أمن دولة عليها).

- كما كانت هناك محاولة انفجار بمطار القاهرة الدولي حيث اكتشف وجود قنبلة زمنية به، وذهب اثنان من الضباط المختصين لإبطال مفعولها في الصحراء المحيطة بالمطار وكل منهم يريد المخاطرة بنفسه دون الآخر، فهذا ضابط أعزب يحاول إقناع زميله المتزوج بأنه سيقوم بإبطالها، وأنه ليس لديه زوجة وأولاد، فهو أولى بتحمل هذه المخاطرة إلا أن الضابط الآخر يصر على هذه المخاطرة لأداء واجبه. ولم يفلح أيهما في إقناع الآخر بعدم خوض هذه المخاطرة فاشترك الاثنان معا في إبطال مفعولها، وأما الذي وضع القنبلة فهو سوري الجنسية وتم القبض عليه.
- كما وقع هجوم على سفارة مصر بأنقرة في تركيا من جانب بعض الضباط السوريين كان الغرض منه، هو الإفراج عن ضابطين سوريين معتقلين بالقاهرة، بتهمة الشروع في نسف مبنى وزارة الخارجية المصرية، وكانوا ينتمون إلى منظمة الصاعقة السورية.

ومن خلال عرض أو سرد قائمة المحاولات الإرهابية التخريبية السابقة نؤكد على أنها لم تنفذ، وبالتالي لم تحدث أي أثر مخرب أو سلبي في مصر، وربما يكون ذلك من أسباب تجاهل كل من تقريري مجلسي الشعب والشورى لهما كأثر أو رد فعل لانتهاج مصر سياسة السلام، وأن كنا نلحظ أن ذلك التجاهل عمدا حيث أشار تقرير اللجنة الخاصة في مجلس الشعب إلى تردي السياسة الخارجية في السبعينيات، وتلميح تقرير مجلس الشورى إلي سياسات وممارسات معينة أدت إلى الإرهاب، أو نمو جماعات الإرهاب، وكان الأجدر بهما تحليل تاريخي موضوعي لفترة السبعينيات، حتى يكون التشخيص موضوعيا، وبالتالي تفهمه والسعي لعلاجه صحيحا.

بل إن تقرير مجلس الشورى، قد أشار إلى أسلوب التحريض الواسع ضد نظام الحكم كأسلوب شائع وسائد، تقوم به كل المجموعات الإرهابية، ولا يقتصر ذلك على انتقاد مواقف سياسية وداخلية فقط، وإنما تتطرق إلى قضايا السياسة الخارجية أيضا.. فرغم إقراره بذلك إلا أنه لم يوضح أن سياسة السلام، وهي سياسة خارجية منذ انتهجها كل من السادات وحسني مبارك كاستراتيجية مصرية، كان لها من ردود الفعل الإرهابية، وإذا كان بعض أعضاء مجلس الشعب والشورى قد عبروا ولاحظوا أنه كلما خطت مصر خطوة للأمام سواء في نهضتها الاقتصادية أو تطورها السياسي داخليا وخارجيا، فإن هناك قوى خارجية وداخلية تتربص بها ولا تألو جهدا في تحطيم أو تدمير أو إعاقة مصر عن هذه النهضة أو ذلك التطوير.

وإذا عدنا لبداية فترة السبعينيات – تلك الفترة المتهمة – نجد أن أولى التنظيمات الإرهابية التي استهدفت مصر كان عملية الكلية الفنية العسكرية في مساء الأربعاء ١٧ أبريل عام ١٩٧٤ والتي كان قد أسس جماعتها الإرهابية صالح عبد ا سرية، وقد باءت هذه المحاولة بالفشل، ويلاحظ أن المستهدف من هذه العملية ثكنة أو وحدة عسكرية تعد من أهم الوحدات، لأنها تضم صفوة من الضباط والطلبة من محيط العلوم الفنية والعلمية العسكرية، وكان ذلك رد فعل انتصارنا في ٦ أكتوبر، وكان الهدف من ذلك تخويف القوات المسلحة وإرهابها، لأنها كانت طليعة الشعب في انتصار أكتوبر، وإحداث قلاقل وارتباك في صفوف الجيش، وخاصة أنه كانت هناك مفاوضات تجري في ذلك الحين لفض الاشتباك بين القوات المسلحة المصرية والإسرائيلية، والسورية أيضا.

وتابع ذلك تنظيم التكفير والهجرة برئاسة شكري مصطفي الذي اختطف الشيخ الذهبي وقتله، وقد قبض على ذلك التنظيم وحوكم وصدرت أحكام بالإعدام على رئيسه وأربعة قيادات أخرى.

وتتابعت التنظيمات والمجموعات الإرهابية لإجهاض خطوة الانتصار، ثم ما سلف عرضه من تصدير الإرهاب إلي مصر لعزمها على انتهاج سياسة السلام، وكل هذا وقد تجاهل كل من التقريرين رد فعل وصدى الرفض والمعارضة لسياسة السلام في السبعينيات وتناسوا أن هذه السياسة من أهم أسباب نمو الإرهاب المضاد لها، بل إنه وإن كان قد سكن سنوات في بداية حكم الرئيس مبارك، إلا أنه عاود نشاطه الإرهابي ضد سفارات الولايات المتحدة وإسرائيل، تأكيدا على أن ذلك النوع من الإرهاب الذي ظهر فور مبادرة السلام في ١٩٧٧ ما زال يرفض السلام.

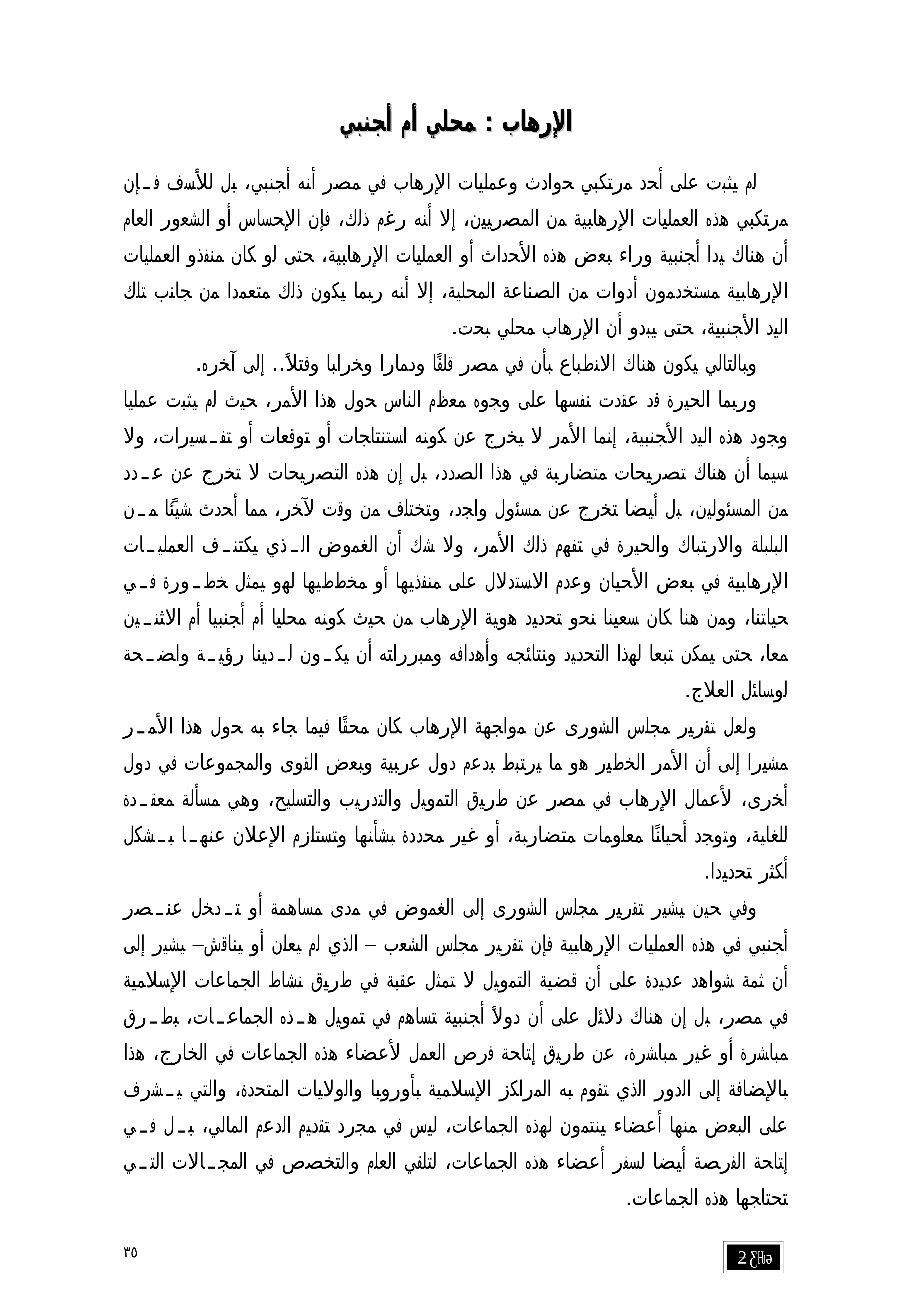
كما أن هناك دليلاً آخر على ما ذهب إليه بعض أعضاء مجلسي الشعب والشورى، وإنني أؤيديهم في ذلك – إن مصر عندما بدأت في اتخاذ سياسة الإصلاح والتحرير الاقتصادي منذ بداية التسعينيات، وفي عهد الرئيس مبارك وحيث إن هذه السياسة علي المدى المتوسط والطويل ستحقق طفرات وتطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة، إلا أننا فوجئنا بحملة إرهابية مكثفة، وكأن الإرهاب أصابه الصرع من جراء هذه التحولات التاريخية الهامة، وهذا ما حدث سلفًا عندما انتهج الرئيس السادات وشاركه حسني مبارك أيضا في سياسة وإستراتيجية السلام، فما كان من الإرهاب، إلا وقد أخذ يضرب بحملات مكثفة أيضا، إلا أنه من حسن الطالع أن جهاز الأمن في حينه نجح في إجهاض معظم المحاولات والعمليات الإرهابية.

ومن هنا نؤكد أن التقريرين قد حملا طابعا ناصريا وصبغة يسارية، وهذا إفراز فكري مغالط من بعض القيادات السياسية، والتي تشكل جزءا من عناصر اللجان التي وضعت هذه التقارير في كل من مجلسي الشعب والشورى.

* * * *

الفصل الثالث

الإرهاب: محلي أم أجنبي



الإرهاب : محلي أم أجنبي

لم يثبت على أحد مرتكبي حوادث وعمليات الإرهاب في مصر أنه أجنبي، بل للأسف فإن مرتكبي هذه العمليات الإرهابية من المصريين، إلا أنه رغم ذلك، فإن الإحساس أو الشعور العام أن هناك يدا أجنبية وراء بعض هذه الأحداث أو العمليات الإرهابية، حتى لو كان منفذو العمليات الإرهابية مستخدمون أدوات من الصناعة المحلية، إلا أنه ربما يكون ذلك متعمدا من جانب تلك اليد الأجنبية، حتى يبدو أن الإرهاب محلي بحت.

وبالتالي يكون هناك الانطباع بأن في مصر قلقًا ودمارا وخرابا وقتلاً.. إلى آخره.

وربما الحيرة قد عقدت نفسها على وجوه معظم الناس حول هذا الأمر، حيث لم يثبت عمليا وجود هذه اليد الأجنبية، إنما الأمر لا يخرج عن كونه استنتاجات أو توقعات أو تفسيرات، ولا سيما أن هناك تصريحات متضاربة في هذا الصدد، بل إن هذه التصريحات لا تخرج عن عدد من المسئولين، بل أيضا تخرج عن مسئول واحد، وتختلف من وقت لآخر، مما أحدث شيئًا من البلبلة والارتباك والحيرة في تفهم ذلك الأمر، ولا شك أن الغموض الذي يكتنف العمليات الإرهابية في بعض الأحيان وعدم الاستدلال على منفذيها أو مخططيها لهو يمثل خطورة في حياتنا، ومن هنا كان سعينا نحو تحديد هوية الإرهاب من حيث كونه محليا أم أجنبيا أم الاثنين معا، حتى يمكن تبعا لهذا التحديد ونتائجه وأهدافه ومبرراته أن يكون لدينا رؤية واضحة لوسائل العلاج.

ولعل تقرير مجلس الشورى عن مواجهة الإرهاب كان محقًا فيما جاء به حول هذا الأمر مشيرا إلى أن الأمر الخطير هو ما يرتبط بدعم دول عربية وبعض القوى والمجموعات في دول أخرى، لأعمال الإرهاب في مصر عن طريق التمويل والتدريب والتسليح، وهي مسألة معقدة للغاية، وتوجد أحيانًا معلومات متضاربة، أو غير محددة بشأنها وتستلزم الإعلان عنها بشكل أكثر تحديدا.

وفي حين يشير تقرير مجلس الشورى إلى الغموض في مدى مساهمة أو تدخل عنصر أجنبي في هذه العمليات الإرهابية فإن تقرير مجلس الشعب – الذي لم يعلن أو يناقش– يشير إلى أن ثمة شواهد عديدة على أن قضية التمويل لا تمثل عقبة في طريق نشاط الجماعات الإسلامية في مصر، بل إن هناك دلائل على أن دولاً أجنبية تساهم في تمويل هذه الجماعات، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق إتاحة فرص العمل لأعضاء هذه الجماعات في الخارج، هذا بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به المراكز الإسلامية بأوروبا والولايات المتحدة، والتي يشرف على البعض منها أعضاء ينتمون لهذه الجماعات، ليس في مجرد تقديم الدعم المالي، بل في إتاحة الفرصة أيضا لسفر أعضاء هذه الجماعات، لتلقي العلم والتخصص في المجالات التي تحتاجها هذه الجماعات.

ويضيف التقرير موضحا ذلك حيث جاء به: ومن واقع ما أشار إليه وأكده العديد من التحليلات، فإن أعدادا كبيرة من تنظيم الجهاد في غادرت مصر، في أعقاب اغتيال الرئيس محمد أنور السادات في أكتوبر ١٩٨١ هربا من المطاردة، وتوجهت إلى أفغانستان والتحقت بفصائل المجاهدين للتدريب علي السلاح والقتال - بأسلوب حرب العصابات- وإعادة تنظيم صفوفها، وبدأت مجموعات منها في العودة إلى مصر مؤخرا، ورغم تضييق الخناق عليهم فإنهم قاموا بالتسلل عبر الحدود والمنافذ، لتنفيذ عمليات إرهابية مخططة، وبخبرتهم التي اكتسبوها أثناء سنوات وجودهم في أفغانستان، ونفس الشيء حدث في الجزائر بعد عودة مجموعات من المتطرفين أعضاء جبهة الإنقاذ، وهم الذين قاموا بأعمال المواجهة العنيفة مع الشرطة وقوات الأمن والجيش في الفترة الأخيرة.

ومن هنا – كما يرى تقرير مجلس الشعب - فإن المعلومات التي تكشفت مؤخرا قد أكدت أن هناك شبكات سرية ومنظمة، تقف وراء تمويل الجماعات المتطرفة في مصر والإنفاق على أعضائها - في الخارج والداخل - وتتصل هذه الشبكات مع إيران التي تعمل على تصدير الثورة الإسلامية من خلال الجماعات المتطرفة.

وبذلك فإن تقرير مجلس الشعب يرى أن الأمر واضحا من حيث مساهمة العنصر الأجنبي أو الخارجي في العمليات الإرهابية بمصر، في حين تقرير مجلس الشورى يرى أن الأمر غامض ومتضارب وفي حاجة إلى تحديد أكثر.

وعن تصريحات المسئولين في هذا الصدد، فإذا عدنا لأحدث العمليات الإرهابية خطوة، وهي محاولة اغتيال وزير الداخلية اللواء حسن الألفي، فإنه يعلن عقب الحادث عن وجود علاقة بين المتطرفين في مصر وجهات أجنبية، وأكد أن هذه العلاقة صحيحة ١٠٠% وأنه يوجد تعاون بين المتطرفين المصريين مع بعض هذه الدول، وامتنع الوزير في تصريحاته عن الأداء بأية تفصيلات عن هذا المخطط الأجنبي وأشار إلى وجود تحقيقات وتحريات، وإجراءات تتخذ حاليا لا يجوز الكشف عنها لحين الانتهاء منها[١٠].

وبذلك يكون الرجل حدد هوية الإرهاب، بأنها هوية مزدوجة "تجمع بين المحلية والأجنبية".

إلا أن الوزير السابق اللواء محمد عبد الحليم موسى قد أعلن – في مجلس الشعب - أن القضية أكبر من النطاق المحلي ومن المستوى الإقليمي، ولكنها تدخل في إطار تخطيط جديد لموازين القوى الدولية في عالمنا المعاصر.. وبذلك فقد رفع عبد الحليم موسى مستوى الإرهاب المزدوج- الذي أشار إليه خلفه- إلى مستوى دولي وأنه أحد أدوات النظام الدولي الجديد[١١].

وكما سبق القول فإن تضارب وتعدد التصريحات توقعنا في حيرة وبلبلة، وأبرز النماذج في ذلك التصريحات التي نسب لمسئول أمني كبير، في فترة ولاية عبد الحليم موسى لوزارة الداخلية، حول اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، فقد نشر أن التحقيقات الأولية لأجهزة الأمن، تشير إلى أن الجناة في حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب

غير مصريين، وأنهم دخلوا البلاد خلال فترة وعودة المصريين والكويتيين القادمين من أكثر من منفذ بوثائق سفر مزورة[١٢].

وبعد أيام أذيع كشف خيوط هامة توصلت إليها سلطات الأمن وهي أن ٦ أشخاص شاركوا في تنفيذ الحادث من بينهم ٤ كانوا مسلحين ببنادق آلية، وصرحت مصادر مسئولة، بأن الدلائل تؤكد أن هؤلاء الإرهابيين ينتمون إلى منظمة أبو نضال الفلسطينية[١٣].

إلا أنه بعد يومين فقط أكدت مصادر أمنية اشتراك بعض العناصر المتطرفة (المصرية) في حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ورفاقه من رجال الشرطة، بعد أن أكد تقرير المعمل الجنائي أن العبوات المتفجرة التي عثر عليها بمسرح الحادث، تشبه العبوات التي سبق أن ضبطتها أجهزة الأمن بشقق بعض المتطرفين بالقاهرة والجيزة[١٤].

ويبدو أن المصدر الأمني قد استشعر بحيرة الرأي العام حول هذه التصريحات المتعددة، فأمسك العصا من المنتصف كما يقول المثل العامي – وصرح بأنه يحتمل أن يكون التخطيط خارجيا والتنفيذ من الداخل أو على الأقل اشتراك عدد من العناصر المتطرفة في الحادث[١٥].

ثم بعد أيام، وفي الصفحات الأولى للصحف اليومية نشر بأنه تمكنت أجهزة الأمن من القبض على قتلة الدكتور رفعت المحجوب بعد معركة دامية، لقي فيها اثنان من الإرهابيين مصرعهما خلال تبادل النيران، مع قوات الشرطة أمام مبني كلية الهندسة بجامعة القاهرة، وقد ألقت قوات الشرطة القبض على ١٢ إرهابيا من تنظيم الجهاد المتطرف، اعترف أربعة منهم باشتراكهم في جريمة اغتيال د/ رفعت المحجوب، وحددوا دور كل واحد منهم في الجريمة، وطبقًا للمعلومات التي استقاها "الأهرام" من مصادر التحقيق، فقد اعترف الإرهابيون بأنهم كانوا يقصدون اغتيال محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية انتقاما لقتل زميلهم الدكتور علاء محي الدين، والذي كان قد عثر عليه مقتولاً في منطقة الطالبية بالهرم في شهر أغسطس ١٩٩٠، واستطرادا للتصريحات فقد تبين أن ٧ من أعضاء التنظيم هم الذين خططوا لعملية اغتيال الدكتور المحجوب، واشتركوا في تنفيذها وتحديد دور كل منهم فيها[١٦].

وفي تصريح سابق فإن أجهزة الأمن تواصل جهودها لحل لغز كيفية معرفة الجناة لخط سير د/ رفعت المحجوب من منزله في طريقه لفندق الميريديان والذي كان مقررا الذهاب إليه، للترحيب بوفد برلماني سوري مقيم بالفندق؟

ومنذ أكتوبر وحتى منتصف عام ١٩٩٣ كانت التحقيقيات والمحاكمات جارية، بشأن هذه القضية، ثم كانت المفاجأة، عندما أصدر القضاء حكما بالبراءة علي هؤلاء المتهمين بالنسبة لاغتيال الدكتور المحجوب، وإن كان القضاء قد أصدر أحكاما أخرى بخصوص حيازة أسلحة بدون تصاريح قانونية!!

وهذا يعني أنه لم يكن هناك عناصر أجنبية.. ولا عناصر محلية محددة أو معروفة في هذا الاغتيال، وهذا يعني مرة أخرى أن الفاعل مجهول؟!

وفي خضم هذه الحيرة أيضا يعبر وزير الخارجية الأسبق محمد إبـراهيم كامـل إبـراهيم ورئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن حيرته إزاء هذا الأمر بقوله: لا أستطيع القطع إن كانت هذه الأحداث الأخيرة مصدرها قوى خارجية تستهدف إشاعة الفوضى في مصر وإعاقـة مسيرتنا نحو التقدم، أو أنها أحداث من أفراد أو جماعات محلية(١٧).

ولكن من جانب آخر وفي محاضرة أمام جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية وقف المستشار ماهر الجندي –المحامي العام السبق- والمحافظ الحالي، وكشف من خلال ملفات القضايا التـي تولى تحقيقها خلال سنوات ماضية، وأعلن أن الدلائل تؤكد أن التـشكيلات الإرهابيـة تُعامـل بتوجيهات خارجية وتتلقى دعما ماليا من خارج البلاد، وتولت زعاماتها عناصـر مـن غيـر المصريين(١٨).

وفي ذات الاتجاه نحو تحديد هوية الإرهاب الأجنبية فإن الداعية الإسلامية الـسيدة زينـب الغزالي تذهب إلى أن هذه الحوادث ومحاولات الاغتيال الأخيرة ظاهرة مستوردة، ومـؤامرات تدبر في الخارج، وتبرئ التيار الديني من هذه الأحداث بقولها: إن الإسلام عدالة مطلقة سطرها الرحمن في كتابه العزيز، والعدل المطلق في الإسلام لا يبث شرا، ولكنه خير ورحمـة، ومـن يقول غير ذلك يعد جاهلاً بحقيقة الإسلام وتعاليمه وأخلاقه(١٩).

إلا أنه ربما لو اتخذنا معيار النوع "أي أنواع العمليات الإرهابية أو المستهدف منها" كمدخل لتحديد الإرهاب محليا أم أجنبيا أم الاثنين معا.. يكون ذلك مساعدا أو معنيا في تفهم حقيقة هـذا الأمر، لأنه لوحظ أن العمليات الإرهابية وأهدافها تنوعت واختلفت، فهناك إرهاب ضد الـسياح والسياحة، وبالتالي يعد ذلك من قبيل الإرهاب ضد الاقتصاد، وهناك إرهاب ضد كبار المسئولين بالدولة، ويعد ذلك من قبيل الإرهاب ضد السلطة للضغط عليها أو لتخويفها، وهنـاك إرهـاب عشوائي كالذي وقع في شُبرا وقهوة وادي النيل في ميدان التحرير، وأخرى في ميدان العتبـة، وهو أكبر ميادين القاهرة بكثافته السكانية ومحاولة أجهضت تحت كوبري بين السرايات، أمـام جامعة القاهرة والهدف منها ترويع المواطنين، وكذلك هناك إرهاب ضد أصحاب الرأي كما وقع ذلك للكاتب مكرم محمد أحمد والدكتور فرج فودة، وأيضا إرهاب ضد الشرطة، وكذلك إرهـاب ضد بعض أعضاء السفارة الإسرائيلية بالقاهرة وإرهاب ضد موظفي أمن الـسفارة الأمريكيـة بالإضافة إلى محاولات اغتيال وزراء الداخلية السابقين اللواء حسن أبو باشـا واللـواء محمـد النبوي إسماعيل.

ومن استعراض هذه الأنواع وتحليلها أو مناقشتها سنحاول استخلاص نتـائج حـول هويـة الإرهاب محليا كان أو أجنبيا أم الاثنين معا، فأما عن الإرهاب ضـد الـسياحة كأحـد ركـائز الاقتصاد القومي، وتخويف الاستثمار في هذا القطاع مما يعني خسائر اقتصادية كبرى وينسحب ذلك أيضا على عدم توفير عمالة وبالتالي تعميق البطالة أكثر مما هي عليه وهـذا يـؤدي إلـي

تخفيض مستوي معيشة الآلاف من الأسر التي تعمل في هذا المجال، فماذا يعني ذلك؟ ومن وراء هذا؟؟

قام وزير السياحة السابق فؤاد سلطان بتفسير ذلك من بداية الأحداث الإرهابية ضد السائحين بقوله: إن حادث الاعتداء على السائحين في قنا يمثل اتجاها فرديا ولا يمثل اتجاها عاما، والدليل وقوعه في مناطق نائية، ولا توجد دولة يمكن أن تضمن عدم حدوث مثل هذه الأحداث الإجرامية في المناطق النائية، وخاصة إذا كانت لا تستهدف شخصا معينًا، إنما هي عمليات عشوائية لا تهدف إلا ضرب الاقتصاد المصري، من خلال ضرب السياحة وتشويه صورة مصر الأمنية المستقرة في العالم.

وأضاف بقوله: وإن هذه العمليات تقوم بها جماعات تخريبية وأكرر أنها تخريبية وليست تطرفًا دينيا، حيث تم نبذ مثل هذه العمليات من كافة المؤسسات الدينية في مصر وقال: إن هذه الجماعات تلبس لباس الدين للتأثير على عقلية المواطن البسيط.

وأشار إلى أنه تم القبض على الجناة بتعاون الموطنين مع أجهزة الأمن، مما يؤكد عدم رضا الشعب عن مثل هذه الأعمال الإجرامية[٢٠].

وأشار إلى أن مصر تجتذب ٣٩% من حجم الحركة السياحية بالمنطقة.

ومن خلال تفسير فؤاد سلطان، فإننا نجد أنه لم يشر إلي أي عنصر أجنبي في هذه العمليات الإرهابية ضد السياحة، ولكنه أيضا ينفي أن يكون للمتطرفين دور في ذلك، وإنما أشار إلى الإرهابيين. وبذلك فهو لديه تفرقة بين المتطرفين والإرهابيين، ومن هنا أيضا فإن هذه العمليات تعد من قبيل الإرهاب المحلي، ولكن على جانب آخر يرى وزير الإعلام صفوت الشريف أن تلك العمليات الإرهابية ضد السياحة، هي من قبيل الإرهاب الأجنبي، وقد أعلن ذلك في مجلس الشورى حيث تساءل قائلاً: أي حجم سوف تكون عليه السياحة في مصر وخريطة السياحة العالمية يعاد توزيعها، بعد ما وقع في أوروبا الشرقية من أحداث ومن صراعات، أليست هناك قوى سياحية ودول سياحية، وهناك أهداف تريد أن تتصارع على أن تظل السياحة لديها بالحجم المطلوب وبالمساحة المطلوبة؟ وإلا ما ورد في وسائل الإعلام في دولة أسيوية: أبشروا بسياحة موسمية هذا العام لأن في مصر أحداثًا، وأيضا لماذا تضع دولة أخرى في مكاتبها السياحية: هنا سياحة وليس لدينا القتل أو الإرهاب أو الاعتداء على السياح؟ لقد استثمرت تلك القوى لغرض أو لآخر تلك الأحداث التي تقع في مصر لصالحها[٢١].

وتفسير الوزيرين يتضمن ثلاثة احتمالات: أما الأول والذي أشار إليه فؤاد سلطان فإنه تفسير لإرهاب محلي، ربما تحت شعار أو الدعوى الزائفة، بأن السياحة حرام، وإن كان ذلك – بالطبع- مبررا لإرهابهم السياح، وأما الاحتمال الثاني فهو الذي أشار غليه صفوت الشريف بأن تلك العمليات الإرهابية تعد من قبيل المنافسة بوسائل غير شرعية – مع قوى سياحية أو دول سياحية أخرى، ويكون بذلك موقفهم مسبق ويدعم هذه العمليات الإرهابية، وأما الاحتمال الثالث

والذي أيضا أوضحه صفوت الشريف، أن هناك دولاً تستفيد من هذه الأحداث الإرهابية، ويكون موقفهم لاحق لها محاولين استثمار ضرب السياحة في مصر، والاستفادة من ذلك، ومن هناك فإن هوية هذا الإرهاب الموجه للسياحة يمكن اعتباره إرهابا مزدوجا فهو مزيج من العناصر المحلية والتحريض الأجنبي، وقد اجتمعا الاثنان أو توافقًا على هدف واحد.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن انعقاد مؤتمر "الإستا" وهي المنظمة الدولية للسياحة في شهر سبتمبر عام ١٩٩٢ بالقاهرة كان بمثابة نقطة إضافية للسياحة في مصر، وحيث كان من المتوقع زيادتها بنسبة لا تقل عن ٢٥% سنويا، وقد بدأت هذه العمليات بعد شهرين من انعقاد اجتماعاتها في مصر، ويعني ذلك أن هناك من يتربص لعدم تحقيق هذه الطفرة السياحية في مصر، وبالتالي تحقيق بعض الانتعاش للاقتصاد القومي، وما يحققه ذلك أيضا لآلاف الأسر التي تعمل في هذا المجال.

ولعل هذا هو ما أشار إليه الكاتب الكبير صلاح منتصر في هذا الصدد بنوع من الوضوح والموضوعية عندما قال: في بداية عمليات الإرهاب خرج من يردد بعض الأسباب والحجج التي تعطي هؤلاء الإرهابيين وعملياتهم بعض الشرعية، وسمعنا الذين تحدثوا عن الأسباب الدينية وكانت مهزلة أن يشكك البعض باسم الدين في السياحة.. وهل هي حلال أم حرام؟ كأن آلاف السياح الذين تركوا بلادهم وقطعوا آلاف الأميال، ليجيئوا إلينا وقد تحملوا من التكاليف ما تحملوا، كأنهم فعلوا كل ذلك ليشربوا كأسا من الخمر مسموح لهم أن يشربوه عندنا، ولكنهم ممنوعون من الحصول عليه وشربه في بلادهم؟

وكأنهم لم يأتوا إلا لهذا الهدف؟ أي عبث باسم الدين هذا الذي يقال عن السياحة؟ ولماذا لم يبدأ الحديث عن الحلال والحرام في السياحة، إلا بعد أن وضعنا أقدامنا في مصر على أول طريق الرخاء السياحي[٢٢].

وأما الإرهاب ضد كبار المسئولين سواء السابقين منهم أو الحاليين. وذلك بهدف الضغط عليهم لتوجيه سياساتهم لمنحى معين، وكذلك لهز هيبة الحكومة أمام الرأي العام، وأيضا لتصفية حسابات مع من كانوا يتصدون لمقاومتهم. ولإحداث ارتباك سياسي بين صفوف السلطة ينعكس على الأداء والفاعلية، مما لا يحقق معه أي إنجاز أو مكسب، وبالتالي يبدو أن هناك إهمالاً أو تراخيا أمام الرأي العام، مما يثير هذا الأخير ضد السلطة، وكان ضمن ما وقع من هذه الأحداث الإرهابية الأخيرة، وكان الهدف الظاهر اللواء حسن الألفي وزير الداخلية، وكان للواء حسن أبو باشا تعليق مهم على ذلك بقوله: من نفذ هذه المحاولة لم يقصد وزير الداخلية، وإنما يهدف الحادث لإثبات وجود إعلان التحدي لنظام الحكم، وهو رسالة موجهة للنظام من هذه المجموعات الإرهابية في هذا الإطار.

إلا أن اللواء النبوي إسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابق، يرى أن وزير الداخلية مستهدف باعتباره قمة الجهاز الأمني، ومنوط به التعامل مع مثل هذه الجماعات الإرهابية من منطلق الشرعية وسيادة القانون وتوفير أمن المواطن، مع إجهاض وكشف هذه المخططات، فوزير داخلية مصر أيا كانت شخصيته هدف كل المجموعات الإرهابية، حتى بعد أن يترك موقعه التنفيذي، يظل هدفًا لهم باعتباره في يوم من الأيام تصدى لهم، وهم يقتلون كل من يتصدى لهم بالقانون، ولهذا يستهدفون وزير الداخلية ليفزع كل رجل شرطة[٢٣].

* * * *

وعلى ذكر رجل الشرطة، فإننا نصل في دراستنا لهوية الإرهاب إلى الإرهاب الموجه للشرطة، بشكل لافت للنظر لأنه بدأ إرهاب مكثف ضدها، ولا بد من مناقشة هذا الأمر بصراحة وصدق، حتى يمكن الوصول إلى الحقيقة التي تقودنا لعلاجها الصحيح.

فقد تعددت أحداث اغتيال ضباط الشرطة بمختلف الرتب، سواء كانت صغيرة أم كبيرة فقد كانت هناك محاولة لاغتيال مأمور سجن طره بالرصاص من أربعة مجهولين، وقد فسر ذلك في حينه، أنه ربما أساء معاملة بعض المعتقلين على ذمة قضايا تطرف أو إرهاب، وتجاوزت المعاملة إلى حد القسوة الغير محتملة.. وربما ذلك هو ما دفع عضو مجلس الشعب السابق وسكرتير عام نقابة المحامين الحالي أحمد سيف الإسلام البنا أن يقول: في رأيي أن أهم سبب من أسباب هذه الظاهر - ويقصد الإرهاب - هو استخدام أساليب التعذيب داخل السجون مع المتهمين في القضايا السياسية. ويضيف قائلاً:

إن العلاج لا بد أن يأتي من جانب السلطة، فتسمح بزيارة المسجونين في معتقلاتهم والتعامل مع الظاهرة بعقل وحكة حتى لا يزداد العنف[٢٥].

ثم اغتيال ضابط أمن دولة بالفيوم، وكذلك اغتيال النقيب علي خاطر بالإسكندرية، وإن كان ذلك أثناء مطاردة أحد الإرهابيين، وأيضا اغتيال مقدم شرطة وطفله في أسيوط، ومصرع جندي وإصابة زميله في هجوم مسلح على حراس كنيسة بأسوان، وقد هرب الإرهابيون بعد استيلائهم على بندقية أحد المجني عليهما، واللواء الشيمي مدير أمن أسيوط، ورئيس مباحث أمن الدولة بأسوان، ومحاولة اغتيال عقيد شرطة بشارع السودان بالجيزة، بل وصل التصعيد ضد الشرطة في أسيوط إلى أن الإرهابيين نفذوا عشرة اغتيالات خلال أربعين يوما منهم عقيد طبيب مدير مستشفى السجن في أسيوط، وكذلك مخبرين سريين يعملون في مباحث أمن الدولة، وجندي اغتالوه أثناء خدمته بموقف سيارات ديروط، كما جاء ذلك بمجلة المصور بشهر سبتمبر ١٩٩٣.

وقد أولى مجلس الشعب والشورى هذا الأمر أهمية ملحوظة في مناقشتهم لقضية الإرهاب، ولخطورته على أداء جهاز الأمن، وكذلك الرأي العام الذي يتوقع الحماية من أجهزة الأمن، وقد أشار تقرير برلماني حول هذه الظاهرة فيرى أن جرائم الإرهاب تتداخل مع جرائم الثأر بين

أفراد الشرطة والمتطرفين، بمعنى أن بعض المتطرفين يثأرون من الشرطة، وبذلك يكونون إرهابيين، وفي هذا الصدد اخترق تقرير مجلس الشعب بشأن التطرف والإرهاب حاجز أو حائط الحرج، وانطلاقًا من إحساسه بضرورة الصدق في التشخيص والتحليل في هذا الصدد فقد جاء به: إن الأجهزة الأمنية في تصديها لعناصر الإرهاب في مناطق ومجتمعات تتسم بتقاليد وأعراف معينة، وبأنماط خاصة بحكم ولأداتها وارتباطاتها العائلية – قد تجد نفسها في بعض الأحيان في صدام مع الأهالي في هذه المناطق، مثل ما هو حادث في صعيد مصر، حيث تجد عائلة الإرهابي القتيل لزاما عليها أن تأخذ بثأره رغم أنها لا تمت للإرهاب بصلة، ولا لجماعاته وتنظيمه، خاصة إذا عرف قاتلة من أجهزة الأمنية، وهو الأمر الذي قد يفضي إلى سلسلة متصلة من العنف المتبادل[٢٦].

وقد أشار أيضا تقرير مجلس الشورى إلى ترشيد الأساليب الأمنية، وعلق على ذلك عضو المعارضة محمد عبد الشافي موضحا بقوله: قد يلقَى القبض على غير إرهابيين بتهمة أنهم إرهابيون ثم يضافون إلى الإرهابيين الحقيقيين عندما يخرجون من السجون، وبالطبع فإن الذين أُلقِي القبض عليهم – خطأ- بالتأكيد قد أضيروا من الاعتقال ومن القبض العشوائي، وإلقائهم في السجون بدون تهمة، وهذه هي الممارسات الأمنية التي يجب ترشيدها حتى لا نقع في مثل هذا المحظور[٢٧].

وحول هذا القبض أو الضبط العشوائي أعلن الدكتور إسماعيل سلام ممثل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بمجلس الشورى، رؤيته الواضحة في ذلك بقوله: إننا عندما نبحث عن خمسة أفراد نأخذ في الطريق خمسة وعشرين فردا – ثبت أنه ليس لعشرين منهم علاقة ولا أريد أن أفقده كناقم علينا وعلى هذا المجتمع – فكيف أستطيع أن أحتضن هذا الشخص بل أريد أن أقول أكثر من هذا، وهو أن أكثر هؤلاء قد وضعوا في السجن والمعتقلات، فكيف نستطيع أن نحول هذه الناحية التي ممكن أن نعطي بها الجرعة الشبابية أو العمل الشبابي الاجتماعي والنفسي الضخم الذي يعطينا مردودا في مثل هذا العمل[٢٨].

وعن العنف في مواجهة أو القبض وضبط الإرهابيين صرح وزير الداخلية حسن الألفي، بعد ساعة من جلوسه علي كرسي وزارة الداخلية يقول: إن أي خروج على الشرعية لا بد من مواجهته بالعنف.. ولكنه أوضح نقطة هامة جدا، وخاصة أنه كان محافظًا لأسيوط، وهي أن العنف على إطلاقه غلط تماما.

بمعنى أنه ليس من أجل القبض على شخص أو مجموعة صغيرة من الإرهابيين، أن يقوم رجال الأمن بإطلاق الأعيرة النارية من البنادق الآلية، وغيرها من الأسلحة على الأبرياء بطريقة عشوائية.

ويضيف أيضا: إن خطتي ومبدئي والمنهاج الذي سوف أسير عليه في وزارة الداخلية هـو: مواجهة كل خارج على القانون وليس على كل المواطنين، عمال على بطال حتى لا يكون هناك مواطن واحد سلبي، أو يقف ضد وطنه[٢٩].

ثم أعلن من جانبه في موضع آخر قائلاً: نرفض مبدأ القبض على الملتحين، فليس من حـق أحد احتجاز إنسان لمجرد مظهره، فالمتدين هو الشخص الأمين والمخاص فنحن نشجع التـدين، ولا نحاسب المواطنين لمجرد لحاهم، فلكل إنسان حريته في عقيدته وفكره، وإطلاق لحيته طالما التزم بالشرعية[٣٠].

ولعل صِدق الرجل في نواياه وسياسته الأمنية فور توليه وزارة الداخلية ساعيا إلى تصحيح بعض الممارسات والسياسة الأمنية لوزيرين سابقين عليه ما دعا اللواء حسن أبو باشـا وزيـر الداخلية الأسبق إلى القول تعليقًا على محاولة اغتيال الوزير حسن الألفي: أتصور أن المقـصود ليس حسن الألفي لشخصه، والذي أشهد له بإدارة أمنية حكيمة هادئة وغير مـستفزة، وتـستند لمنطق علمي، وكان يجب أن تكون هذه السياسة موضع اعتبار من الأجنحة التي تدعي استفزاز الشرطة لها، وما تردده حول تجاوزات الشرطة في المواجهة في وقت سابق.

والوقت السابق الذي ألمح إليه اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسـبق أعتقـد – أنـه الوقت الذي تولى فيه وزارة الداخلية كل من اللواء زكي بدر واللواء محمد عبد الحلـيم موسـى موقع وزير الداخلية، ففي فترة زكي بدر وفي إحدى جلسات مجلس الشعب، وأثناء مناقشة بيان الحكومة أعلن كل من المرحوم عضو المجلس محمد عبد العزيز ملوخية (وكان رئيس قـضايا الحكومة الأسبق) وكذلك العضو رمضان عرفه، أن سياسة الوزير عند مطاردة أحد المتطـرفين أو الإرهابيين أن يأخذ إحدى ذويه من النساء كرهينة لديه، حتى يقدم الهارب نفسه سواء كانـت والدته أو زوجته، وثارت زوبعة في الجلسة حينذاك[٣١]. وأما فترة عبد الحليم موسى فقد شهدت حجما من القتلى الأبرياء نتيجة إطلاق الرصاص من بعض أفراد الـشرطة عـشوائيا، وأثنـاء القبض أو ضبط أو مطاردة أحد المتطرفين أو الإرهابيين، واشتهر عنه تعليماته لرجالـه: أنـا عايز جثث مش متهمين، وهذا ما تردد إبان توليه منصب وزير الداخلية، وبالطبع كـان هنـاك ضحايا أبرياء من جراء الرصاص الطائش، والذي لا تقصده الشرطة بالطبع، إنما هو شيء من المبالغة في إحكام قبضتها أو سعيها الدءوب لمطاردة إرهابيين، ومن هذا المبالغات أنه في اليوم الثامن من شهر ديسمبر عام ١٩٩٢ وفي أكبر حملة أمنية بالجيزة، قامت الشرطة بتمشيط منقطة إمبابة، وتكونت هذه الحملة من ١٤ ألف جنـدي وضـابط و١٠٠ مـصفحة لتطهيـر أوكـار التطرف بإمبابة.

وحول السياسة الأمنية وبعض ممارساتها وتأثيرها علي الإرهاب، وتزايد الأحداث الإرهابية تجاه رجال الشرطة، كان حديثي مع اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق عن هوية الإرهاب، إذا كان محليا أم أجنبيا أم الاثنين معا وبعض الممارسات الأمنية ذات الأثر السلبي، وتزايد الأحداث الإرهابية ضد رجال الشرطة.

ومن واقع خبرته الطويلة في جهاز الأمن السياسي وهو مباحث أمن الدولة، ثم وزيرا للداخلية أجاب قائلاً: إن العمليات الإرهابية في مجملها عمل محلي، وإن كان هذا لا يمنع من أن تكون هناك قنوات اتصال بقوى خارجية، وهذه القنوات قاصرة على مستوى قيادات تقود المجموعات المنخرطة في نشاط منظم، يتخذ العنف أسلوبا في عمله.

ثم ضرب مثالاً بقوله: فأغلب مجموعات تنظيم الجهاد مجموعات محلية و٩٥% من قياداتها محلية أيضا، وهذا لا يمنع من أن يكون هناك مستوى معين من تنظيم الجهاد له قنوات اتصال بينه وبين قوى خارجية، وهذه القوى ليست بالضرورة أجهزة مخابرات خارجية، ومن هنا يأتي الدعم المالي والترتيب لعمليات الإرهاب وتدريب بعض العناصر على أعمال فنية، فيما يتصل بالأعمال الإرهابية.

ثم استدرك قائلاً: ولكن إذا تصور أحد أن العمل الإرهابي خارجي ١٠٠% فهذا خطأ كبير.

وأضاف موضحا: ويمكن القول بأن ٩٩% من القواعد التي تعمل في النشاط الإرهابي، ليس لديها أدنى فكرة عن وجود قنوات اتصال بالخارج، وإنما هي تعمل بقناعة معينة. يعمل لها غسيل مخ، ليكون لديها اقتناع أيديولوجي تعمل بمقتضاه، تحت مبدأ السمع والطاعة والولاء لأمير الجماعة، لتنفيذ ما يكلف به دون مناقشة، إنما لا يعلم علي وجه الإطلاق أن هناك اتصالاً خارجيا، بل يتصور أنه يؤدي عملاً من أجل الشهادة، إلى آخر هذه العبارات وتلك الشعارات.

وعندئذ تساءلت: هل جهل أو عدم معرفة قواعد المنظمات الإرهابية، بوجود قنوات اتصال خارجية، مقصود به عدم إحساسها بالعمالة الأجنبية. وإن أوامر قياداتها من بنات فكرها ومبادئها، وكذلك لعدم إحساسها بأنها في ضلال وأن ما تقوم به من قبيل الأعمال الوطنية أو الخيرة؟!

أجاب اللواء حسن أبو باشا عن تساؤلاتي قائلاً: لا أستطيع القول إن القيادات التي قد يكون لها اتصال بمنظمات خارجية، سواء كانت قوى سياسية أو أجهزة مخابرات، أنها تنفذ توجيهات خارجية تنفيذًا أعمى، إنما يمكن أن تجد هناك نوعا من الدعم لهذه القيادات وتنظيماتها، وهذه القيادات تتصور أنها تلتقي مع هذه المنظمات الخارجية في أهداف واحدة تسعى إليها، أي تحقيق مصالحها أيضا، وبذلك فهي ليست عملية ١٠٠% وإن كان هذا لا يمنع من أن تكون بعض هذه القيادات مستفيدة ماديا.

وأردف قائلاً: كما أن هذه القيادات ليس لديها مبررات تسوقها لأي مستويات أدنى لها في التنظيمات من حيث حصولها على دعم من جهة خارجية، إنما يبقى الأمر كعمل تكتيكي.

وعن تجاوزات بعض أفراد الشرطة، التي يكون رد فعلها حوادث إرهابية ضد رجال الشرطة، ولكن من جانب آخر هل هناك دوافع انتقامية فقط، أم هناك دوافع لتخويفهم أو تحييدهم؟!

أجاب اللواء حسن أبو باشا قائلاً: بحكم ممارساتي الطويلة في الأمن وخبرتي السياسية أقول إنه عندما يرجع الأمن لأسلوب العقاب الجماعي والقتل، فإن ذلك يضر بقضايا الأمن أكبر ضرر يمكن أن يحدث، ويعمق روح السخط العام بين هذه المجموعات، ويؤصل في نفوسها روح العداء، بمعنى تصعيد روح العداء والغل في داخله، وإنني لا أقول ذلك من فراغ، فمن خلال تجربتي كمدير أمن جهاز أمن الدولة، قد واجهت تنظيم التكفير والهجرة الذي اختطف الشيخ الذهبي وقتله عام ١٩٧٧، وكنائب لمدير أمن الدولة في مواجهة تنظيم الكلية الفنية العسكرية، وكذلك مواجهة تنظيم الجهاد في عام ١٩٨١ ثم وزيرا للداخلية.. فلم يحدث في كل هذه المواجهات قتل أي إنسان من عناصر هذه التنظيمات، بل حتى في المواجهة الشاملة مع تنظيم الجهاد من أسوان الإسكندرية، فور أحداث أسيوط عام ١٩٨١ لم يقتل عنصر منها، ولم يقتل واحدٌ من رجال الأمن، وتم ضبط التنظيم من القمة لجذوره، بجميع مستنداته الخطية والفكرية وضريبة الفريضة الغائبة في صحراء الفيوم، وكذلك أسلحتهم وقنابلهم، ولذلك كانت مصر نظيفة من الإرهاب أعوام ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦ وبدون طلقة واحدة في أي مكان بمصر.

وإن كانت هناك بالطبع محاولات وصلت إلى ١٥ محاولة، ولكنها كانت تجهض في مهدها، أي في مرحلة التخطيط، لأنه كان هناك رصد واختراق أمني في مرحلة التخطيط والإعداد، إنما لم يتم تنفيذ عملية واحدة منها.

ثم أضاف بقوله: لقد سبق وأعلنت: ناقشوا الفكر، أين الخطأ، اجهضوا الفكر الخطأ، لا تقتلوا الناس، وبالطبع فإنني لا أوافق علي قتل الناس، ثم أردف قائلاً: أسمع أو أقرأ أحياناً أن الشرطة ذهبت تمشط منطقة، ماذا يعني هذا التمشيط؟! زيد من الناس ارتكب جريمة، لا بد إذن من حصرها في نطاقها، ولا بد مسبقًا أن يكون عندي معلومة ما، وإلا إذا لم يكن عندي معلومة فأذهب أضبط "عمال على بطال" فهذا غير معقول، ولا أوافق على الضبط العشوائي، وأنا مع الوزير حسن الألفي في ذلك، وأيضا لا أوافق على العقاب الجماعي، وإن كان بالطبع يمكن محاصرة منطقة لفحص الخارجي منها، حتى أتمكن من ضبط جناة بها شريطة أن أكون متأكدا أنهم بداخلها، وأستند إلى معلومة حقيقية، إنما لا أمشط المنطقة كلها، وأن تكون الإجراءات الأمنية إجهاضية.

ولكنه استدرك للإجابة عن الشق الثاني من تساؤل، وعما إذا كانت هناك دوافع لإرهاب الشرطة فأجاب بقوله: إنك ذكرت أنها ربما تكون للانتقام أو للتخويف أو التحييد، ولكنني أرتبها كالآتي: دوافعها التخويف للتحييد، ثم الثأر أو الانتقام، فليس هناك ثأر بين ضابط معين وبين هذه المجموعات، ولو كانت هناك حالات فهي حالة أو اثنين، إنما بهذا العدد الكبير من رجال

الشرطة، فإذن الهدف هو التخويف وصولاً للتحييد، وإذا نجحوا في تحييد جهـاز الأمـن يبقـى قطعوا نصف الطريق، أو أكثر من النصف للهدف النهائي، وضرب وزير الداخلية في تصورهم يسرع بالنتيجة المستهدفة، وهو التخويف لتحييد جهاز الأمن، أما الثأر فهذا دافع ثالث لا أتصور أنه الهدف.. إنما الهدف هو التخويف وصولاً للتحييد.

وسيعا وراء البحث عن هوية الإرهاب محليا أم أجنبيا، فقد أكد الدكتور يوسف والي نائـب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطني الحاكم، أن قيادات التنظيمات المتطرفـة عمـلاء، وقياداتهم من الخارج، وأن كل من يعمل لصالح الإرهاب يعمل بتوجيهات خارجية(٣٢).

وبذلك نصل إلي هوية الإرهاب ضد الشرطة أن أغلبها إرهاب محلـي للأسـباب الـسالف ذكرها من خلال مجلسي الشعب والشورى، وكذلك رؤية اللواء حسن أبو باشا، وبالتـالي فـإن أسلوب معالجتها يقع على عبء الشرطة وممارساتها وسياستها الأمنية.

ثم الإرهاب العشوائي والذي استهدف منه ترويع المواطنين لإثارة سخطهم وغضبهم، وثورة على السلطة كمحاولة لإثبات ضعفها في مواجهتهم، وبالتالي فلا مناص من تأييـد الإرهـابيين الأقوياء، ومن أمثلة تلك الأحداث الإرهابية التي قصد بها المواطنين، قنبلة زمنية أو موقوتة في ميدان العتبة، والذي يعد ذا كثافة بشرية كبيرة، والعثور عليها، وإن كانـت قـد انفجـرت فـي الضابط الشهيد الذي كان يمسك بها، إلي حين حضور خبراء المفرقعات، وقنبلة أخرى في شبرا وأمام أحد المساجد انفجرت، فأودت ببعض النساء والأطفال وأصابت بعض الرجـال إصـابات جسيمة، ولم تفرق القنبلة بين مسلم ومسيحي في ذلك الحي، وأيضا قنبلة موقوتة انفجرت في نفق الهرم، حيث كانت مربوطة بدراجة، وأصيب البعض ومات آخرون، بل وصل شـدة انفجارهـا إلى كسر زجاج نوافذ في الطابق العاشر للمنازل، وقنبلة أخرى موقوتة زنة ٢ كيلو وجدت تحت كوبري بين السرايات وأمام جامعة القاهرة، كادت أن تنفجر وتودي بحيـاة عـشرات الطلبـة والطالبات، لولا تدخل أحد ضباط الشرطة، وتمكن من إبطال مفعولها، وأسعد بذلك المئات مـن حوله، فحملوه على أعناقهم يهتفون له لإنقاذه حياتهم.

وكذلك القنبلة التي انفجرت في مقهى وادي النيل بميدان التحرير أكبر ميادين القاهرة كثافة سكانية، وراح ضحيتها بعض المواطنين وأصيب البعض الآخر؟!

ويبدو أن مخططي الإرهاب اتجهوا لضرب واغتيال الرأي العام أو الموطنين، لأنهـم لـم يؤيدوه أو يتعاطفوا معه ضد السلطة، وذلك لأن الرأي العام المصري بطبيعته متدين وينـزعج من هذا العنف الديني الظاهر أو العنف المسلح من أجل الدعوة الدينية، كما أنه لاحظ أن هؤلاء الإرهابيين لا يمكن أن يكونوا القيادات أو القواد التي تقود دولة كمصر، دولة عظيمـة وكبيـرة وتاريخية وحضارية، بل وفيها منذ مئات السنين أعظم علماء وفقهاء الدين الإسلامي، فما بـالهم بهذه الحفنة الإرهابية، وماذا تعلم عن الدين الذي يرفعون شعاراته ويزيفـون قيمـه ومبادئـه،

بدعوى العودة إلى الدين، وكأن الشعب المصري تخلى عن دينه، كما يرى كاتبنا الكبير محمود عبد المنعم مراد.

هذا وقد شعر بل لمس الشعب إلى أي مدى يحقق هذا الإرهاب خرابا اقتصاديا في وقت الأزمة الاقتصادية تطحن معظم المواطنين، وخاصة أننا في مرحلة انتقالية من الاقتصاد الشمولي إلى الاقتصاد الحر، وهذا الأخير أقرب إلي الاقتصاد الإسلامي.

ولذلك يشعر المواطنون أن هناك نسيم حرية ينعمون به في ظل حرية رأي وتعبير واسعة، وقليل من الديمقراطية، فماذا هم فاعلون بهم.. ماذا سيقدم الإرهابيون للشعب؟! بل إن بدايته وأدواته غير مبشرة على الإطلاق، بمناخ أفضل مما يعيشه الشعب في ظل النظام الحالي، مهما كانت عليه من تحفظات واعتراضات.

ومن هنا لم يكتف الشعب بموقف المتفرج بل تحرك بصورة إيجابية لمعاونة الشرطة في مطاردة، أو القبض على الجناة من مرتكبي العمليات الإرهابية، بل إن بعضا من أهالي الجناة كانوا في فزع وحرج من عمليات ذويهم الإرهابية، فكانوا ينددون بهم بحق – لأنهم يرفضون كمواطنين هذا الإرهاب، لأنه يمكن أن يصيبهم كما يصيب الآخرين أو الأقارب أو الأهل، ويرفضونه من ذويهم، لأنهم بأفعالهم تلك يدفعونهم إلي عزلة اجتماعية، ينفر منهم الناس وكأنهم مرتكبوها وليسوا أقارب لهم فقط.

وأعتقد أنه لأول مرة في التاريخ المعاصر، ومنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فإن الشعب يقف مع الشرطة في خندق واحد أمام ظاهرة أو قضية قومية، كما حدث ذلك في معركة ٦أكتوبر، رغم أن الجمهور يشكو كثيرا من سوء معاملة أفراد الشرطة لهم في أقسام الشرطة.. إلا أن الخطر يحدق بالجميع.

بالإضافة إلى أن الشعب اكتشف أن بعض هؤلاء الإرهابيين من أصحاب السوابق الإجرامية، والذي سبق اعتقاله أو سجنه عدة مرات، سواء بتهمة النصب أو السرقة والسرقة بالإكراه أو هاربين من تنفيذ أحكام قضائية، ولكنهم تمكنوا بصورة أو بأخرى التكتل تحت عباءة دينية، وكأنها موجة أو موضة يكتسبون منها الإتاوات وسرقة الذهب وارتكاب أعمال عنيفة وإجرامية، للحصول على المال حتى كانت العمليات الإرهابية أكثر الموارد المالية سخاء وكرما ممن يخططون لهم، ويستخدمونهم لتحقيق أهداف سياسية سواء كانوا محليين أم من الخارج.

وفي حوار خاص مع الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق، وأستاذ تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، وحول ما إذا كان الإرهاب محليا أم أجنبيا فأجاب على الفور قائلاً: الاثنين واحد، فهناك أصابع أجنبية تعبث في مصر والعالم العربي، والهدف عدم تحقيق استقرار بهما، فهناك تيارات محلية ليس أمامها من سبيل للتعبير عن ذاتها بالأسلوب الديمقراطي، ولم تصل إلى الحكم كذلك بالأسلوب الديمقراطي، فتعبر عن ذاتها بالعنف والقوة، وهناك مجموعة أخرى خارجية عن القانون، وتتستر باسم الإسلام وترتكب أفعالاً مخالفة للقانون.

وأضاف قائلاً: وإنني لا أختلف معك حول اصطلاح الإرهاب الأجنبي، فالقوى المعادية لمصر في العالم الإسلامي تستغل ظروف معينة للقيام بعمليات إخلال وخروج عن القانون، وتستخدم الخلايا المحلية، فعندما تقع حوادث إرهابية، يكون الفاعل هاربا أو غير معروف، وإنما المنفذ محلي ويمسك به، وربما الفاعل يستأجر صبيا لا يدرك أبعاد ما ينفذه مقابل قليل من المال، وهناك أيضا منفذ محترف كالذي نفذ الاعتداء على الوزير حسن الألفي.

ثم أردف بقوله: وأعتقد أن التيارات الفكرية التي كانت موجودة، أو الجماعات التي تستخدم العنف قد غادرت مصر بعد اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ للخارج، وكان مركز قيادتهم في بيشارو وفرانكفورت بألمانيا ونيويورك، وهذه هي القيادات، والدولة لا تعلم عنهم شيئًا بعكس الحال عندما كانوا في مصر، حيث يمكن للأمن اختراقهم ورصد حركتهم وأفعالهم، وهم في الخارج يخططون كما يشاءون ويستفيدون من الخلايا المحلية لتنفيذ أعمالهم الإرهابية أو التخريبية، وهناك قيادات لهذه الجماعات تحصل على أموال ومساعدات من الخارج.

ثم أضاف قائلاً: وبجانب القوة الإيرانية التي تسعى لإعادة مجد الدولة الصفوية القديمة التي قضت عليها الدولة العثمانية، حيث كان لها إمامة أو خلافة المسلمين، وقد سبق أن حكم مصر إبان الدولة الفاطمية لفترة قرنين ونصف قرن، فإيران تريد أن تحكم العالم الإسلامي، ولو طالعنا الدستور الإيراني نجد النص على أن رئيس الجمهورية حاكم لإحدى الولايات الإسلامية، والإمام هو الخليفة وهو غائب لم يأت بعد طبقًا للفكر الشيعي ويحل محله نائب، وكان الخوميني واليوم أحدهم وهو الذي يقوم الإمام الغائب.

وحيث إنها سبق أن حكمت مصر – كما سبق القول- فلا بد أن يكون لها موضع قدم فيها. ويكون ذلك بإخلال الأمن وعدم الاستقرار، والذي يؤدي إلي خلخلة وهز النظام، إما لسقوطه أو لتكوين خلايا، كامتداد للثورة الإيرانية – باسم الإسلام- لبسط سلطانها خارج إيران.

وختم حواره – معي بقوله: وهناك عنصر آخر وهو إسرائيل، والذي من مصلحتها أن تُضعف مصر حتى يضعف العرب معها، وحتى تستطيع أن تصل لأغراضها.

وأخيرا نصل إلي معيار الخبراء الدوليين للتفرقة بين الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي، وأحدهم اللواء الدكتور أحمد جلال عز الدين، مدير مركز الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ويقول: إن عناصر الجريمة الإرهابية كما عرفها خبراء الإرهاب ثلاثة، هي: أولاً: القاتل، وثانيا: الضحية، وثالثًا: مكان وقوع الجريمة، فإذا اتفقت عناصر الجريمة الثلاثة في الجنسية كان الإرهاب محليا، وأما إذا اختلفت جنسية أحد العناصر عن جنسية العنصرين الآخرين كان الإرهاب دوليا[٣٣].

وفي إطار هذا المعيار، وفي ضوء ما سبق عرضه للرؤى والآراء والأفكار المتعددة، يمكن الوصول إلى بعض النتائج منها:

حيث إن الإرهابي أو القاتل الذي قبض عليه متلبسا أو هاربا أو مطـاردا فـي الأحـداث والعمليات الإرهابية، التي جرت في الآونة الأخيرة، ثبت أنه مصري والضحية فرد أو مجموعة مواطنين مصريين، وموقع العمليات الإرهابية بمصر فإن الإرهابي – تبعا لذلك – يعتبر محليـا والإرهاب أيضا محلي بنسبة ١٠٠% ، وخاصة أن ذلك هو الظاهر وإن كان هناك في الخفـاء عنصر أجنبي، لم يثبت بالدليل القاطع أو الدامغ وجوده بين إحدى العناصر الثلاثة التي أقرهـا الخبراء، وكذلك لم يثبت أيضا تورط رسمي من جانب عنصر أجنبي معهم في ذلك، فإنه يبقـى الإرهاب محليا.

ورغم ذلك وإن لم نستطع الإثبات القطعي بوجود أو تحديـد اليـد الأجنبيـة وراء بعـض العمليات الإرهابية، فإن هناك إشارات أو معلومات أو بيانات ترقى إلى الظن، ولا ترقـى إلـي اليقين، وذلك من خلال التحليل والمشاعر الداخلية، فإن ذلك إن لم يثبت بالدليل القطعـي، فإنـه أيضا لا ينفي قطعيا وجود هذه اليد الأجنبية، من خلال ما وصلنا إليه في تحليلنا السابق، وبعض الآراء أيضا في هذا الصدد، وكما قال الدكتور مفيد شهاب – رئيس لجنة الأمن القومي والشئون العربية والخارجية بحق:

- إن الأمر الخطير هو ما يرتبط بـدعم دول عربيـة وغيـر عربيـة وبعـض القـوى والمجموعات في دول أخرى لأعمال الإرهاب في مصر عن طريق التمويل والتدريب والتسليح، وهي مسألة معقدة للغاية، توجد أحيانًا معلومات متضاربة أو غير محددة بشأنها، أو قد لا يكون من المناسب للمصالح العليا الإفصاح عنها تفصيلاً، إن الأمر يحتاج إلى تأكيدات، أو توضيحات حاسمة، وكانت اللجنة تشعر دائما أن حساسية هذا الموضوع لا تمكنها من أن تـدخل فـي أي تفاصيل، وذكرها قد يؤدي إلى تعقيد الأمور أكثر وأكثر، ولذلك فقد كانت القيادة السياسية تقـدر الوقت المناسب في الإعلان تدريجيا أو تفصيليا عن دور هذه القوى الخارجية، ولأن ذلك أمـر يتعلق بالعلاقات الدولية بين الدول فيما بينها وبين الدول، وعلاقاتها بالمنظمات الدولية المعنيـة، وهي أمور حساسة للغاية تحتاج إلى دقة وتدقيق شديدين، وتحتاج أيضا إلي عناية شـديدة فـي الحديث عنها، وفي الحديث عن أساليب مواجهتها(٣٤).

* * * *

الفصل الرابع

الإسلام.. هدف الإرهابيين

الإسلام .. هدف الإرهابيين

إذا كنا في فصل سابق. قد سعينا إلى تحديد هوية الإرهاب الجاري في مصر هل هو إرهاب محلي أو أجنبي، فإننا في ذلك الفصل نرفع من حجم التساؤل بصورة أكثر عمومية: وهو هل الإسلام مستهدف من هذه العمليات الإرهابية؟

فإذا كنا قد وصلنا إلى نتيجة بالنسبة لمصر، ومؤداها أن الإرهاب محلي وأن العنصر الأجنبي فيها ليس إلا ظنًا لم يقع عليه الدليل ليكون الأمر قطعيا، فإن الأمر يختلف بالنسبة للإرهاب الذي يستهدف الإسلام كقوى اقتصادي وسياسية وثقافية واجتماعية، وخاصة أنه كان واضحا أن بعض ساسة الغرب أعلنوا – صراحة - أن الإسلام هو العدو الجديد أو التالي بعد انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وكان أول إعلان حرب في هذا الإطار ما أعلنته مسز تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة، وقد أعلنت هذا الرأي في زيارة لموسكو عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وكذلك رفض ضم تركيا - كدولة مسلمة - للسوق الأوروبية المشتركة بدعوى أنها دولة مسلمة، وهكذا توالت التصريحات، وتتابعت المواقف لتوحي للمسلمين، أن هناك حربا بدأت ضد الإسلام والمسلمين، فإلى أي مدى هذا صحيح.. وإلى أي مدى نحن مبصرون؟

وللسعي نحو إجابة حول ذلك التساؤل الكبير، كان لا بد لنا من جولة سياسية وفكرية بين الآراء التي أشارت إلى ذلك الموضوع أو طرحت حوله، أو قيلت بصدده إلى أن نصل لإجابة واضحة أو شافية، ومن هنا يرى الكاتب الكبير محمود عبد المنعم مراد: أن المجتمع المعاصر سياسية واقتصادية واجتماعية لا يستطيع العالم كله فكاكًا منها.

والأمر كله لا يعدو أن يكون مخططًا أجنبيا عدائيا حاقدا على الإسلام والدول الإسلامية يزرع بذور الشر فيها ويسلط على أهلها بعض بنيها، ويجعلهم يفعلون باسم الإسلام والشريعة السمحاء ما لا يقبله الإسلام والسماحة والعدالة والبراءة وفعل الخير.

وبصيغة أخرى يؤكد أن المسألة لا تعدو أن تكون رغبة من بعض في الداخل والخارج في أن يعرضوا الإسلام على العالم الحديث وكأنه دين عنف وتعصب وقتل وتدمير وإزهاق الأرواح بغير ذنب وتعصب أعمى، وهكذا تروج أمام العالم الجديد أفكارا خاطئة تبين للناس أن الشيوعية إذا كانت قد أعلنت إفلاسها، فلن يستطيع الإسلام يكون بديلاً لها، وهكذا يصبح المتحدثون باسم الإسلام من المتعصبين والمتطرفين والإرهابيين، مجرد عملاء يلبسون ملابس البطولة لتخفي ما تحتها وما وراءها من أهداف شرير[٣٥].

وأما الدكتور أحمد إسماعيل خضر فهو يرى:

أن القضية ليست إرهابا إسلاميا في مصر، ليس هذا فقط ولكن هناك قوى عالمية تتربص بالإسلام وهناك من نشر في أماكن عديدة أنه بعد تهاوي الاتحاد السوفيتي لا توجد قوة تواجه القوى المضادة سوى الإسلام، وتتخذ هذه المنابر من الفئات المتطرفة التي أطلقت على نفسها مجموعات إسلامية حجة طيبة لكي تهاجم الإسلام والمسلمين، ولذلك أرى أن تُسمى الأشياء بمسمياتها، فهي مجموعات متطرفة أو مجموعات إرهابية(٣٦).

وأما عضو مجلس الشعب المستقل محمد خليل حافظ فقد بادر بقوله: لعل مدخلي لقضية الإرهاب أنه ليست النظرة إلى ما يتم داخل مصر، ولكن لنسأل أين نحن من الحركة العالمية المضادة للإسلام والمسلمين؟ فهناك حركة عالمية موجودة بالعالم كله مضادة للإسلام والمسلمين.

ثم أضاف موضحا بقوله: ولذلك فإنني أعتبر ما يتم داخل مصر هو جزء من حركة عالمية ضد الإسلامي والمسلمين في كل أنحاء العالم الآن.. في الهند والفلبين وفي البوسنة والهرسك وفي الجزائر، وفي دول كثيرة جدا تتم عمليات الإرهاب باسم الدين الإسلامي، وبالإساءة إلى الدين الإسلامي حتى يحارب الإسلام في كل موقع من مواقع هذا العالم.

ثم يصل إلى قوله: إذن الموضوع ليس قضية محلية ولكنها قضية عالمية خطيرة تلعب الصهيونية العالمية وراءها دورا كبيرا جدا كذلك يلعب وراءها الفكر الرأسمالي المتطرف والاقتصادي في العالم دورا كبيرا جدا جدا وذلك حتى لا تقوم للمسلمين قائمة اقتصادية في هذا العالم، ويكونوا قادرين من خلاله على المواجهة، ولماذا مصر بالذات؟ لأن مصر طليعة كل الدول الإسلامية في العالم، ومصر هي المنارة التي تنير للإسلام في أرجاء العالم كله، ومصر اليوم بدأت تتخلص من آثار الحروب ووقعت اتفاقية سلام، وبدأت تخطو خطوات اقتصادية في سبيل الإصلاح والتحرير الاقتصادي، ولو وقفت مصر على قدميها فمعنى ذلك وجود خطر داهم علي الصهيونية العالمية، وعلى كل المجتمعات التي تسعى دائما إلى أن تجعل الدول النامية دولاً راكعة ودولاً دائما في حاجة إليها وأن تستدين منها، ودولاً تتسول منها.

ثم يختم رؤيته قائلاً: إذن القضية اقتصادية واجتماعية كبيرة وقضية حرب للإسلام وتشويه للدين الإسلامي في كل موقع، حتى يقول الناس إنها الجماعات الإسلامية، وإنني أقول إنها ليست جماعات إسلامية، وإنما هم فئة من المنحرفين واللصوص والمخربين الذين لا ينتمون إلى الإسلام من قريب أو بعيد(٣٧).

وأما الأستاذ محمد عبد السميع عضو الشورى فيبرئ الجماعات الإسلامية بقوله: أنا أعتقد وشهادة أنه ليس كل فعل يتم في مصر هو من قبل الجماعات الإسلامية، ولا بد أن تتم الدراسة بعمق، والذي يحدث في مصر لا يمكن أن يقوم به المسلمون ولا الجماعات الإسلامية، لكن لا شك أن هناك متطرفين حملة سلاح أو مخربين حملة سلاح، لكن ليست كل هذه الأعمال

أعمال هؤلاء الناس، وعلى هذا نقول إنه لا بد من جهد متعمق وخطير وهام، في الداخل وفـي الخارج ومن كافة الأجهزة، لدراسة العلاقة بين الحركة الخارجية، لأن مصر حينما تصبح دولة إنتاجية ولا تأخذ من الخارج معونات ولا تستورد أشياء كالقمح وغيره، ستصبح في غنى عـن الآخرين، وبالتالي ستصبح معرضة لأن نقول: لا، وهم لا يريـدون لهـا أن تقـول لا للقـوى الأجنبية، بل يريدون لها أن تكون تابعة وضعيفة، وتكون دائما في حاجة إليهم، هذا ما جعلنـي أربط العلاقة في الداخل بحركة التخريب والإرهاب، وعمل المافيات والفساد، وأعتقد أن هنـاك علاقة تحليلية بين الفساد وبين المافيات الموجودة وبين الإرهاب وهذه العلاقات تكمل بعـضها، وتخدم الخط الرئيسي لمن يرغبون في ضعف مصر.

وأما عضو المجلس أحمد السيد السروجي فقال: إن دول الشرق ودول الغرب تريد بالإسلام شرا. فلا يريدون بحق نمورا جديدة تناوئ اقتصادهم، ولا يريدون قوة سياسية تقف أمام قـوتهم لتواجههم، لقد اكتشفوا ما لم نكتشفه نحن حتى الآن. اكتشفوا كيف تكون قوتنا حربا علينا، وكيف ترتد أسيافنا إلي صدورنا، وكيف توجه ثرواتنا للإضرار بنا، ولم يكن يتم ذلك لهم إلا بتخريـب الدين أولاً وتوجيه قوته إلينا وليس لنا، وبذلك فهم يزرعون الفرقة بين أبناء المسلمين ويقومـون باستعداء المسلمين بعضهم على بعض، حتى تتحول سماحة الإسلام إلى أحقاد، ورحمة الإسـلام إلى قسوة بغيضة[٣٩].

أما عثمان أحمد إبراهيم فهو يرى قائلاً: كنت قد سافرت إلى منطقة الجنوب من خلال عمل لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي، واستأذنت الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وذهبـت لمشاهدة قنا وإسنا.. مهازل: عيال يستأجرون لا صلة لهم بالإسلام ولا يصلون، هناك مـؤامرة موجهة كي تحدث فتنة في مصر ويضرب فيها التوجه الإسلامي، وينبغي أن ننتبه لهـذا لأننـا جميعنا مصريون: المسلم والمسيحي مصري، والسفينة التي نركبها واحدة إذا غرقت فستغرق بنا جميعا[٤٠].

ثم تحدث حمدي قنديل وذهب إلى تأصيل الحـرب الموجهـة للإسـلام والمـسلمين منـذ سنوات فقال:

إن أساس الإرهاب في المرحلة الحالية ليس في الداخل، وليس المقصود به مصر وحـدها، ولكن المقصود به الإسلام بأكمله، وأنا أقول إن الإسلام اليوم في أزهى عصوره، والدليل علـى ذلك هو هذا الهجوم الشرس على الإسلام لأن الكل أحس بأن الإسلام أصبح له خطـورة علـى كثير من المعتقدات وكثير من الأنظمة في كل الدول.

وأقول إن الإرهاب ضد الإسلام ليس من اليوم فقط، وقد أرجع قليلاً إلى الوراء وأظـن أن هناك مخططًا دوليا بعد حرب أكتوبر مباشر – بعد حرب العاشر من رمضان - كانـت هنـاك ثلاثة قوى ظهرت على السطح كونت باتحادها نصر أكتوبر، وهو الـرئيس الـسادات والملـك فيصل وشاه إيران، وكان أول مرة أن تجتمع إيران المسلمة مع العرب ليتحدوا في فتـرة مـن

الفترات، وكون ذلك في نظر الكثير خطورة كبيرة في أن الإسلام والمسلمين سوف يتحدون مع بعض، فكان المخطط هو ضرورة ضرب القوة الاقتصادية للبترول، وضرورة إزالة هذه الأنظمة، فكان اغتيال الملك فيصل واغتيال الرئيس السادات، وسقوط نظام الشاه وكان بإمكان أصدقائه حمايته ولكنه ترك ليسقط، لأنه أصبح يكون محورا مع دول الإسلام التي تستطيع بقوتها الاقتصادية السيطرة على العالم.

ولكن ما هو الوضع اليوم؟ الوضع أننا في حالة حرب معلنة، ولكن بطريقة وبإستراتيجية أخرى، فإنهم يرجعون مثل حروب الماضي، عندما كانوا يردون هزيمة الجيش فيدخلون به وباء مرضيا، اليوم الحرب الجديدة بأفراد، فأمريكا بعد الحرب فيتنام تقول: سوف أضحى بأي شيء ما عدا الأفراد، وإسرائيل بعد حرب أكتوبر تقول سوف أحارب بأي شيء ما عدا الأفراد، المخدرات والإيدز وأخيرا الإرهاب.

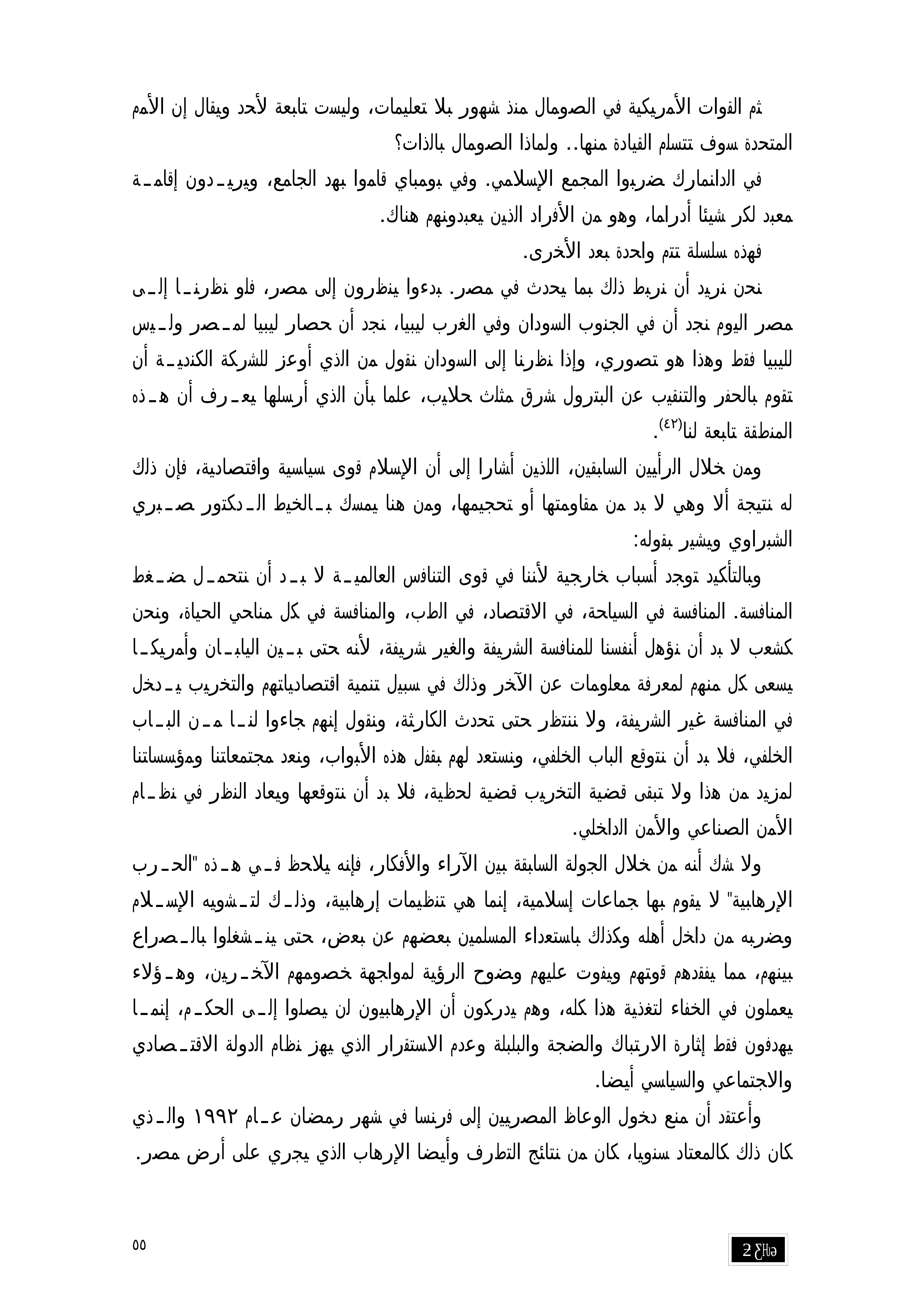
وفي ذات الاتجاه قام العضو طلعت منصور أيضا بتأصيل الحرب التي تجري ضد الإسلام والمسلمين، وإن كان لم يذكر أنها بدأت بعد حرب أكتوبر، إلا أنه ألمح بذلك فقال: في الخمسة عشر أو العشرين عام الماضية كانت النظرة الغريبة إلى العالم من خلال اتجاهين: الاتجاه الشيوعي والقوى الإسلامية.

والقوى الإسلامية ليست مسألة عقيدة، ولكنها القوى الإسلامية الاقتصادية السياسية، وهما عقيدتان، ولكن هناك اختلافًا بين العقيدة الاجتماعية الاقتصادية والعقيدة الإيمانية المرتبطة برب العباد، المرتبطة بصاحب هذه الأكوان، هناك فرق، ومن هنا تفتت العقائد الاقتصادية والاجتماعية وبقيت العقائد الإيمانية.

وفي نهاية السبعينيات، لو نظرنا إلى خريطة العالم كله العالم كله، الاتحاد السوفيتي داخل أفغانستان فلماذا أفغانستان؟ لأنه في أفغانستان ١٣,٢٠٠,٠٠٠ مسلم فقط، ويمكن الدولة الوحيدة في العالم التي ليس بها غير المسلم وتحيط بها باكستان وإندونيسيا وتهددها أيضا باحتلالها لأفغانستان الجمهوريات الجنوبية في الاتحاد السوفيتي التي يدين فيها جزء كبير بالإسلام. ثم تطور الموضوع بعد ذلك وأوعز لإيران والعراق بالحرب أيا كان البادئ ووقعت الحرب بينهما، ودمرت المقدرات الإسلامية في البلدين، ومن هنا كان الاتحاد السوفيتي يساعد والغرب يساعد الطرفين وانتهت هذه المسألة.

ثم أوعزوا للعراق باحتلال الكويت، وأوعزوا لصدام حسين بعدم ترك المكان من أجل حربه، كل هذا الاستنزاف للقدرة الإسلامية، ثم بعد حرب القدرة يحتلون مصادر الثورة الإسلامية في الخليج، وهذه هي الثورة الوحيدة الموجودة عندنا في العالم.

وإذا نظرنا إلى الخارج نجد هناك البوسنة والهرسك، ماذا يحدث؟ لا يوجد مخلوق في العالم الغربي حتى الآن يريد أن يتخذ قرارا في هذا الموضوع.



ثم القوات الأمريكية في الصومال منذ شهور بلا تعليمات، وليست تابعة لأحد ويقال إن الأمم المتحدة سوف تتسلم القيادة منها.. ولماذا الصومال بالذات؟

في الدانمارك ضربوا المجمع الإسلامي. وفي بومباي قاموا بهد الجامع، ويريـدون إقامـة معبد لكر شيئا أدراما، وهو من الأفراد الذين يعبدونهم هناك.

فهذه سلسلة تتم واحدة بعد الأخرى.

نحن نريد أن نربط ذلك بما يحدث في مصر. بدءوا ينظرون إلى مصر، فلو نظرنـا إلـى مصر اليوم نجد أن في الجنوب السودان وفي الغرب ليبيا، نجد أن حصار ليبيا لمـصر ولـيس لليبيا فقط وهذا هو تصوري، وإذا نظرنا إلى السودان نقول من الذي أوعز للشركة الكنديـة أن تقوم بالحفر والتنقيب عن البترول شرق مثلث حلايب، علما بأن الذي أرسلها يعـرف أن هـذه المنطقة تابعة لنا[٤٢].

ومن خلال الرأيين السابقين، اللذين أشارا إلى أن الإسلام قوى سياسية واقتصادية، فإن ذلك له نتيجة ألا وهي لا بد من مقاومتها أو تحجيمها، ومن هنا يمسك بـالخيط الـدكتور صـبري الشبراوي ويشير بقوله:

وبالتأكيد توجد أسباب خارجية لأننا في قوى التنافس العالميـة لا بـد أن نتحمـل ضـغط المنافسة. المنافسة في السياحة، في الاقتصاد، في الطب، والمنافسة في كل مناحي الحياة، ونحن كشعب لا بد أن نؤهل أنفسنا للمنافسة الشريفة والغير شريفة، لأنه حتى بـين اليابـان وأمريكـا يسعى كل منهم لمعرفة معلومات عن الآخر وذلك في سبيل تنمية اقتصادياتهم والتخريب يـدخل في المنافسة غير الشريفة، ولا ننتظر حتى تحدث الكارثة، ونقول إنهم جاءوا لنـا مـن البـاب الخلفي، فلا بد أن نتوقع الباب الخلفي، ونستعد لهم بقفل هذه الأبواب، ونعد مجتمعاتنا ومؤسساتنا لمزيد من هذا ولا تبقى قضية التخريب قضية لحظية، فلا بد أن نتوقعها ويعاد النظر في نظـام الأمن الصناعي والأمن الداخلي.

ولا شك أنه من خلال الجولة السابقة بين الآراء والأفكار، فإنه يلاحظ فـي هـذه "الحـرب الإرهابية" لا يقوم بها جماعات إسلامية، إنما هي تنظيمات إرهابية، وذلـك لتـشويه الإسـلام وضربه من داخل أهله وكذلك باستعداء المسلمين بعضهم عن بعض، حتى ينـشغلوا بالـصراع بينهم، مما يفقدهم قوتهم ويفوت عليهم وضوح الرؤية لمواجهة خصومهم الآخـرين، وهـؤلاء يعملون في الخفاء لتغذية هذا كله، وهم يدركون أن الإرهابيون لن يصلوا إلـى الحكـم، إنمـا يهدفون فقط إثارة الارتباك والضجة والبلبلة وعدم الاستقرار الذي يهز نظام الدولة الاقتـصادي والاجتماعي والسياسي أيضا.

وأعتقد أن منع دخول الوعاظ المصريين إلى فرنسا في شهر رمضان عـام ١٩٩٢ والـذي كان ذلك كالمعتاد سنويا، كان من نتائج التطرف وأيضا الإرهاب الذي يجري على أرض مصر.

وقد سئل في ذلك أوليفيه كاريه كبير أساتذة جامعة السوربون للدراسات العليا والأبحاث الإسلامية والعربية، وقد عرف بدفاعه عن الإسلام والقضايا العربية، فأجاب مبررا قرار وزير الداخلية بالمنع قائلاً: الذي حدث منذ عدة سنوات أنه قد حضر إلي فرنسا وعاظ مسلمون لا ينتمون إلى القيم والتقاليد الإسلامية الرفيعة والعظيمة، وكانت تحركهم بعض الحكومات الأجنبية وجوبهنا بصعوبات مع بعض المسلمين الإرهابيين الذين كانوا يعيشون على أرض فرنسا ويمارسون أنشطتهم الإرهابية بأوامر من إيران، وذلك حين كانت فرنسا تقف مع العراق في حربها ضد إيران، الأمر الذي يفسر سبب تخوف فرنسا من مجيء وعاظ من ذوي الاتجاهات المتطرفة، بما في ذلك مصر، التي انتقلت إليها ظاهرة التطرف والتي تحاربها الحكومة المصرية، ومع ذلك فبالنسبة لمنع الوعاظ المصريين بالذات، فإنني أجد صعوبة حقيقية في فهمه لكن مثل هذه المنزلقات كثيرا ما تقع في الوزارات الفرنسية[٤٤].

بل وفي إطار محاولة بعض المسلمين لتصحيح صورة الإسلام أمام الرأي العام الغربي، نتيجة ما أحدثه الإرهاب من تشويه، فإنه على سبيل المثال:

قد تكونت منظم مجلس أمريكا الشمالية للمرأة المسلمة، وقد تحدثت رئيس المجلس شريفة الخطيب عن نشاط المنظمة، ودور المرأة المسلمة في الولايات المتحدة في برنامج تلفزيوني، وقد نشأت المنظمة في فبراير ١٩٩٢ ويبلغ عدد أعضائها في أمريكا الشمالية الآن ٣٠٠ امرأة.

وقالت: إن مكافحة التعميمات الخاطئة هي من أهدافنا الرئيسية، وأشارت أن إحدى القضايا التي تثير قلق المرأة المسلمة هي قضية الحجاب، وأضافت أن قبول المرأة المحجبة في المجتمع الأمريكي، إنما يعتمد على المكان.

وذكرت أنه وفقًا لتجربتها فإن الكثير من الناس في الدوائر الأكاديمية، ومن بينهم النساء ينظرون إلى المرأة المسلمة التي تغطي رأسها بأنها مستسلمة وجاهلة، وقالت: إنه كثيرا ما تجد المرأة المحجبة صعوبة في إيجاد وظيفة، وهناك حالات أجبرت فيها المرأة على ترك عملها لهذا السبب.

وقالت: إن منظمتها تطلب من الناس أن يكونوا منفتحين حيال قضية الحجاب، مشيرة إلى أن المنظمة أعدت قميصا يحمل العبارة التالية: لقد قررت أن أغطي رأسي لا عقلي.

وأشارت إلى أن المرأة المسلمة تواجه معركة مزدوجة، تغيير نفسها من الداخل وتغيير صورتها من الخارج.

وأكدت أن مكافحة التعميمات الخاطئة تشمل النظر في الطريقة، التي ترى النساء المسلمات فيها أنفسهن، وكيف يرون غير المسلمين.

وتسعى المنظمة إلي تعزيز ثقة المرأة المسلمة بنفسها وتشجيعها على مكافحة التعميمات الخاطئة عن كل النساء المسلمات، وذلك بواسطة تعلم المرأة المسلمة والجالية المسلمة والمجتمع الأكبر.

وحتى لا تختلط الأمور حول مكافحة الإرهاب. وما يرفعه الإرهابيون من لافتات وشعارات حول الإسلام، وقد فطن لذلك الكاتب الكبير ثروت أباظة فحذر قائلاً:

أخشى أن يظن بعض الذين عميت منهم البصائر أننا نحارب الإرهاب ونحارب فيه الإسلام، والحقيقة أننا نحارب الإرهاب باسم الإسلام.. نحارب الإرهاب لندافع عن الإسلام شر ما يرمي به الإسلام فليس هناك جهة ما استطاعت أن تصيب الإسلام بشر كما يحاول هؤلاء الإرهـابيون أن يصيبوه بالشر.

وحيث أن هذا الفكر مطروح ومعلن ويتردد كما سبق عرضه، فإنه كـان لا بـد أن يـدافع الغربيون عن أنفسهم أو يردوا على هذا الفكر، ولعل أبرز الـذين تـصدوا لـذلك هـم ساسـة الأمريكان، حيث إنه ليس من مصلحتهم أن يؤمن الرأي العام الشعبي بهذا الفكر، وبذلك يكونون رأيا عاما مضادا لمصالحهم، وممارسة ضغوط على حكامهم أو نظم الحكم العربية والإسلامية، لاتخاذ مواقف إزاء هذه الحرب الإرهابية ومن وراءها، ولا شك أن القيادات السياسية حتى لـو تعلم حقيقة الأمر، فإنها - على سبيل السياسة المعلنة - لا تتفق مع هذا الفكـر حمايـة أيـضا لمصالح مجتمعاتهم، وحتى لا يضطرون إلى مواجهة غير متكافئة، وبالتالي يتحول الأمر إلـى حرب عقائدية، إنهم يحاولون معالجة الأمر بدبلوماسية هادئة وخفية أيضا، ومن هم الساسة الذين رفضوا ذلك الفكر القائل بأن هناك حرب إرهابية يشنها الغرب على الإسلام؟

مسئول أمريكي تحدث باللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسـط التابعـة للجنـة الشئون الخارجية في مجلس النواب، حيث أدلي إدوارد جيريجيان مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى، بحديث جاء به: في ضوء القلق العام المتزايد الذي سببه تفجير مركـز التجـارة الدولية، ومحاولات النيل من أهداف أخرى في منطقة نيويورك وعلاقة ذلك بالإسلام وسياسـة حكومة الولايات المتحدة.. إنني وكذلك فعل الوزير كريستوفر وناطقون آخرون باسم الحكومـة ننظر إلى الإسلام باحترام عميق وبصفته قوة تحضر في التاريخ، فإنه قد أثرى حضارتنا نفسها، وهو دين الكثير من المواطنين الأمريكيين، إننا نرفض الفكرة القائلة بأن هناك تأكيدا متجددا على أن القيم التقليدية في كثير من أنحاء العالم الإسلامي لا بد أن تسفر عن نزاع مع الغرب، إننا لا نعتبر الإسلام "العقيدة" التالية التي تحل محل الشيوعية الدولية[٤٧].

وكذلك قام لورانس بوب القائم بأعمال منسق عمليات مكافحة الإرهاب بـوزارة الخارجيـة الأمريكية، وأمام إحدى لجان الكونجرس الأمريكي، فقد أشار إلى نشأة مجموعات متطرفة جديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات الأخيرة تتذرع بالعقيدة الإسلامية لكنها تـستخدم أساليب إرهابية، لنشر برامجها المتطرفة، إلا أنه أكد على أنه لا يجب أن تدفعنا سوء اسـتعمال التصريحات السياسية من قبل هذه المجموعات أو الجماعات إلى الخلط بين الإسلام والإرهاب.

وأضاف أيضا: ومشكلتنا ليست بالطبع مع الإسلام وإنما هي في قيام أو لجوء أي فرد فـي أي مكان باستخدام العنف والإرهاب.

ثم أردف بقوله: إن التكهن بالإرهاب في المستقبل لا يخلو من المخـاطر فهنـاك الكثيـر والكثير من المتغيرات والمجموعات والدوافع، والإرهاب غالبا ما يكون دوريا بطبيعته، فمـا أن تتلاشى المشاعر والمجموعات القديمة حتى تظهر عوامل جديدة ومجموعات جديـدة، وقـضايا جديدة تبرر أو تؤدي إلى هجمات إرهابية قاتلة(٤٩).

وتصل السياسة الأمريكية إلى قمة رفضها لفكرة حرب الإسلام، عنـدما يتـصدى رئـيس الولايات المتحدة لذلك بنفسه، حيث جاء في بيان أصدره البيت الأبيض: قدم الرئيس الأمريكـي بيل كلينتون تهنئة المسلمين في العالم وخاصة إلى الحجاج في مكة، وهم يحتفلون بعيد الأضحى المبارك، وجاء به:

يسعدني ويشرفني أن أبعث بتهاني وتهاني الشعب الأمريكي إلى كل المسلمين بمناسبة عيـد الأضحى، فسيقوم المسلمون الأمريكيون في الولايات المتحدة هذه الليلة بالاحتفال بعيد الأضحى، إذ يشاركون إخوانهم المسلمين في شتى أنحاء العالم، وخاصة أولئك الذين يحجـون إلـى مكـة احتفالاتهم وإحيائهم لتلك الذكرى، إنه عيد يعتزم بـه وفرصـة لتـذكر المثـل النبيلـة للـدين الإسلامي العظيم.

إن العيد يوفر فرصة لتذكر الجذور الدينية المشتركة التي يتقاسـمها ملايـين المـسيحيين واليهود الأمريكيين مع العالم الإسلامي، جذور تعود إلى النبي إبراهيم.

ولقد قدم الأساتذة والمفكرون المسلمون إسهامات كبيـرة فـي الحـضارة العالميـة كمـا يفعلون اليوم.

إن شعب الولايات المتحدة وشعوب البلدان الإسلامي تشارك في الطموحـات التـي تـوفر أساسا ثابتًا للتعاون والتفاهم والاحترام في المستقبل، وستواصل الولايات المتحدة العمل عن كثب مع العالم الإسلامي، من أجل دفع أهداف السلام والاستقرار والعدالة الاجتماعية إلـى الأمـام. وسوف نعارض وندين الإرهاب والاضطهاد من جانب البعض الذين حاولوا تغطيـة سـلوكهم بقناع ديني، إن ذلك العنف وذلك التطرف هو الذي نعارضه، وليس قيم الإسلام النبيلة(٥٠).

ويلاحظ من ردود الساسة الأمريكان أنهم يفرقون بين الإسلام وبـين المتطـرفين وكـذلك الإرهابيين، وربما تكون هذه التفرقة صحيحة إذا كانت النوايا حسنة من جـانبهم، إلا أن ذلـك يقتضي سياسات ومواقف وسلوكيات عملية، لتأكيد ما يعلنونه إزاء المسلمين والإسلام. وهذا مـا يؤكد مصداقية ما يعلنونه من احترام وتقدير للإسلام والمسلمين، وإن كنا سنعرض فـي فـصل لاحق الموقف المتناقض من جانب الولايات المتحدة إزاء ذلك الأمر.

وأما السفير الأمريكي السابق للولايات المتحدة في باكستان والـصومال وزائيـر، ومـدير مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية، وعضو معهد الولايات المتحدة للسلام فقد قال:

إن الدعاية التي تمارسها الحكات الإسلامية موجهة بالخصوص ضد النظم المحلية والزعماء المحليين، إلا أن هناك عنصرا قويا معاديا لإسرائيل في دعايتها.

ولكنه استدرك بقوله: ولكن من المهم أن نشير إلى أن هذا لا يصحبه في معظم الحالات، وبشكل تلقائي، نشاطات إرهابية أو أشكال أخرى من العنف المعادي للغرب.. كما لا يعني تلقائيا أن الحركات الإسلامية سوف تلجأ إلى الثورة والإرهاب، أو إلى أشكال أخرى من العنف في صراعها من أجل السلطة في الداخل[٥١].

ومن تصريح السفير السابق نلاحظ على الفور أنه يدافع عن فكرة محاربة الإسلام، ويؤكد أن هذا الإرهاب موجه للنظم المحلية. ولا شك أنه لا بد أن يبدو الأمر كذلك من جانب مخططي الإرهاب، وذلك لاستعداء المسلمين على بعض في المجتمع المسلم الواحد، أو بين المجتمعات الإسلامية، بل إنه يرى أن هذه الحركات تردد دعايات مغرضة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، ولا شك أيضا أن ذلك مطلوب إمعانًا في التمويه على أهدافها ونواياها الخفية، وحتى تكتسب تعاطفًا أو تأييدا من الرأي العام، إلا أن ذلك لم يحدث، لأنه بفرض ذلك فإن الرأي العام المسلم لا يميل إلى ذلك العنف.

وفي حوار بين مجموعة من الصحفيين والباحثين في العاصمة الأردنية عمان، وبين الدكتور جون أنتيليس أستاذ العلوم السياسية، ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة فورهام، أشار إلى أنه ما يؤسف له هو أن هناك الكثير من الجهل لدى الأمريكيين عن الإسلام، بل وفي أماكن أخرى في الغرب، بل حتى جهل أكبر بظاهرة الإسلام السياسي.

ووصف الباحث ذلك الجهل بأنه مشكلة بعيدة المدى، فالعالم الإسلامي منطقة طال تجاهلها بكل أسف، لذلك فإن تقديم موضوع الإسلام برز في سياق الأحداث الدولية الراديكالية وغير العادية، التي يفترض معظم الناس عندئذ أنها الطبيعة الأساسية للديانة والعقيدة.

إلا أنه استدرك بأن جميع الناس ليسوا على هذه الدرجة من الجهل، فهناك بالطبع مراقبون للعالم الإسلامي في الولايات المتحدة وفي الغرب متعاطفون مع أهله وملمون بأوضاعهم.

ولكنه عاد وأكد أنه: بالنسبة للجمهور العام، فأعتقد آسفًا أن أعمال بعض الناس لا يمثلون سوى أنفسهم، صبغت انطباع الأمريكيين عن الإسلام.

وقال إنه: مثلما لا ينبغي أن يعمم أحدٌ الحكم على الأحداث المثيرة التي وقعت مؤخرا فيما يخص طائفة دينية في ويكو (ولاية تكساس)، كذلك لا ينبغي على الأمريكيين أن يسارعوا إلى استنتاج أمور غير صحيحة بالنسبة للإسلام.

وأضاف الدكتور جون أنتيليس بأنه من واجبنا كأكاديميين أن نحاول توضيح صورة الإسلام، ونحاول أن نكشف عن تشابك الحياة الإسلامية والنظم السياسية الإسلامية.

ومضى يقول: على أولئك الذين يفهمون الإسلام أن يوضحوا للأمريكيين أن هناك من التنوع والاختلافات، ووجهات النظر داخل دول شرق أوسطية معينة، وعبر الشرق الأوسط، بقدر ما هو قائم في الغرب وأوروبا والولايات المتحدة.

وأكد على أنه كما لا ينبغي أن نعمم الأمور فيما يتعلق بطبيعة المسيحية، ينبغي علينا أيضا ألا نعمم الأمور على نطاق واسع، فيما يتعلق بالعالم الإسلامي على أساس أعمال أفراد معينين أو تطورات أعمال معينة، وأشار إلى أن توعية الغربيين هذه ستحتاج إلى وقت طويل بكل أسف بسبب ميراث الجهل والافتقار إلى المعرفة بالموضوع.

ثم عبر عن مشاعره بالنسبة لما يجري في الجزائر بقوله: لقد أصبت بخيبة أمل فظيعة عندما لمست عدم تأييد مثل هذه العملية الديمقراطية في الجزائر، عندما وقع في ذلك البلد انقلاب في يناير عام ١٩٩٢ لسبب بسيط، هو أنه بدا أن حركة سياسية إسلامية، وهي جبهة الإنقاذ الإسلامية ستحقق نصرا سياسيا في الانتخابات البرلمانية العامة.

ويرى أنه من الأهمية للولايات المتحدة أن تدعم جهودا ديمقراطية من هذا القبيل، لأنها في نهاية المطاف هي الدعم الذي جعل شعوب وحكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحبذ العلاقة مع الولايات المتحدة[٥٢].

ومن جانب آخر فإن أحد الصهاينة قد تصدى أيضا للرد على ذلك الفكر وبأسلوب سياسي بارع داخل المجتمع الأمريكي نفسه، وإن كان تحدث معبرا عن وجهة نظر إسرائيلية، وكان ذلك في منطقة وادي سان فيرناندو الأمريكية، حيث يقطنها الكثير من المسلمين، وقف نائبها بالكونجرس هوارد بيرمان وهو يخاطب الناخبين بقوله: إنني أخاطبكم وبصفتي أيضا يهوديا وصهيونيا ومؤمنًا جدا بأهمية وجود إسرائيل وطنًا لليهود وببقائها وأمنها، وإنني أشير لذلك لأن إيماني هذا نابع من كوني أنتمي إلى مجموعة من الناس قاست كثيرا بسبب التعصب الأعمى، والتحيز والتعميم المغرض والخاطئ مدة قرون من الزمن.

واليوم أخشى أن يكون هناك ما ينمي جوا مماثلاً من الكراهية والتحيز والتعصب ضد الإسلام هنا في الولايات المتحدة.

دعوني أطرح أمامكم ثلاثة أمور يدركها الحضور هنا إدراكًا تاما، ويجب أن تكون واضحة أيضا لكل شخص، ورغم ذلك لا بد من إبرازها.

أولاً: أن الإسلام هو أحد الأديان العظيمة الثلاثة التي تؤمن بوحدانية الله، وله نظام وشريعة وأخلاقيات، والثلاثة أديان ترفع من قيمة الإنسان، وتضع للسلوك لو اتبعت لقيادات المؤمنين بها إلى حياة صالحة.

ثانيا: أن الأغلبية الساحقة من المسلمين في أرجاء العالم ليسوا إرهابيين، وليسوا من شيوخ النفط الأثرياء، بل هم أناس عاديون يجاهدون من أجل تأمين لقمة العيش لأولادهم، وتعليمهم شأنهم في ذلك شأننا جميعا.

ثالثًا: أن من الخطأ أن نزعم – كما قد يفعل البعض- أن هناك صراعا طبيعيا وحتميا بين الإسلام والغرب، وبين القيم الإسلامية والقيم الغربية.

ويضيف قائلاً: ولا بد لي من القول إن الزعم الأخير يصل إلى مسامعي باستمرار من بعض أكثر المحللين "المحنكين" في واشنطن العاصمة، وهم يقولون: إن من الأمور الحسنة والجيدة العمل في سبيل نشر الديمقراطية باعتبارها حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأمريكية، ولكن هل أنتم على استعداد حقًا للتعامل مع التطرف والراديكالية الذين ستأتي بهم المؤسسات الديمقراطية إلى العالم الإسلامي؟ أو يقولون بدرجة مماثلة من الازدراء بأن الإسلام لا يتوافق في الجوهر مع احترام حقوق الإنسان.

وبفكرهم هذا فإن المحللين الغربيين يخدمون أغراض الأنظمة التعسفية والاستبدادية، بتغليف قبول الأمر الواقع على أنه من المظاهر السياسية الحتمية للإسلام.

وأردف بقوله: إلا أن أولئك الذين يدعون لمثل هذه الأفكار، ينسون أن الغرب احتاج إلى خمسمائة عام، للوصول إلى إيمان ما زال ضعيفًا بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

خمسمائة عام سالت فيها الدماء الكثيرة، واتسمت بالتحيز الديني والعنصري، بل توج هذا القرن بأشد الأعمال الإرهابية ضراوة في تاريخ الإنسانية، ارتكبها نموذج مثالي لمجتمع غربي متحضر.. هو ألمانيا.

إنهم ينسون أن أعمال الإرهاب والعنف التي تستمر في الغرب في أماكن، مثل شمال أيرلندا، ومؤخرا في إيطاليا والبوسنة على سبيل المثال، لا يرتكبها مسلمون بل إن ضحاياها في البوسنة مثلاً هم المسلمون. إنهم ينسون كل ذلك، ولكنهم يتوقعون أن يحقق العالم الإسلامي في قفزة واحدة دون اضطراب، دون اندفاع ما احتاج الغرب إلى عشرين جيل من أجل تحقيقه، ولا يزال غير مكتمل.

ثم استدرك قائلاً: وأعتقد أنه من الخطأ الفادح قبول الفكرة القائلة؛ بأن الدول الإسلامية التي تعيش اليوم في ظل أنظمة ديكتاتورية، أو تحت حكم الأقلية محكوم عليها أن تبقى كذلك إلى الأبد، إن انهيار الشيوعية يعلمنا أن الأنظمة السياسية التي تسيطر فيها نخبة حاكمة، ليس هناك من يحاسبه إلا نفسها، لا يمكن أن تبقى قائمة إلى الأبد، وعلى خلاف المفهوم الشائع في الكثير من الدوائر، فإن الدين الإسلامي ليس مناقضا للديمقراطية وليس عدوا تلقائيا لها.

وأضاف بقوله: إن تعبير الأصولية "بالإنجليزية" هو تعبير مستعار، استُخدم من قبل لوصف المسيحيين، الذين كانوا يؤمنون أن كل ما ورد في الكتاب المقدس صحيح حرفيا، والذين كانوا في غالبيتهم يعتنقون وجهات نظر اجتماعية وسياسية محافظة، ولكن انتقال هذا التعبير إلى الإسلام ليس صحيحا، وقد أصبح صنوا للإرهاب، وكأن المسلمين المتدين جدا منهم يميل إلى العنف والإرهاب، أكثر مما يميل المسيحيون أو اليهود المتدينون جدا، أو أن الإسلام يأمرهم بالقيام بمثل تلك الأعمال؟!

واستطرد موضحا: في الواقع أن في الأديان الثلاثة، بل في المعتقدات والأيدلوجيات الأخرى عناصر لها آراء مختلفة، ولا يحتاج المرء لأن ينظر إلى أبعد من ديفيد كورشي أو

مائير كاهانا ليكتشف أناسا يدعون باسم انتماءاتهم الدينية إلى أعمال ومعتقدات تتناقض مع كل الأديان.. ومع ذلك في الوقت الذي كانت الصحافة الغربية تظهر كورشي وكاهانا على أنهما متطرفان خارجان عن المألوف، فإنها كانت تظهر العنف والإرهاب على أنها طبيعة من يسمون بالأصوليين الإسلاميين، وأن الإسلام يشجع تلك القناعات والأفعال، وهذا يسيء إلى الإسلام بأكمله وإلى كل المسلمين بحيث يظهر المسلمون على أنهم "بعبع" العالم الغربي المعاصر.

ثم أكد بقوله: إن هذه النظرة الأحادية الاتجاه إلى الإسلام، تحمل في طياتها في الواقع تشويها كبيرا، فهي تتجاهل التباين الشاسع داخل العالم الإسلامي، وضمن إطار العقيدة ذاتها، فالدول التي تقطنها أغلبية مسلمة تتراوح بين تركيا العلمانية، والديمقراطية بصورة كبيرة، ومصر بمجتمعها الذي يعيش في حرية نسبيا وإيران والسعودية بحكوماتها الدينية، وسوريا والجزائر وإندونيسيا التي حكمها عسكريون، وليس هناك الكثير مما هو مشترك بين هذه الدول.. بل إن هذه النظرة تتجاهل الاجتهاد الإسلامي للتوافق مع العالم المعاصر، إنها تتجاهل على سبيل المثال جهود علماء جامعة الأزهر في القاهرة، وهي أعظم مدرسة إسلامية في العالم، والذين يقومون منذ نهاية القرن بتطوير أساليب مبتكرة، لإيجاد توافق بين الإسلام والأحوال العصرية، إنها تتجاهل الحركات الديمقراطية في تركيا وباكستان وحتى الأردن، ولذا فإن الصراع الحقيقي هو بين أولئك الذين يعترفون بالقيام العالمية، وأولئك الذين لا يعترفون بها، أيا كانت المجتمعات التي ينتمون إليها، هذا الاجتهاد قائم في الإسلام، إنه قائم هنا في الولايات المتحدة كما أنه قائم في مختلف أرجاء العالم.

واستدرك بغضب قائلاً: ولكن جوا من الكراهية والتحيز والتعصب، ينمو هنا في بلادنا بسبب هستيريا في وسائل الإعلام تتناول الإسلام، فهي تغذي التمييز وجرائم الكراهية، كما أعتقد أن هذا التعصب الأعمى ضد أية فئة يحط من قدرنا كمجتمع، ويقلص من حرياتنا ويؤذي إيماننا المقدس بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثم ختم حديثه لمستمعيه بقوله: أعتقد أن هناك واجب عليكم كأمريكيين مسلمين، وهو تحسين النظرة إليكم هنا، ولتكونوا وسطاء بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، من أجل تنمية تفاهم أفضل بينهما، وأن نعمل من أجل توسيع نطاق ذلك على الصعيدين المحلي والقومي، وعلينا أن نعمل متكاتفين في هذه المعركة، ليس من أجلنا نحن فقط، وإنما من أجل بلادنا أيضا(٥٣) – ومن خلال حديث السناتور أو النائب الأمريكي الصهيوني السابق، نتأكد بعض الملاحظات منها:

أولاً: أن الرجل أقر بحقائق خاصة بالإسلام، وهو ليس دين تطرف أو إرهاب.

ثانيا: أنه أغفل أن هناك فرق بين القيم الإسلامية والقيم الغربية، لأن الأولى تستمد جذورها من الإسلام، وأما الثانية فتستمد جذورها من النظريات الوضعية وتعددها، وكلها تدور حول فلسفة مادية إلى حد كبير، لأن المسيحية ليس بها نظام خاص بالدولة، وإنما طابعها الروحانيات.

ثالثًا: أنه يحذر ولو في صيغة إشارة إلى النظر الأحادية للإسلام ليست صحيحة، لأنه يـدرك أن استعداء المسلمين كقوة بشرية يمكنها أن تكون قوة ضاغطة ضد المصالح الأمريكية فـي المنطقة.. كما أنه ليس من المصلحة استعداء المسلمين وإثارة مـشاعرهم بتلـك النظـرة الضيقة؛ لأنه ليس من مصلحة إسرائيل التي تجري مفاوضات سلام وصلح مع العرب، أن تتعرض لتيارات قوية مناهضة لذلك الصلح الذي تسعى للانتهاء منه.

رابعا: أنه يعدد اختلافَ وتباين نظمِ الحكم في الدول الإسلامية، وإن كان لم يفصح أن ذلك يحقق مصالح الغرب والولايات المتحدة، بصورة أكثر فاعلية وأكثر ربحية.

خامسا: أنه يتهم الإعلام الأمريكي بتشويه صورة الإسلام، وكأن ذلك معركة ضـد المـسلمين، وتناسى أن الإعلام الأمريكي معظمه تحكمه القوى الصهيونية التي ينتمي إليها وعبر عنها صراحة، ومع ذلك فإننا نرى أن الرجل جدير بشيء من الاحترام لتقديره الإسلام..

* * * *

الفصل الخامس

الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب

الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب

لماذا الولايات المتحدة الأمريكية، موضع شك من البعض، في أنها وراء بعض أعمال الإرهاب أو الاضطرابات في المنطقة وخاصة مصر؟!

ربما نجد بعض الإجابات لذلك التساؤل الخطير، وهي لا تعدو أن تكون تكهنات من هذا البعض، وأسبابهم في ذلك الشك هي:

أولاً: أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، أضحت هي الوريث لدول الغرب الذين كانوا مستعمرين لدول منطقة الشرق الأوسط، ومن منطلق مصالحها فإنها تتحرك علنًا وتارة خفية من أجل توجيه سياسات بعد الدول، وإذا لم تنجح في ذلك، فلديها البدائل الضاغطة، ومن هذه البدائل إثارة الاضطرابات، والإثارة والارتباك، وأيضا مساعدة القوى المناهضة أو المعارضة لنظم حكم دول المنطقة.

ثانيا: إن الولايات المتحدة الأمريكية قد تدخلت بعد الحرب الكبرى لصناعة بعض أنظمة حكم أو حكام تضمن ولاءهم، وتبعيتهم لها، وهذا ليس بسر، بل إنه واضح كالشمس. ويشعر به الجمهور بالمنطقة؛ لأن سياسات بعض الدول أو حكامها ليست في حاجة إلى دليل تأكيد هذه التبعية، أو ذلك التوجيه الظاهر في تلك السياسات.

ثالثًا: الانحياز الكامل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، وضمان تأمينها ووجودها والضغوط التي تمارسها على دول المنطقة من أجل تحقيق أمن وحماية مصالح إسرائيل، اقتصادية كانت أم سياسية أو عسكرية، ومن هنا فإن الشك يجول بعقول وقلوب الرأي العام بالمنطقة بأن كل ما يجري فيها من اضطرابات أو إثارات فإن الولايات المتحدة تحرك ذلك بصورة خفية.

رابعا: تناقض السياسات الأمريكية وتضارب تصريحات وآراء الساسة الأمريكان، حول ما يدور وما يجري في المنطقة، مما يثير بلبلةً وشكوكًا حول مصداقية السياسات الأمريكية، وما وراء هذه البلبلة والإثارة.

خامسا: حماس الولايات المتحدة الأمريكية للتصدي لأي موقف في المنطقة، يؤدي إلى تهديد مصالحها وخاصة أن معظم سكان المنطقة من المسلمين، ويعكس ذلك فتور وتقاعس المسلمين في مواقف عسيرة، ويقع عليهم ظلم واضح، ومن هنا فالشك حول نواياها وأهدافها تبدو بارزة لدى الرأي العام بالمنطقة، ومن هنا فالترديدات كثيرة حول ما يجري في مصر وإلى أي مدى موقع الولايات المتحدة منها.

هذا بالنسبة إلى الرأي العام، وإذا وصف البعض ذلك بالمغالاة وأن ذلك ليس حقيقيـا، وأن الإشاعات المغرضة هي وراء تلك الشكوك وغيرها، إلا أننا إذا سرنا مع ذلك البعض إلي منتهى ما يردون به، فإننا سنعود من البداية ونترك الرأي العام ونتجه إلى الرأي الرسمي، وهو الـذي يعبر عن رأي أو رؤية المسئولين والساسة بالدول أو غيرها، فماذا عن آرائهم الرسمية؟؟

أولى الآراء الرسمية التي أعلنت في مصر، ما أعلن اللواء محمد عبد الحليم موسى وزيـر الداخلية السابق أثناء نقاش قضية الإرهاب بمجلس الشورى، فأشار بقوله إن مواجهة الإرهـاب داخليا لا يمكن أن تغفل الأبعاد الخارجية والتي تتمثل في اتساع دائرة التواجد الخارجي لأجنحة النشاط الديني، وتعدد مراكز نشاطها في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وأفغانستان وباكستان، وبعض الدول العربية وغيرها(٥٤).

ويضيف قائلاً: كما أن هذه المواجهة لا ينبغي أن تغفـل عـن تعـاظم ظـاهرة التطـرف والإرهاب الديني في عديد من الدول العربية، كالجزائر وتونس والأردن والسودان، وذلك بشكل متزامن، وبمنهج وأسلوب واحد، لا يكاد يختلف إلا في بعض التفاصيل.

وبعد ذلك الإعلان، وقد وقعت محاولة الاغتيال وزير الداخلية حسن الألفي، وبشاعتها فـي القتلى والإصابات، كان هناك تعليق للسفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة جاد اليعقوبي حيث جاء به: إن المتطرفين لمسلمين لديهم معاقل وقواعد للتـدريب فـي الولايـات المتحـدة وأوروبـا، ويحاولون إقامة إمبراطورية أصولية إسلامية، ترأسها إيران وتمتد من المحـيط الهنـدي إلـى المحيط الهادي.

وعودة إلى قاعة مجلس الشورى مرة أخرى، فإن بعض الأعضاء تحـدثوا حـول موقـع الولايات المتحدة من الأحداث الجارية في مصر، منهم من تحدث صراحة، ومنهم مـن تحـدث بالتلميح، وأما عن الاتجاه الأول فقد تحدث عضو مجلس الشورى المستقل ممدوح قناوي قـائلاً: إن الغرب وقد ازداد الطلب على الإسلام في عمليات الرفض والعنف الـسياسي وفـي مطلـب الاستيلاء على السلطة، إنما يستثمر هذه الظاهرة ويستثمرها في اتجاهين، أما الاتجـاه الأول – وتلك استراتيجية قديمة – فهي استراتيجية زرع الاضطرابات في المنطقة ومصر في المقدمـة منها، والأمريكان قد ورثوا عن الإنجليز هذه الاستراتيجية الخاطئة، في قلقلة المنطقة لاسـتمرار مصالحهم بها، ولكننا نقول إنه على الغرب وعلى هذه الدوائر أن تصحح من هذه الاستراتيجية، وعليها إن شاءت لدوام مصالحها، أن يكون هناك توازن بين المصالح المشروعة لأهل المنطقة، وأيضا توازن بين المصالح العالمية المشروعة، وأن تكون هذه هي استراتيجيتهم الجديـدة فـي منطقة الشرق الأوسط(٥٥).

إلا أن الدكتور إسماعيل سلام ممثل الحزب الوطني الحاكم قد تحدث وألمح قائلاً: إن عمـر عبد الرحمن هذا هو آلة وأداة تستخدمها قوى معادية، وفي الماضي كانت القوى المعادية هـذه تستخدم جاسوسا فأصبح في النظام الدولي الجديد لا يوجد هذا الكلام، فبدأت تـستعمل واجهـة

إعلامية هجومية تضر بالمصالح، فهذا نوع جديد من الأداة الذي استخدم ضد بلده، وكيف أن استخدامه أصبح موجها وأصبح يستثمر، فهم يحسون أن هذا الشخص أصبح له قدر إعلامي بحيث يستثمرونه ضد مصر، وأقول إنه إحدى الأدوات وليس هو الأداة الوحيدة.

وفي ضوء ما تردد وأُعلن في مجلس الشورى، فإنه من اللازم أن يكون هناك موقف أو رد من مسئول مصري أو أمريكي، وبالفعل كان هناك رد أعلن رسميا صادرا من المتحدث الرسمي، ريتشارد باوتشر باسوم وزارة الخارجية الأمريكية ردا على أسئلة خاصة باتصالات الحكومة الأمريكية ببعض الجماعات المتطرفة، فأجاب بالنفي؛ حيث قال: إن المسئولين الأمريكيين لم يجتمعوا – عن معرفة – بأعضاء ما تُسمى بالجماعة الإسلامية التي تعلن تكرارا مسئوليتها عن أعمال الإرهاب في مصر.

وأضاف: إننا لم نبذل أي مسعى لإقامة اتصالات مع أعضاء في هذه الجماعة، كما أن الجماعة الإسلامية لم تتصل بنا لمناقشة حقوق الإنسان، أو غيرها من القضايا كما نشر في صحيفة نيويورك تايمز.

وقال تعليقًا على ما نشرته الصحيفة من أن البعض أشار إلى أن بعض عناصر تنظيم الجماعة الإسلامية قد اجتمعوا مع أعضاء بالسفارة الأمريكية بالقاهرة فأجاب: إن أعضاء السفارة لم يخبرونا بأية اتصالات مع هذه الجماعة.

ثم أضاف بقوله: نحن لا نعقد أية اجتماعات مع أناس نعرف أنهم أعضاء في هذه الجماعة، إنما نلتقي بأناس من المعارضة في مصر، ونلتقي بأناس ينتمون إلى الإخوان المسلمين في البرلمان، وهذه المجموعة لا تسعى أو تحبذ الإطاحة بحكومة مصر عن طريق العنف، إنما عن طريق العمل السياسي والانتخابات، وبالأسلوب السلمي(٥٧).

وكان من ضمن أحدث أسباب الشكوك التي دارت حول دور الولايات المتحدة، مسألة الدكتور عمر عبد الرحمن وتناقض الموقف الأمريكي إزائه، وما نشر عن تعاونه مع المخابرات الأمريكية، وإزاء ذلك، وفور واقعة تفجير المركز التجاري الدولي في نيويورك اتهمت السلطات الأمريكية يوم ٢٦ أغسطس الشيخ عمر بعد الرحمن رسميا بالتورط في قضيتي التفجير، ومؤامرة تفجير نيويورك.

وأعلنت السلطات الفيدرالية الأمريكية قائمة الاتهام وتضمنت ١٤ آخرين، كما تضمن قرار الاتهام التآمر لنسف عدة منشآت حيوية في نيويورك، من بينها مقر الأمم المتحدة، والتآمر لاغتيال الرئيس حسني مبارك، وتجنيد طيار يقوم بقصف مقر رئاسة الجمهورية في القاهرة، والسفارة الأمريكية في مصر، وأكد القرار قيام الشيخ عمر بقيادة منطقة إرهابية نفذت منذ ١٩٨٩ عدة عمليات إرهابية مختلفة في الولايات المتحدة، ودول أخرى باستخدام القنابل، كما أشار بيان الاتهام بقيام عمر عبد الرحمن بقيادة حرب إرهابية على مدى ٣ سنوات بهدف

تفويض الحكومة الأمريكية، يتضمن بيان الاتهام ٢٠ تهمة ووصفت وكالة رويتر بأنها قائمة اتهامات كاسحة، وتُعد هذه أول مرة توجه فيها اتهامات جنائية رسمية إلى عمر عبد الرحمن.

كما أشار بيان الاتهام قيام المتهمين بإنشاء معسكر للتدريب العسكري، ووضع ميزانية تفصيلية للعملية الإرهابية في نيويورك قدره ٧٧ألف دولار[٥٨].

وبعد أسابيع كانت المفاجأة عندما انعقدت جلسة المحاكمة لإعلان قرارات الاتهام، وتوجيهها للمتهمين في قضية تفجير مبني المركز التجاري الدولي في نيويورك، فقد خلت صحيفة أو قرارات الاتهام من اسم الشيخ عمر عبد الرحمن، مفتي جماعة الجهاد، وتم توجيه الاتهامات إلى محمد سلامة، ونضال عباد وأحمد عجاج والمصري محمود أبو حليمة.

فماذا يعني كل هذا وذاك[٥٩]!!

لا نتوقف للإجابة قبل استطراد استعراض معظم جوانب الموقف أو الصورة، حتى تبدو أكثر رؤية، ويتضح لنا شيء من الضوء لنجد الإجابة المناسبة.

وفي جولة دبلوماسية مع السفير محمود قاسم حول دور الولايات المتحدة في الأحداث الجارية قال:

مما يسترعي انتباه أي زائر للولايات المتحدة هو السيل المنهمر من المعلومات المتدفقة والمتاحة والمنشورة في وسائل الإعلام، وفي كتابات العديد من الكتب والمعلقين والمحللين، ولا يستثنى من ذلك ما يذكر عن العلاقة بين بعض أجهزة الأمن الأمريكية والجماعات الدينية المتطرفة في العالم الإسلامي، من قبيل قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ والغزو السوفيتي لأفغانستان في العام ذاته حتى الآن.

ولعل أهم ما يسترعي الانتباه في هذا المجال هذه المعلومات التي لها دلالتها:

٠- أصبح الإسلام يهاجم بسبب أفعال بعض العناصر الضالة، التي تركت نفسها بسوء أو حسن نية لعبة في أيدي المغرضين. وأصبح واضحا أن الدول ذات التقاليد الراسخة في حماية حرية الأديان والإعلام كبريطانيا والولايات المتحدة، تسمح بقواعد للمتطرفين الذين يدعون إلى تحويل الإسلام إلى حركة سياسية عدائية.

١- أن الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وألمانيا قد نجحت في إخراج قيادات العناصر المتطرفة من أراضيها!! وأن هذه القيادات قد استقرت في لندن ونيويورك ونيوجيرسي وتكساس وأريزونا.

٢- تقوم هذه القيادات التي هاجرت من بلادها الأصلية في الشرق الأوسط كسوريا ولبنان ومصر والأردن والجزائر بل إيران!! بطبع وإعداد صحفها ومطبوعاته وكاسيتاتها في بريطانيا وأمريكا وترسلها إلى دول الشرق

الأوسط، فنرى مثلاً أن صحيفة الجهاد المصرية التي تصدر في نيوجيرسي ترسل بالبريد إلى الشرق الأوسط، كما نرى قيادات جبهة الخلاص أو الإنقاذ الإسلامية الجزائرية تعمل من نيويورك والجماعات اللبنانية كذلك توزع مطبوعاتها من مدينة دالاس بتكساس.

٣- طرق استخدام واستغلال هذه القيادات من قبل أمريكا وبريطانيا سهلة، مادامت سلطاتهما قد سمحت لتلك الجماعات بممارسة نشاطها السياسي التخريبي الموجه للدول الإسلامية أصلاً.. وكل ذلك يتم تحت سمع وبصر أجهزتهما الأمنية، ومتابعتهما لطرق تفادي هذه العناصر، لتصادم نشاطها وخططها وفتاواها مع القانونين: الأمريكي والبريطاني.

٤- إعطاء الحرية الكاملة والتسهيلات الشخصية بأنواعها الإدارية والمالية لهذه العناصر، مع التركيز بصفة خاصة على أئمة المساجد في أمريكا وبريطانيا والعديد من المتطرفين، منهم في بلاد إسلامية مصر والجزائر وغيرها في آسيا وأفريقيا.. ويكفي التنويه هنا إلى أن ٨٠% من المساجد المصرية وعددها يربو على ٨٠ ألف مسجد وجامع وزاوية لا تخضع لرقابة الحكومة ويديرها أفراد على هواهم!!

٥- ويعود السبب في التركيز على أئمة المساجد نظرا لقدرتهم على التأثير على المستمعين من المصلين، وبالتالي إمكان تشويش أفكارهم وإدخالها في ظلمات الجهالة والخزعبلات باسم الدين، والإسلام من كل هذا بريء، ولكن الهدف واضح وهو استغلال الأئمة للإساءة للإسلام، وإظهار أتباعه بمظهر الجهالة والإرهاب، الأمر الذي في النهاية يحط من شأن وقدر الدول الإسلامية، ويضعف من وزنها الثقافي وثقلها الاجتماعي، وبالتالي يحط من إمكانياتها الاقتصادية في التنمية والتقدم ومن ثم تخف موازينها السياسية فلا تمثل خطرا حقيقيا على المصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة.

٦- لا يخفى على الجميع قدرة مكتب المباحث الفيدرالية، وغيره من أجهزة الأمن الأمريكية على مراقبة هذه العناصر، وتمكينها من استمرار نشاطها الموجه ضد الدول الإسلامية وقادتها وحكامها.

٧- في مؤتمر بمدينة أو كلاهما في مارس ١٩٩٢ حضره عدد كبير من رجال الدين المسلمين الأصوليين والمعتدلين والمتطرفين، واتضح تأثير ونفوذ المتطرفين منهم وأغلبهم من "الأفاغنة" أي المسلمين الذين تطوعوا من بلاد إسلامية متفرقة للجهاد في أفغانستان ضد المحتلين السوفيت، خلال الثمانينيات وأصبح "الأفاغنة" يمثلون ما كان يطلق عليه في الماضي "الفرقة

الأجنبية" في الجيش الفرنسي، مع الفارق؛ لأن الفرقة الأجنبية الجديدة من "الأفاغنة" تعمل في أجهزة الأمريكية من بداية الثمانينيات، ومن المعسكرات في بيشاور على الحدود الأفغانية الباكستانية ينقل هؤلاء الجنود، الأشداء المتمرسون والمدربون على أيدي خبراء أمريكيين، وبعد حصولهم من عملاء إيرانيين على جوازات سفر سودانية إلى مصر والجزائر ولبنان وتونس والأرض المحتلة في فلسطين.

٨- منذ بداية الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ حتى حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي عام ١٩٩١ كان مصدر التمويل الأساسي لهذه الفرقة الأجنبية من أفراد العائلة المالكة السعودية، وذلك بهدف محاربة الشيوعية، وبعد زوال الاتحاد السوفيتي حلت إيران بعد ذلك محل السعودية في التمويل ليصل إلى نحو ٢٢٠ مليون دولارا سنويا.

إلا أن الإيرانيين أرادوا نتائج إرهابية ملموسة قبل تقديمهم الأموال المطلوبة، وهذا يفسر زيادة النشاط الإرهابي والعنف في العامين الماضيين.

٩- ترتب على هذه المعلومات الواضحة أمام المجتمع الأمريكي أن انتُقد بعض كُتابه مثل: "جيم هوجلاند" و"جون ايسبوسيتو" أستاذ دراسات الشرق الأوسط، ومؤلف كتاب "التهديد الإسلامي وهم أم حقيقة" بل وليم سافير ذاته، وهو المعلق اليهودي المشهور فانتقدوا سياسة الولايات المتحدة التي تتجاهل خطر العناصر المتطرفة، وتقدم لها الدعم على حساب أمن واستقرار دول العالم الإسلامي، وأغلبها دول صديقة لأمريكا، وانتقد هؤلاء الكتاب وغيرهم السياسة الأمريكية التي تصر على الاستمرار في نفس مخططها السابق بالاستعانة بهذه العناصر الخطرة رغم انتهاء الحرب في أفغانستان، وزوال الاتحاد السوفيتي، وحذروا من تصور أن من مصلحة أمريكا انتشار الجماعات المتطرفة على حساب النظم السياسية القائمة في الدول الإسلامية[٦٠].

إلا أنه أيضا من جانب آخر فإن هناك أحد الأعضاء قد أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية تحذرنا من بؤر ومواقع تصدير الإرهاب إلى مصر.. وذهب إلى إعلان تقرير بذلك.

فأشار العضو طلعت منصور إلى أن هناك تقرير من لجنة البحوث بالكونجرس الأمريكي، يشير إلى أن الفريق البشير توجد علاقة بينه وبين عِلي هاشمي رافسنجاني رئيس وزراء إيران، وقد زار هذا الأخير السودان منذ عامين أو أكثر ومنحهم حوالي ٢٠٠ مليون دولار كدعم سنوي، وفي عام ١٩٩٣ حصلت إيران على عقد إيجار لميناء في بورسودان لمدة ٢٥ عاما، وهناك قبضة محكمة موجودة به.

كما يذكر تقرير آخر بأنه يوجد بالسودان ٣٠ معسكر تدريب، معسكر منطقة جبل لتدريب عدد من البلدان الإسلامية، ومعسكر بالقرب من منطقة الكادر وشمال الخرطوم لتدريب عدد ثلاثمائة فرد من المصريين والموريتانيين والفلسطينيين، ويتم الإشراف على التدريب بقيادة الرائد إبراهيم شمس الدين أحد أعضاء المجلس العسكري الحاكم في السودان، ومعسكر منطقة دار الأولياء ويضم ١٥٠ إيرانيا وأفغانيا وسودانيا تحت رئاسة جهاز المخابرات السوداني بكر حسن صالح، ومعسكره الكامن على بعد ١٢٠ كيلو متر شرق الخرطوم، ويوجد به الفرق الانتحارية وعددهم ٤٠٠ فردا، من أكثر الكوادر حماسا.

ويصل طلعت منصور إلى ختام التقرير الذي يعرضه إلى أنه قد ظهر في الفترة الماضية، ففي أبو ظبي والإمارات والكويت جماعات بهذا الشكل، وما الغرض من هذا؟ ولماذا تهتم أمريكا وتعد تقريرا لتحذيرنا؟

أعود وأقول: إن هذه المعسكرات التي بها أفراد يدربهم إيرانيون، ويدعمهم ويعطيهم النقود والسلاح الإيرانيين في السودان، وأنهم سوف يأتون مصر من أجل الأشياء التي تحدث الآن في مصر، لماذا؟ أعتقد أن معظمنا يعلم الإجابة[٦٠].

وعندما سبق وذكرنا أن البعض تحدث عن دور الولايات المتحدة فقد وقف وزير الدولة حينذاك الدكتور أحمد سلامة وتساءل عن الأدلة.. ما هي الأدلة؟! فرد عليه الدكتور مفيد شهاب مشيرا إلى أن الأدلة منشورة في أحد الصحف، وكذا كتبت الصحف القومية أنه حدث اتصالاً فعلاً بين أعضاء السفارة الأمريكية، وبعض مجموعات الجهاد لدينا وتساءل بدوره، وإلا فلماذا تحتفظ أمريكا حتى اليوم بالشيخ عمر عبد الرحمن، بعد أن اتهمته بقضية، وتذكرون توفيق عبد الحي عندما طالبنا بأن يحضر في مصر كي يحاكم.. فاليونان اتهمته بقضية وقالت: إننا لا نستطيع أن نسلمه، ونفس اللعبة قامت بها أمريكا اليوم.

وبعد هذا الاستمرار المبدئي حول موقع الولايات المتحدة الأمريكية، نرى أنه من اللازم تسجيل بعض الملاحظات وصولاً لتحديد بعض جوانب هذا الموقع وهي: أن أغلب التصريحات الرسمية تؤكد أن الولايات المتحدة تشجع تدريب بعض المتطرفين في مراكز تدريب بها، ومنهم من يقوم بعمليات إرهابية. إنما لا بد من التفرقة بين مسئول وآخر في هذا الصدد.

فإذا كان وزير الداخلية المصري عبد الحليم موسى قد أعلن ذلك، فإنه لم يدلل تحديدا ماذا تقوم به الولايات المتحدة في هذا الدور، وإنما أطلقها في الهواء وبالطبع لن يتلاشى كالدخان إنما سيترك آثاره السلبية لدى الرأي العام، فهل ذلك يعد من المسئوليات الواجبة ترك الرأي العام في بلبلة؟ أم كان عليه تحديد الدور بالضبط؟ وما تأتيه أو تفعله الولايات المتحدة في ذلك؟ إنما إطلاق الأمور كذلك.. فإنه من قبيل إحداث صدام سياسي ودبلوماسي دون إقامة دليل، وتداعيات هذا الصدام ليس من مصلحة مصر أو الولايات المتحدة، ويمكن القول بأنه أطلق تصريحات غير مسئولة لتعليق فشل سياسته الأمنية في مواجهة الإرهابيين ويظهر الأمر وكأنه فوق طاقته

الأمنية. رغم أن سياسته الأمنية من أهم أسباب تصعيد الإرهاب، وخاصة ضد رجال الشرطة، وأعتقد أن تجاوزه حدود مسئولياته السياسة، وفشل سياسته الأمنية كانا وراء خروجه من وزارة الداخلية.

وأما تصريح السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة فهو تصريح ماكر لعدة أسباب أولها: أنه يرضي الرأي العام العربي والإسلامي ضد الولايات المتحدة بتصريحه بأنه على أرضها مراكز تدريب للمتطرفين المسلمين، وبذلك تشجعهم، ومن ناحية أخرى، فإنه يرهب الولايات المتحدة بأنها تعمل ضد مصلحة إسرائيل، بإيواء هؤلاء المتطرفين، إلا أنه أورد تناقضا واضحا ألا وهو: إن هدف المتطرفين إقامة إمبراطورية إسلامية، وفي هذا الصدد هناك تساؤل للرد عليه ألا وهو: هل الولايات المتحدة تهدف أو تسعى أو تشجع لإقامة مثل هذه الإمبراطورية؟! وخاصة أن رئاستها لإيران العدو اللدود للولايات المتحدة!! وهل لهذه الأخيرة مصلحة في تشجيع هذه الإمبراطورية الإسلامية؟!

وأما عن تصريحات ممدوح قناوي عضو مجلس الشورى فإنها من قبيل التكهنات السياسية، سعيا أو محاولة للوصول إلى تحليل لما يدور في مصر ارتباطًا بالولايات المتحدة الأمريكية.

وأما تصريح الدكتور إسماعيل سلام، فهو من قبيل انفعاله بتناقض الولايات المتحدة في قضية عمر عبد الرحمن والذي يمارس معارضته للنظام السياسي في مصر، ويبالغ في توجيه اتهاماته وتجريحاته وهجومه على النظام ورموزه.

ثم كانت تصريحات المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية، والتي كانت ردا على ما أثير في مجلس الشورى والتي تزامن إعلانها مع ما نشر بإحدى الصحف الأمريكية، فماذا عنها؟

إن المتحدث الرسمي إن كان قد أقر بأن مسولين أمريكان قد اجتمعوا ببعض العناصر المتطرفة، إلا أنه لا يدري أنها كانت تنتمي للجماعة الإسلامية أو جماعة عمر عبد الرحمن أو جماعة الجهاد.

وأنه ينفي الاتصال بهم أو محاولتهم للاتصال بمسئولين أمريكان، ولكنه في ذات الوقت نفَى علم وزارة الخارجية بتلك الاجتماعات، وكأن الأمر تقع مسئوليته على أعضاء السفارة بالقاهرة، وأنهم بذلك لا يكونوا قد أخطأوا أو لم يحصلوا على إذن رسمي بذلك، أو حاولوا الاجتهاد في نشاطهم بدون غرض سيء. وحتى يصبغ نشاط الخارجية والسفارة بطابع صادق، فقد أشار إلى أن هناك لقاءات تعرض مع فصائل المعارضة في مصر، ومنهم الإخوان المسلمين.

بل إنه يصل إلى تحديد عناصر الإخوان، بأنهم من أعضاء مجلس الشعب، وبذلك فهو يؤكد من جانبه أن هذه العناصر لديها شرعية برلمانية، وبالتالي سياسية، فإنهم بذلك يسيرون في إطار شرعية النشاط الدبلوماسي مع عناصر شرعية، وليست إرهابية أو متطرفة أو خارجة عن القانون.

وأما عن الموقف المتناقض إزاء عمر عبد الرحمن، فإن ذلك يعكس مدى التناقض والتخبط الأمريكي من خلال ثلاثة أجهزة داخل الولايات المتحدة الأمريكية: المخابرات الأمريكية المركزية، والمباحث الفيدرالية، ووزارة العدل، وكذلك المدعي العام. ثم إدارة الهجرة والجوازات، ولعل لكل منها رأي قانوني تستند إليه في موقفها، بالنسبة لعمر عبد الرحمن، والذي يعكس بالضرورة تناقضا في الموقف الأمريكي، والذي أعتقد أنه لا بد من حسمه لتأكيد المصداقية الأمريكية.

وأمام الجولة الدبلوماسية المشار إليها، فإنه من الواضح أن هناك خلط بين المتطرفين والإرهابيين في هذه الجولة. فقد ورد تعبير "الأفاغنة" وهم الذين دربوا على القتال وذلك لدفعهم في حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي، والمفروض أنه قد انتهت مهمتهم، وبذلك يعودون لبلادهم الأصلية، وهي بعض الدول العربية والإسلامية. فإذا افترضنا أنهم حضروا ومعهم خطط وتوجيهات بممارسة أعمال إرهابية، فإن ذلك يعد تدعيما وتشجيعا من الولايات المتحدة للإرهاب، وأما إذا كانوا قد عادوا وفي نفوسهم الإحساس بالانتصار في أفغانستان ضد دولة كبرى وأنهم – تبعا لذلك - يمكنهم ممارسة نفس الشكل القتالي في دولة عربية وإسلامية ومنها مصر، وقد كونوا من أنفسهم تنظيمات أو جماعات لتحقيق غرض التغيير في مصر، فإن ذلك يعد اجتهادا شخصيا من جانبهم، وفي هذا الصدد جاء تقرير مجلس الشورى محقًا عندما أشار إلى عودتهم إلى البلاد، دون أن يفرقوا بين ما يحدث للمسلمين في الخارج وبين الأوضاع في مصر، حيث الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وهو أمر يعني أنه يجب الالتفات أيضا إلى المسببات الخارجية لأعمال العنف الإرهابي.

وبذلك فإنه لخلطِ التطرف بالإرهاب، لزم تحري الأمر بدقة وتمحيصه، لأن لكل نتائجه.

ولعل هناك تفسيرا آخر لهؤلاء المتطرفين الذين قامت بتدعيمهم الولايات المتحدة من قبل، وبعد انتهاء المهمة الموكولة إليهم فقد تلقتهم إيران لاستخدامهم لمهمة تالية، مستغلة في ذلك خبرتهم وقدراتهم القتالية في أفغانستان، ومن ثم فإنه من المعقول كما تقول مصادر المخابرات الباكستانية إن تدفق المتطوعين على أفغانستان، ومن ثم فإنه من المعقول كما تقول مصادر المخابرات الباكستانية، إن تدفق المتطوعين على أفغانستان عبر باكستان، استمر دون توقف بعد رحيل القوات السوفيتية عن أفغانستان عام ١٩٨٩ للانضمام إلى نحو ٢٥ ألف من المسلمين الأجانب ومعظمهم من العرب، الذين تدافعوا للقتال في أفغانستان خلال الثمانينيات.

وأضافت المصادر أن الشيخ عمر عبد الرحمن قضى عدة أشهر في مدينة "بيشاور" الباكستانية في بداية الثمانينيات، والتي كانت مقرا للعديد من الجماعات الأفغانية خلال الحرب، ونقطة المرور للعديد من المتطوعين العرب والمسلمين إلى أفغانستان، ومن جانب آخر فقد ذكرت نفس المصادر أن العديد من المتطوعين العرب يتلقون تدريبات عسكرية لمدة ٤٥ يوما، داخل أفغانستان، قبل أن يتم تهريبهم عبر باكستان إلى أي من الحروب المشتعلة.

وأعرب أحد المسئولين الباكستانيين عن اعتقاده بأن الاضطرابات التي تعيشها أفغانستان تهيئ ظروفًا مناسبة كي يتخذ أي شخص ملجأ، فيها وأنه من الصعب وقف هؤلاء الأشخاص أو مراقبتهم هناك(٦٤).

ومن المعروف أن رئيس وزراء باكستان قد سعى للاجتماع أو لقاء الرئيس مبارك، والذي أوضح له عملية تواجد بعض الإرهابيين في باكستان، ووعده بترحيلهم خارج باكستان.

وأما بالنسبة لموقع الولايات المتحدة فإننا نعتقد بتفسير ربما يكون صوابا أو خطأ، إنما هو يستند إلى اعتبارين: سوابق الولايات المتحدة السياسية فيما سنسوقه في التفسير، وثانيهما: تصريح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية؛ بأن هناك اتصالات مع فصائل المعارضة، ليست في مصر وحدها بل في دول أخرى أيضا.

فإذا عدنا لما سبق أن أسلفناه في فصل سابق من أن الولايات المتحدة أبدت اهتمامها منذ بداية السبعينيات، بنحو الجماعات المتطرفة ودراستها والسعي نحو جمع بيانات ومعلومات عنها وحتى الآن، فإنه من الملاحظ نمو وتزايد هذه الجماعات، وعندما خرج منها البعض للحرب في أفغانستان، فإنه من الطبيعي أن تكون فرصة ذهبية للولايات المتحدة أن تقوم بجمع معلومات وبيانات عن هذه الجماعات، من خلال المجموعات التي سافرت لأفغانستان، وقد دعمتها من أجل الحرب ضد الاتحاد السوفيتي، وبهذا كونت رؤية خاصة بها، وإلى أي مدى يمكن لهذه الجماعات المتطرفة أن تزيد وتتسع رقعتها داخل مصر، وهي لديها مجموعات منها، وربما تكون قد وصلت إلى مستوى قيادي في هذه الجماعات، فما المانع أن تكون هذه المجموعات بمثابة صناعة أمريكية، فإذا ما نجحت هذه الجماعات، في سعيها للحكم؛ فإن هذه المجموعات تكون المستويات القيادية الجاهزة لأن تتبوأ مناصب هذا الحكم، هذا مع اعتبار أن النظام السياسي يمكنه أن يضعف، أو أن تثور ضده الجماهير، وهذا الاعتبار والأخير لا أعتقد أنهما في المستقبل المنظور – والله أعلم- لأن الإرهاب الذي جرى في مصر وضع كلاً منهما في خندق واحد، للدفاع عن مصر ومصالحها واقتصادها، في حين أراد الإرهاب الضرر فقد نفع.

هذا والذي يحيرني أنه إذا كانت مراكز التدريب قائمة في الولايات المتحدة، فالمعروف أنها ربما كانت من أجل القتال في أفغانستان، إلا وقد انتهت المهمة، فالمراكز مازالت قائمة، ومع افتراض النوايا الحسنة من الولايات المتحدة؛ فإن ذلك يسبب الحيرة، وأما إذا افترضنا سوء النوايا فلا حيرة حينئذ، ولكن السؤال الذي أمامي: هل الولايات المتحدة لديها تلك المراكز؟ وتقوم بدعمها أو تشجيع المتطرفين؟ وهذا كله واضح ومكشوف.. فهل هي تقصد ذلك؟ وبالتحديد هل من السهولة أن تكشف الولايات المتحدة عن أوراقها ولعبتها على هذا النحو من السفور؟ أم ماذا؟!.

ومع ذلك فهي تحذر مصر، وتبعث إليها بمعلومات وبيانات خاصة بمواقع ومراكز تـدريب بالسودان، بل ربما دور السودان في ذلك الإرهاب هو ما دفع الولايات المتحدة إلي تسجيلها في قائمة الدول الإرهابية.. ورغم ذلك سنحاول صياغة الأمر في مناقشة وتحليل آخر.

فما زال الموقف الأمريكي يبدو متناقضا وأحيانًـا متـضاربا إزاء الجماعـات المتطرفـة والجماعات الإرهابية، والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الولايات المتحدة تفرق بين هذه وتلك، فتطلق على المتطرفين الجماعات المتطرفة، وعلى الإرهابيين المجموعات الإرهابية.

فأما عن الجماعات المتطرفة؛ فإن هناك ثلاثة اتجاهات داخل الولايـات المتحـدة مازالـت تتصارع ليغلب أحدهما، ويكون هو الموقف الأمريكي ذو الاتجاه الواحد.

فهناك اتجاه يرفض سياسة الولايات المتحدة في مؤازرة ودعم وتشجيع الجماعات المتطرفة، ومن هؤلاء بعض الكتاب وأبرزهم جيم هوجلاند كبير مراسـلي صـحيفة الواشـنطن بوسـت الأمريكية، الذي وجه انتقادا لاذعا لسياسة الولايات المتحدة، التي وصفها بأنها تجاهلـت خطـر العناصر المتطرفة، وقدمت لها الدعم مثل الشيخ عمر عبد الرحمن.

وقال إن هذه السياسة تهدد أمن دول صديقة وديمقراطية، وتلك الدول تدفع ثمن مغـامرات عناصر إسلامية متطرفة، كانت تستخدمها أمريكا لهزيمة الشيوعية فـي أفغانـستان وقـال: إن أمريكا خلقت بذلك وحشًا ثم طالبت حكومات هذه الدول الصديقة بأن تواجه المشكلة.

وأشار الكاتب الأمريكي إلى ما حدث أيام حكم الرئيس السابق رونالد ريجان، وأثناء الأيـام الأخيرة من حكم جيمي كارتر، عندما تصورت الولايات المتحدة أنه بإمكانها تجاهل خطورة أية ا خوميني، بدعوى أنه سيكون زعيما دينيا في إيران، ولن يتحول إلى عدو للقـوى الوطنيـة وأمريكا والغرب أيضا.

وأكد الكاتب جيم هوجلاند أن عدة دول صديقة للولايات المتحدة تعاني الآن من نتائج حرب أفغانستان، بعد أن أصبحت هذه الدول ضحية للحرب الأفغانية، وتخـشى عـودة هـذه القـوى الإسلامية المتطرفة لتمارس عملياتها الإرهابية فوق أراضيها وضد شعوبها.

كما أكد من جانب آخر أن المخابرات الأمريكية كانت وراء دعم هذه العناصر، وأن الشيخ عمر عبد الرحمن وغيره كانوا من بين من تلقوا الدعم الأمريكي.

واستطرد قائلاً: إن مراكز التدريب في باكستان تحولت إلى قواعد للاتجاهات المتطرفة في الدول الإسلامية، التي ساندت المجاهدين وساعدت على تحرير أفغانستان.

وأضاف أيضا: إن ويليام كيس المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وغيره، ساعدوا وساندوا هذه العناصر[٦٥].

وأعرب الكاتب عن اعتقاده بأنه من الخطأ تصور أن من مـصلحة الولايـات المتحـدة أن تتفوق وتنتصر القوى المتطرفة، على حساب النظم السياسية القائمة في الدول العربية.

وفي نهاية تحليله قال: إن من الواضح أن الولايات المتحدة ستقرر محاكمة الشيخ عمر عبد الرحمن، ثم تبعده بعد ذلك إلى مصر أو أية دولة إسلامية، مما يعني أن الولايات المتحدة سوف تعطي الشيخ حجما أكبر من حجمه الحقيقي، وتخلق منه وحشًا وفرانكشتين آخر، وهو الهدف الحقيقي الذي تريده القوى المتطرفة، أي أن تخلق أمريكا الشيخ، ويصبح هذا الشيخ الزعيم المنتظر.

وأعتقد أنني أتفق مع التصور الأخير الذي طرحه الكاتب الأمريكي، حيث إنني سبق وأن قدمت تفسيرا لموقف الولايات المتحدة، وإن اختلفنا في صياغة ذلك التصور وبعض ملامحه في التطبيق أو التنفيذ أو في التخطيط.

فإذا كان الاتجاه الأول يرى رفض سياسات الولايات المتحدة وكذلك سيناريوهاتها من أجل تحقيق وحماية مصالحها، فإن الاتجاه الثاني يصل إلى نفس النتيجة، وهو تحقيق المصالح وحمايتها، ولكن عن طريق موقف حيادي مما يدور في بعض أجزاء العالم العربي والإسلامي من صراع بين جماعات التطرف ونظام الحكم.

وقد تبلور هذا الاتجاه في ندوة نظمتها مدرسة الشئون الدولية في جامعة جورج واشنطن، وتحدث فيها الدكتور ماجد خضيري الأستاذ في مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة.

* * * *

الفصل السادس

الإرهاب بين المناخ والتربة

الإرهاب بين المناخ والتربة

ربما يكون من قبيل التكرار، التعرض لما يرونه أسبابا للإرهاب سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، وقد تعددت الآراء والتحاليل حول هذه الأسباب. فالبعض يذهب إلى أنها سياسية أو اقتصادية والبعض الآخر يرى أنها اجتماعات أو ثقافية، وآخرون يرون أنها دينية، وهكذا إلى آخر هذه الأسباب المتعددة.

ويرى آخرون أنه ليس هناك مبررات، وهذه الأخيرة كانت موضوع إبراز وتشجيع في إحدى صحف المعارضة، تحت دعوى حقوق الإنسان.

ولكننا لا نعتقد أن هناك – في مصر- أسبابا أو مبررات للإرهاب. مهما ساق البعض أو آخرون هذه وتلك، لأن الإرهاب يمس كل شعب مصر في الاقتصاد أي في رزقه، وكذلك في صميم إسلامه، وكذا حياته الاجتماعية والمفروض أنها آمنة وبها السكينة، والإرهاب بهذا المعنى يختلف عن الاغتيال السياسي والعصيان أو التمرد المسلح أو المعارضة العادية، فقد تجاوز كل ذلك، أو لعدم وضوحه وكأنه مجهول يدفع أشباحا لممارسة العمليات الإرهابية، وثانيا ؛ لأنه يرفع شعارات يعتبرها وكأنها أسباب أو مبررات، وكلاهما غير مقنع لممارسة إرهاب ضد بني الوطن والشعب في حياته حاضرها ومستقبلها.

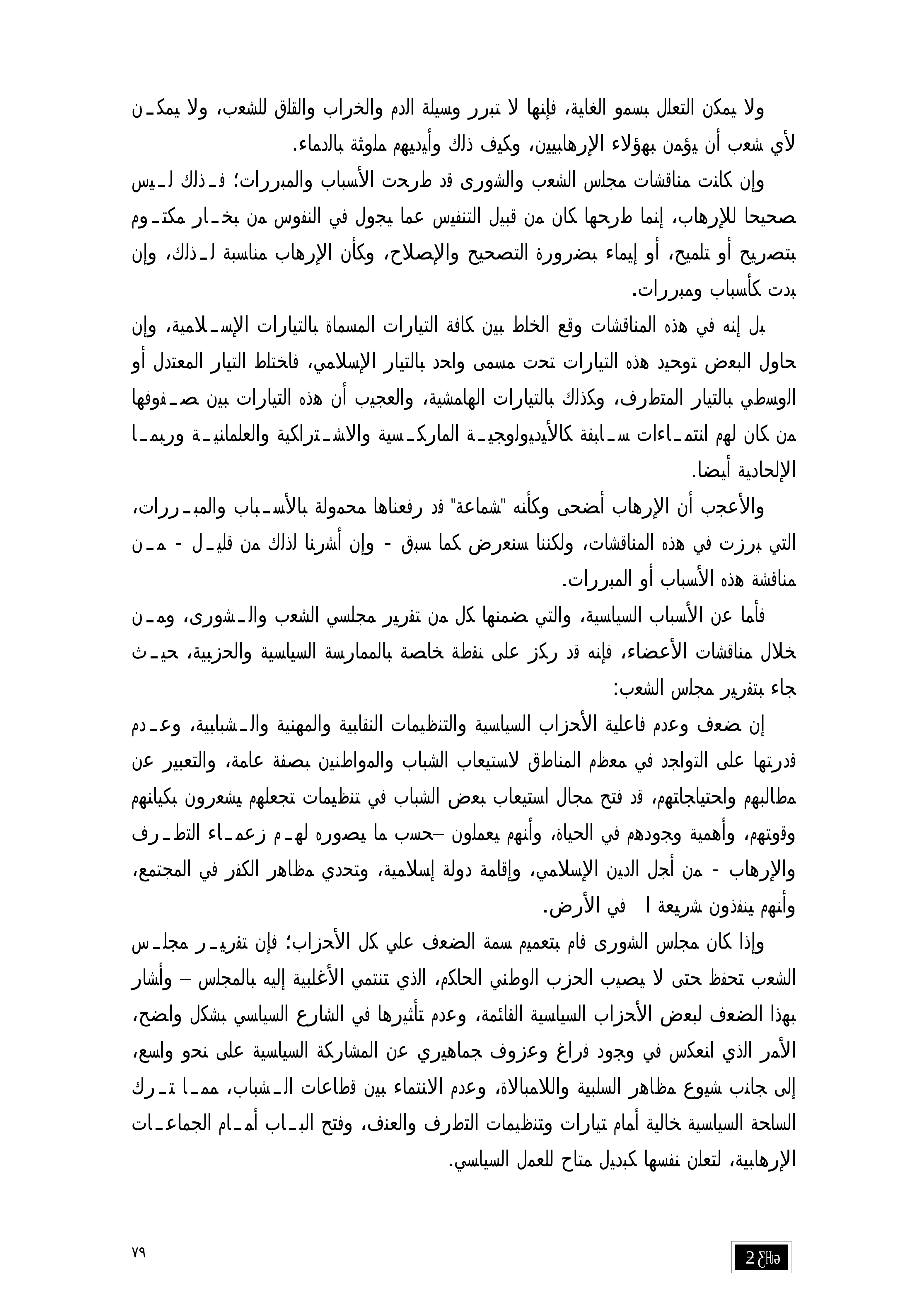
ولكن مع تسجيل رؤيتنا هذه؛ فماذا سنعرض إذن عن مناخ الإرهاب وتربته؟!

حتى لا نعتبر أنفسنا وكأننا نحجب هذه الآراء حول الأسباب والمبررات.

فسنعرضها مع قليل من المناقشة، وسيكون ذلك من خلال توثيقها، حيث جاءت بتقريرين رسميين أحدهما لمجلس الشورى، والآخر لمجلس الشعب، والذي لم ير النور بعد!!

ولكن قبل هذا العرض، لا بد أن نؤكد التفرقة بين الإرهاب والتطرف، حيث إن الثاني أعتقد أنه من قبيل المعارضة سواء كانت سلبية أم إيجابية، ومهما تنوعت في أشكالها ومظاهرها، فهي لا تعدو أن تكون معارضة تحت أي مسمى من التأكيد على أنها - تصنيفيا - معارضة ذات شكل ديني.

وأما الإرهاب فهو ليس من قبيل المعارضة.. وإلا كانت معارضة ضد الشعب ورزقه ومصالحها وأمنه وأمانه وحاضره ومستقبل أبنائه، إنما هي شكل أو صورة من الجريمة المعاصرة، والتي تتخذ طابع العصر، حيث إنه من أبرز سماته العنف، سواء اتخذ ذلك العنف صورا متعددة في شتى مناحي الحياة. وهي جريمة شاذة؛ لأنها لا تظهر أو تعلن في ظل النظم الشمولية والديكتاتورية، إنما تتكون أجنتها وتبذر بذورها في كنفه، بدون أدنى جرأة في الإعلان عنها أو ممارستها. إنما تتجلى بصورة علنية وسافرة، في ظل نظم ديمقراطية، ورغم أن هذه الأخيرة تتيح الفرصة لكافة الآراء والتيارات أو معظمها، فإن مخططي ومحرضي الإرهاب لا يرون أدنى فرصة في إقناع الناس بهم، إلا بالمدفع والمسدس والقنبلة والدم والدمار.



ولا يمكن التعلل بسمو الغاية، فإنها لا تبرر وسيلة الدم والخراب والقلق للشعب، ولا يمكن لأي شعب أن يؤمن بهؤلاء الإرهابيين، وكيف ذلك وأيديهم ملوثة بالدماء.

وإن كانت مناقشات مجلس الشعب والشورى قد طرحت الأسباب والمبررات؛ فذلك ليس صحيحا للإرهاب، إنما طرحها كان من قبيل التنفيس عما يجول في النفوس من بخار مكتوم بتصريح أو تلميح، أو إيماء بضرورة التصحيح والإصلاح، وكأن الإرهاب مناسبة لذلك، وإن بدت كأسباب ومبررات.

بل إنه في هذه المناقشات وقع الخلط بين كافة التيارات المسماة بالتيارات الإسلامية، وإن حاول البعض توحيد هذه التيارات تحت مسمى واحد بالتيار الإسلامي، فاختلط التيار المعتدل أو الوسطي بالتيار المتطرف، وكذلك بالتيارات الهامشية، والعجيب أن هذه التيارات بين صفوفها من كان لهم انتماءات سابقة كالأيديولوجية الماركسية والاشتراكية والعلمانية وربما الإلحادية أيضا.

والأعجب أن الإرهاب أضحى وكأنه "شماعة" قد رفعناها محمولة بالأسباب والمبررات، التي برزت في هذه المناقشات، ولكننا سنعرض كما سبق - وإن أشرنا لذلك من قليل - من مناقشة هذه الأسباب أو المبررات.

فأما عن الأسباب السياسية، والتي ضمنها كل من تقرير مجلسي الشعب والشورى، ومن خلال مناقشات الأعضاء، فإنه قد ركز على نقطة خاصة بالممارسة السياسية والحزبية، حيث جاء بتقرير مجلس الشعب:

إن ضعف وعدم فاعلية الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية والشبابية، وعدم قدرتها على التواجد في معظم المناطق لاستيعاب الشباب والمواطنين بصفة عامة، والتعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم، قد فتح مجال استيعاب بعض الشباب في تنظيمات تجعلهم يشعرون بكيانهم وقوتهم، وأهمية وجودهم في الحياة، وأنهم يعملون –حسب ما يصوره لهم زعماء التطرف والإرهاب - من أجل الدين الإسلامي، وإقامة دولة إسلامية، وتحدي مظاهر الكفر في المجتمع، وأنهم ينفذون شريعة ا في الأرض.

وإذا كان مجلس الشورى قام بتعميم سمة الضعف علي كل الأحزاب؛ فإن تقرير مجلس الشعب تحفظ حتى لا يصيب الحزب الوطني الحاكم، الذي تنتمي الأغلبية إليه بالمجلس – وأشار بهذا الضعف لبعض الأحزاب السياسية القائمة، وعدم تأثيرها في الشارع السياسي بشكل واضح، الأمر الذي انعكس في وجود فراغ وعزوف جماهيري عن المشاركة السياسية على نحو واسع، إلى جانب شيوع مظاهر السلبية واللامبالاة، وعدم الانتماء بين قطاعات الشباب، مما ترك الساحة السياسية خالية أمام تيارات وتنظيمات التطرف والعنف، وفتح الباب أمام الجماعات الإرهابية، لتعلن نفسها كبديل متاح للعمل السياسي.

وإذا ناقشنا هذه النقطة بين تقريري المجلسين فإننا بدورنا نتساءل عن أسباب ضعف هذه الأحزاب، ولماذا لم يتعرض كل تقرير لأي منها؟! وأما عدم المشاركة فهل هي واجب تؤديه هذه الأحزاب لجذب المواطنين أو الجماهير لأدائها أو ممارستها؟ أم هي حق للجماهير لها أن تمارسها؟ وكواجب عليها أن تمارسها أيضا، فلماذا إذن تعزف الجماهير عن ممارسة هذا الحق أو ذلك الواجب؟! وكيف ذلك وهي لا تشعر أن معظم الأحزاب الظاهرة على الساحة السياسية لا تعبر عنها؟ أو لم تشارك في صنعها؟ أو لم تخرج من كيانها؟ أو ممارستها؟! وهل شعر الشباب أن هذه الأحزاب يمكن أن تحوز على طاقته وحماسه، وتدفعه إلى الأمام أم أنه اكتشف أن هذه الأحزاب، إنما تحاول استخدامه أو توظيفه فقط، لمصالح خاصة بصفوة، أو أهل القمة في تلك الأحزاب؟ ومن هنا أعرض الشباب عن المشاركة، بل إن بعضهم عندما تسأله عن بعض الأحزاب في مصر؛ فإنه لم يسمع عنها ولم يعرفها!!

وعلى ذلك فهل الضعف الحزبي يؤدي إلى الإرهاب؟! إن رد الفعل لدى الشباب الابتعاد أو الإعراض عن المشاركة أو تأييد الأحزاب أو الهجوم عليها وانتقادها وحتى وضعها في موضع النكتة، ويتصاعد رد الفعل بأن بعض الشباب يلجئون أو تجذبهم جماعات متطرفة وبين جنبات هذه الجماعات مرحلة تستغرق سنوات، حتى يبدو الشباب وكأنه سلبي، أو معتزل المجتمع، بحكم أنه لا يحقق له رغباته وطموحاته، وبالطبع لن يشارك في أي انتخابات.

إنما لا يصل الأمر كرد فعل مباشر وفوري إلى حد الإرهاب، وكما يعرف أهل القانون أن له أثرين: الأثر المباشر والفوري والأثر غير المباشر والآجل، والثاني يصدق على الشباب بالنسبة لانجذابه نحو التطرف، وأما الأول فليس صحيحا، ولذلك يلاحظ أن الإرهابيين الذين ارتكبوا الجرائم الإرهابية ليسوا يمثلون معظم الشباب، إنما هم يمثلون مخططي ومحرضي الإرهاب، وهم في ذلك أداة تنفيذية لا تعبر إلا عن نفسها فقط، مهما رفعت شعارات أو ما إلى ذلك.

واستتباعا لما سبق؛ فإن تقرير مجلس الشعب يذهب أيضا ضمن الأسباب إلى ضعف المشاركة الجماهيرية وخاصة الشبابية في اتخاذ القرار، تحت دعاوى قصور الخبرة وقلة التجربة أو الاتهام بالتهور والاندفاع، وعدم القدرة على ضبط الحركة في ظل التوازنات اللازم احترامها لضمان سلامة الحركة الاجتماعية، وكان من نتائج ذلك استشعار القوى الشبابية، أنها مجرد أداة تنفيذ ولا تخطط، تشارك بالعمل ولا تشارك في صنع القرار العام، ومن ثم استشعاره عدم الرضا، فيقل عطاؤها ولتتقلص المساحة التي تتحرك عليها بالتدريج.

وما ساقه التقرير بالنسبة إلى الشباب، فإن لم تكن مرحلة تنفيذية بالنسبة إليهم، وهذا الحد الأدنى فإن الحد الأقصى هو المشاركة في التخطيط وصناعة القرار، وحتى يصل إلى هذا الحد الأقصى؛ فعليه أن يسعى إليه من جانبه بغض النظر عن موقف الأطراف الأخرى.

فهو لا يذهب إلى صناديق الانتخاب، متصورا أن صوته لا يجدي، وإن كان لم يطالبه أحـد بأن يذهب إليها بموقف محدد ومسبق، ولكن عليه أن يذهب ويصوت بإحدى ثلاث: إما التأييد أو الرفض أو الامتناع عن التصويت، وهذه بديهية من سلوكيات شخص أو شاب يسعى لأن يكـون له كيان ويشعر أن له صوتًا، وليتأكد أنه بانتظامه للمشاركة في صندوق الانتخاب؛ فإنه في يوم ما سيشعر الجميع بأنه صوته مؤثر، من جراء ذلك الانتظام والإصرار على المشاركة، ولـيس بالضرورة أن تأتي النتيجة كما يبتغيها، إنما المهم أن تكون هناك نتيجة معبـرة بـصدق عـن الأصوات، وأما إذا تكاسل أو تقاعس واكتفى بالفُرجة أو اللامبالاة وهو إذًن بذلك يهمل نفسه ولا يقدرها، فإنه من اليسير على الآخرين إهماله وتجاهله أيضا.

ودليلي على ذلك ما لوحظ في بعض الدوائر الانتخابية، وقد انـتظم بعـض شـبابها فـي التصويت دائما في الانتخابات البرلمانية؛ فإن المرشحين يسعون إليهم ويحاولون التقرب مـنهم عسى أن يحصلوا على أصواتهم، وهذا واقع يرويه لك بعض أعضاء مجلس الشعب مـن أهـل الريف خاصة.

ومع ذلك فإننا لم نر شباب مصر إرهابيا، وإن كان قد عبر عن غضبه بوسائل أخـرى، إلا أن ما أشار إليه التقرير لم يدفعه للإرهاب. إنما الإرهابيون وإن كانوا من الشباب فإن مخططـي ومحرضي الإرهاب يختارهم بمواصفات معينة لا يعبرون إلا عن ذواتهم فقط.

ثم يذهب تقرير مجلس الشعب أيضا إلى أن غياب الدور الفعال للمحليات، والأجهزة الشعبية الأخرى في مواجهة الإرهاب، خاصة في ضوء قانون العمد والمشايخ الحالي الـذي لا يحقـق اختيار شخصيات قوية قادرة على القيادة وعلى المحافظة على الأمن والنظام داخل القرى، ممـا ترك الساحة خالية أمام المنظمات الإرهابية؛ لتصبح هي المنوط بها تقديم المساعدات الاجتماعية الخدمية للمواطنين واستقطابهم إليها.

ويبدو أن التقرير قد وقع في خلط أيضا، حيث إنه ليس هنـاك منظمـات إرهابيـة تقـدم مساعدات اجتماعية وخدمية للمواطنين لاستقطابهم؛ لأنه إذا صح هذا التصنيف فإن ما تقدمه هذه المنظمات الإرهابية، إنما هو ثمن أو مقابل يقدم لمنفذي العمليات الإرهابية أو ذويهـم، إنمـا إذا كان ذلك التصنيف خاطئًا وهو ما نعتقده فإن الأصوب أن هناك منظمات متطرفة تقدم مساعدات اجتماعية وخدمات للمواطنين لاستقطابهم. وبالطبع فإن ذلك هدف لتوسـيع مـساحة التطـرف، والتي تمثل مساحة معارضة، ومع ذلك فإنه إذا كانت الحكومة عاجزة عن تقديم هذه المساعدات والخدمات فهل هذه التنظيمات أو المنظمات المتطرفة تقوم بتعويض ذلك؟ أم أنه لسوء تخطـيط من الحكومة؟ وعلى سبيل المثال سوء توزيع الخدمات والمرافق بين مواقـع المـدن والقـرى المختلفة؟! ورغم هذا فإن استقطاب الناس لهذه التنظيمات، ربمـا يكـون مؤقتًـا حتـى تقـوم الحكومة بدورها!!

وإذا كان للناس رد فعل في الانجذاب ناحية هذه المنظمات المتطرفة. فإننا نعتقد أيـضا أن هؤلاء الناس لا يؤيدون الإرهاب.

ولذلك فمن الأهمية التفرقة بين المنظمات المتطرفة وبين الإرهابيين.. ولا شـك أن هنـاك منظمات إرهابية ولكنها تتخذ طابع التطرف، ولكن من خلال بعض القضايا والتحقيقات كـشفت أن من عناصر هذه المنظمات الإرهابية من سبق الحكم عليهم في قـضايا وأصـحاب سـوابق ونشالين ولصوص، ومتهربين من تنفيذ أحكام قضائية، وحرفيين من مدمني المخدرات، وهؤلاء قد اختلطوا ببعض واتخذوا ذلك الطابع الديني المتطرف حماية لأنفسهم من المجتمع المحيط أولاً وثانيا حتى لا تطاردهم أجهزة الأمن الجنائية، إنما يبقون في دائرة الأمن السياسي والذي إذا قام باعتقالهم، فإن ذلك الاعتقال يخضع لاعتبارات مغايرة ومختلفة تماما عن الاعتبارات الجنائيـة، وبذلك يعدون من ضمن المعتقلين السياسيين، ويحسن معاملتهم وكأنهم أصحاب رأي ومواقف!! وأما تقرير مجلس الشورى فيذهب إلى أن بعض القضايا المثارة في الواقع المصري، والتي لـم تحسم بما فيه الكفاية تقدم فرصة لجماعات الإرهاب والتطرف وغيرها؛ لإيجاد مبررات إليها في عملها، وفي تجنيد عناصر شبابية جديدة، مثل قضايا الانحراف التي يستغلها المتطرفون لتضخيم الخلل في الدولة.

وهذه العبارة وتلك الإشارة على استحياء من قضية الفساد، ليست أيضا مبررا أو سـندا أو سببا للإرهاب، والذي بدوره يدمر الاقتصاد القومي، أي أرزاق الناس، والذي يخرب الإحـساس بالأمن لدى الناس في منازلهم وفي الشوارع ووسائل المواصلات، فليس من المعقول أن تكـون الناس مستهدفة في الفساد، ومستهدفة من الإرهاب أيضا!! وليس هناك مبرر أن هنـاك فـسادا. فتكون الناس مستهدفة إلا إذا كان الإرهابيون يرون أن الفساد سببه الناس، وليست قلة أو صفوة منهم!! أو شخصيات معينة أو محـددة بـذاتها؟! أو لا يمكـن أن يمنـع الفـساد بالإرهـاب.. إرهاب من؟!

وأما عن شيوع مناخ من التسامح السياسي وحرية التعبير عن الرأي، قد أتاح أمام العديد من تيارات العنف الديني هامشًا أوسع للحركة والتأثير، لم يكن متاحا لها من قبل، مما مكنهـا مـن استقطاب المؤيدين من القطاعات المختلفة، والنفاذ إلى بعض مواقع التأثير في المجتمـع، وقـد ذهب تقرير مجلس الشعب إلى ذلك.. فإنه وإن كان محقًا في شيوع مناخ حرية التعبير، مما أتاح فرصة كما أشار بذلك، فإن هذه التيارات قد استخدمت هذه الحرية في المعارضة والتـي هـي هدفها، ولكن في صيغة دينية أو تقرير ديني أو رأي ذي طابع ديني، فإذا كانت – حتى بالفرض - كسبت مؤيدين، فهي لم تكسب تأييدهم للإرهاب، إنما ربما كسبت سلبيتهم أو تثبيـت سـلبية الأغلبية الصامتة وبالتالي تحييدها، كما أن الحياد ربما لا يكون إيجابيا، بل ربما يكـون سـلبيا وليس لمصلحة طرف دون آخر، وإنما أيضا من قبيل الفرجة فقط.

ويذهب كل من التقريرين إلى أسباب مشتركة بينهما، وهي أسـباب أو مبـررات ذكـرت وتكررت في العديد من الآراء بالصحافة، ونحن نعرضها من باب التوثيق - ولنا وقفة بعد ذلك – فيذهب تقرير مجلس الشعب إلى أنه يجدر التأكيد على أن أحد الأسباب الرئيسية لتفجر ظاهرة التطرف، والإرهاب في مصر يكمن في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وما أفرزتـه من مشكلات تنعكس بشدة على الواقع الحياتي للمواطن المصري، وتأتي في مقدمتها المـشكلات الخطيرة التي يعاني منها الشعب المصري كالبطالة والغلاء، وافتقاد الخدمات الأساسية في أغلب القرى المصرية والمناطق العشوائية على أطراف المدن الكبرى.. إلى غيرها من المشاكل، وما يرتبط بذلك من تداعيات اجتماعية لا يمكن تجاهلها، ويبرز من بينها شيوع السلبية والإهمـال، وبعض صور الانحراف، وانعدام القدوة وعدم إعمال مبدأ الثواب والعقاب.

ويضيف التقرير: أن المتابعة المتأنية لأعمال العنف السياسي على الساحة المصرية خـلال العقدين الماضيين – وبصرف النظر عن الشكل الذي اتخذته- تكشف عن ارتباطهـا بـشكل أو بآخر بقضية العدل الاجتماعي، وقد جاءت نتيجة للآثار الناجمة عن سياسـات توزيـع الـدخل والأعباء على البنية الاجتماعية والسلوكية في المجتمع، من حيث إنهـا سـاهمت فـي توسـيع الفوارق بين الطبقات وتضخيم التناقضات الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية داخـل المجتمـع، الأمر الذي يمكن أن يؤدي مع غيره من العوامل – إلى تنامي شعور الإحبـاط علـى مـستوى الجماعة، وبذلك تتهيأ الفرصة لتكون بؤر التوتر والصراع التي تهدد بالانفجار، متـى وجـدت الظروف المناسبة، على أنه تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الطردية بين افتقاد عدالـة التوزيـع وشهوة العنف ليست مباشرة، بل إن هناك عدة متغيرات وسيطة تحكمها، وتتمثـل أهـم هـذه المتغيرات في الوعي والتنظيم والقيادات القادرة على تعبئة المواطنين.

ومن ناحية أخرى – كما جاء بالتقرير- فإن انتهاج الدولة الـسياسات إصـلاح وتحريـر الاقتصاد المصري كاستراتيجية طويلة المدى للتنمية - سيكون لها دون شك دورهـا الإيجـابي على مدى السنوات القادمة - كانت لها بعض الآثار الجانبية التي تعود في جانب منها لطبيعـة مرحلة التحول الشاملة، التي يمر بها المجتمع، بالإضافة إلى عدم التمهيد إعلاميا وسياسيا علـى نحوٍ كافٍ للإجراءات الاقتصادية، وقد تمثل هذه الآثار في معاناة فئات اجتماعية على الرغم من حرص الدولة على مراعاة البعد الاجتماعي، وانتهاج سياسة التدرج في تحرير الاقتصاد، تلافيا لحدوث هزات أو صدمات عنيفة.

ويصل التقرير إلى أنه لا شك في أن مجمل الأوضاع الاقتـصادية والاجتماعيـة الـسائدة يتحمل تبعاتها بالدرجة الأولى الشباب، وذلك باعتباره قوة العمل المنتجة التي تبحث عن فرصة عمل، أو دور فعال في عملية التنمية وفي جني ثمارها، وقد كـان مـن الطبيعـي أن تـنعكس محصلة كل هذه المتغيرات الاقتصادية على النسق القِيمي السائد في المجتمعـي، لتحـدث فيـه تحولات أساسية، تمثلت في غياب قيم ومعايير كانت لصيقة بالشخصية المصرية، لتحل محلهـا

قيم جديدة كان بعضها غريبا على المجتمع المصري ومقوماته الخاصة، فافتقد الشباب القدوة، وغابت في كثير من الأحيان قيمة الحرص على إعمال معايير حسن الأداء وتقدير قيمة العمل، لتشيع بين العديد من الشباب مشاعر اللامبالاة وعدم الانتماء، والاعتماد على معايير سلبية كالرشوة والمحسوبية كوسائل متاحة لتحقيق الأهداف، وقد انعكس ذلك كله في ظهور جرائم وحوادث بدت مستغربة على طبيعة الشخصية المصرية المسالمة، كالجرائم الموجهة ضد من ينتمون لصلة الرحم، أو ذوي القُربى، وتلك التي تحدث أحيانًا لأسباب واهية كتعبير عن ضيق أو كبت اجتماعي.

ويذهب تقرير مجلس الشورى إلى هذه الأسباب، وإن كان بصيغة أخرى وقد جاء به:

إن الأسباب الاقتصادية الاجتماعية تمثل عاملاً أساسيا من عوامل ظهور الإرهاب، كما تمثل التربة الخصبة التي قد تؤدي إلى استمراره أو توقفه.

كما أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تخلق بيئة مولدة للإرهاب؛ فالبطالة والتضخم وتدني مستوى المعيشة وعدم التناسب بين الأجور والأسعار، وتفاقم مشكلات الإسكان والصحة والمواصلات، تدفع قطاعا واسعا من الشباب إلى الاتجاه من التدين، الذي يعد سمة أساسية للشعب المصر، إلى التطرف، حيث يجد نوعا من التنفيس عن طاقاته المكبوتة، وتمثل البطالة الدافع الأكثر قوة في الاتجاه نحو التطرف؛ حيث إنها تخلق وضعا عقليا ونفسيا لدى الشباب، يؤدي بهم إلى حالة فراغ ذهني، تجعل استقطابهم من جانب جماعات التطرف أو العنف أو انضمامهم الطوعي إليها مسألة سهلة إلى حد كبير.

ولكن قبل مناقشة ما جاء بالتقريرين: نفضل تسجيل رأي هام وأقرب إلى الواقعية لأحمد العماوي عضو مجلس الشورى – ووزير القوى العاملة الحالي- والذي أشار به قائلاً: يمكن أن يكون في المجتمع سخط سياسي، سخط من أوضاع اجتماعية ومن أوضاع اقتصادية ومن معاناة، وهذا واردٌ وموجود في كل مجتمع، لكن يجب أن نفرق بين هذا السخط السياسي – وهذه سمة الديمقراطية - وبين أن يكون هذا مبررا للإرهاب لخراب مصر، حتى لو كانت هناك اتجاهات لسخط سياسي أو عدم اقتناع بحكومة ما، أو بشيء ما فإن ذلك ليس مبررا للإرهاب.

وقد أوردت هذا الرأي لقناعتي به بالإضافة إلى مناقشتي لما جاء بالتقريرين، حيث من الأهمية إبراز بعض النقاط وتسجيل بعض الملاحظات وهي:

أولاً: فأما عن البطالة، فهي ذات اتجاهين: أما الأول فهو خاص بالحكومة التي عهدت نفسها بتعيين الخريجين عن طريق القوى العاملة. ومنذ عام ١٩٨٦ توقف التعيين بالقطاع العام، إلا في حدود ما يحتاجه عن طريق المسابقات، وهنا يكون للمحسوبية دور فعال ومؤثر في التعيين، وإهدار لمبدأ تكافؤ الفرص، والحكومة قد فضلت الإحلال والتجديد، والذي وصل إلى نسبة ٦٥% من الاستثمارات، وبالتالي لم تنشئ مشروعات جديدة لتستوعب الخريجين، ومن هنا كانت أبرز الأسباب للبطالة. ولكن من جانب آخر هل يمكن أن ينتظر شاب خريج

سنوات وسنوات حتى يتم تعيينه؟ أم أنه يبحث أو يسعى للعمل حتى لو كان في غير مجال تخصصه مؤقتًا؟ ومع ذلك فالبطالة لا شك أنها تدفع الشباب في حالة ثورة أو احتجاج أو تمرد أو غضب أو سخط أو رفض أو حتى تطرف ديني، ولكنها لا تدفعه للإرهاب؛ لأنه ثبت أن الإرهابيين من قوى عاملة، ولا سيما من الحرفيين الذين نحتاجهم دائما، ولم يثبت منهم عاطلٌ، إلا أقل من ٥% منهم، فإذن البطالة وإن كانت دافعا لمظاهر سبقت الإشارة إليها إلا أنها ليست سببا للإرهاب.

بل يمكن أن نصل إلى أقصى الأمور غير المظاهر السابق الإشارة إليها، فالبطالة يمكنها أن تكون دافعا أو سببا للإجرام، ولكن الإجرام الجنائي كالسرقة والنصب والاحتيال ووقائع أخرى لا تخرج عن كونها جريمة جنائية يتربح منها، وإنما ليس حتميا أن تقع في دائرة الجريمة السياسية والإرهاب، وليس من المعقول أن العاطل يسبب زيادة البطالة بإرهابه، إلا إذا كان مجنونًا، مع ذلك فلم يثبت أن من منفذ هذه العمليات الإرهابية مجنونًا.

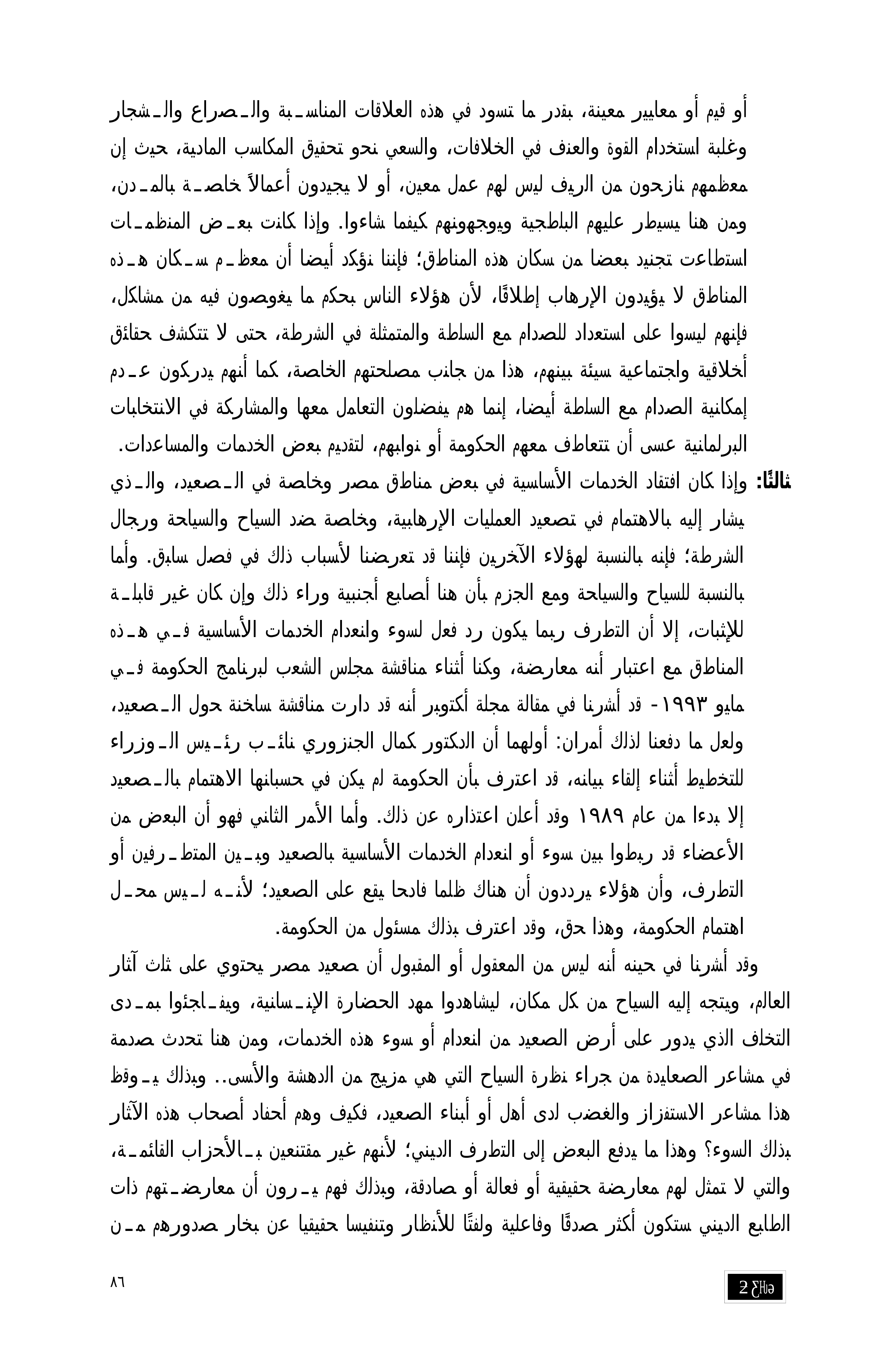
بل ويمكن التأكيد على أن الإرهاب – في حد ذاته - يمكن أن يؤدي إلى زيادة البطالة وتفاقمها، وقد أكد ثروت أباظة وكيل مجلس الشورى في تعقيبه على البطالة بقوله:

أريد أن أنفي من الأذهان - بصفتي عضوا في هذا المجلس - فكرة أن البطالة هي السبب في الإرهاب، ولو ألقيتم نظرة على الإرهابيين فستجدون أن أغلبهم إما تلميذ أو عامل أو طبيب - أحيانًا - أو مهندس أو له عمل يقوم به، ويندر جدا أن تجده المتعطلين، ولذلك فإن اختلاق أعذار لهؤلاء الكفرة أمر أرجو أن نحيد عنه[٦٦].

وأكد العضو محمد رجب، ما ذهب إليه ثروت أباظة عندما طرح مثالاً بقوله[٦٧]:

وعلى سبيل المثال قضية تنظيم الجهاد التي شاركت في اغتيال الزعيم الراحل أنور السادات؛ فإن الذين أُدينوا في هذه القضية وصل عددهم إلي ١٠١ شخصا بينهم ٤٥ طالبا و٢٥ مهنًا أُخرى و١٥ عاملاً و ٦ أصحاب مكتبات و ٤ من رجال الشرطة والجيش و ٢ فلاحين و٤ عاطلين.

ثانيا: وأما المناطق العشوائية، وكما يظهر فيها من يعرفون بالبلطجية وبفرض الإتاوات على الناس وتسهيل الخدمة لهم تحت دعوى التعاطف والمساعدة، وإنما بالطبع للسيطرة عليهم، وأن مبدأ السيطرة للعنف والقوة هو السائد في هذه المناطق؛ فإنه بعيد عن التطرف، إنما هو يتخذ مظهرا للتطرف الديني ليكون مبررا لهذه السيطرة أو استخدام العنف، والقوة تحت شعار تعاليم الدين وتوجيهاته، ويكون من هذه العناصر المسيطرة مجرمون أو هاربون من العدالة، أو من هم يتخذون الشكل الديني تسترا به، وكذلك مبررا لسطوتهم ونفوذهم وسيطرتهم باعتبار أنهم أمراء؟! كيف!! بل إن الدراسات الاجتماعية بهذه البيئات العشوائية تؤكد أن الانحراف الأخلاقي سائد فيها، وأن العلاقات الاجتماعية ليس لها ضابط



أو قيم أو معايير معينة، بقدر ما تسود في هذه العلاقات المناسبة والصراع والشجار وغلبة استخدام القوة والعنف في الخلافات، والسعي نحو تحقيق المكاسب المادية، حيث إن معظمهم نازحون من الريف ليس لهم عمل معين، أو لا يجيدون أعمالاً خاصة بالمدن، ومن هنا يسيطر عليهم البلطجية ويوجهونهم كيفما شاءوا. وإذا كانت بعض المنظمات استطاعت تجنيد بعضا من سكان هذه المناطق؛ فإننا نؤكد أيضا أن معظم سكان هذه المناطق لا يؤيدون الإرهاب إطلاقًا، لأن هؤلاء الناس بحكم ما يغوصون فيه من مشاكل، فإنهم ليسوا على استعداد للصدام مع السلطة والمتمثلة في الشرطة، حتى لا تتكشف حقائق أخلاقية واجتماعية سيئة بينهم، هذا من جانب مصلحتهم الخاصة، كما أنهم يدركون عدم إمكانية الصدام مع السلطة أيضا، إنما هم يفضلون التعامل معها والمشاركة في الانتخابات البرلمانية عسى أن تتعاطف معهم الحكومة أو نوابهم، لتقديم بعض الخدمات والمساعدات.

ثالثًا: وإذا كان افتقاد الخدمات الأساسية في بعض مناطق مصر وخاصة في الصعيد، والذي يشار إليه بالاهتمام في تصعيد العمليات الإرهابية، وخاصة ضد السياح والسياحة ورجال الشرطة؛ فإنه بالنسبة لهؤلاء الآخرين فإننا قد تعرضنا لأسباب ذلك في فصل سابق. وأما بالنسبة للسياح والسياحة ومع الجزم بأن هنا أصابع أجنبية وراء ذلك وإن كان غير قابلة للإثبات، إلا أن التطرف ربما يكون رد فعل لسوء وانعدام الخدمات الأساسية في هذه المناطق مع اعتبار أنه معارضة، وكنا أثناء مناقشة مجلس الشعب لبرنامج الحكومة في مايو ١٩٩٣- قد أشرنا في مقالة مجلة أكتوبر أنه قد دارت مناقشة ساخنة حول الصعيد، ولعل ما دفعنا لذلك أمران: أولهما أن الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء للتخطيط أثناء إلقاء بيانه، قد اعترف بأن الحكومة لم يكن في حسبانها الاهتمام بالصعيد إلا بدءا من عام ١٩٨٩ وقد أعلن اعتذاره عن ذلك. وأما الأمر الثاني فهو أن البعض من الأعضاء قد ربطوا بين سوء أو انعدام الخدمات الأساسية بالصعيد وبين المتطرفين أو التطرف، وأن هؤلاء يرددون أن هناك ظلما فادحا يقع على الصعيد؛ لأنه ليس محل اهتمام الحكومة، وهذا حق، وقد اعترف بذلك مسئول من الحكومة.

وقد أشرنا في حينه أنه ليس من المعقول أو المقبول أن صعيد مصر يحتوي على ثلث آثار العالم، ويتجه إليه السياح من كل مكان، ليشاهدوا مهد الحضارة الإنسانية، ويفاجئوا بمدى التخلف الذي يدور على أرض الصعيد من انعدام أو سوء هذه الخدمات، ومن هنا تحدث صدمة في مشاعر الصعايدة من جراء نظرة السياح التي هي مزيج من الدهشة والأسى.. وبذلك يوقظ هذا مشاعر الاستفزاز والغضب لدى أهل أو أبناء الصعيد، فكيف وهم أحفاد أصحاب هذه الآثار بذلك السوء؟ وهذا ما يدفع البعض إلى التطرف الديني؛ لأنهم غير مقتنعين بالأحزاب القائمة، والتي لا تمثل لهم معارضة حقيقية أو فعالة أو صادقة، وبذلك فهم يرون أن معارضتهم ذات الطابع الديني ستكون أكثر صدقًا وفاعلية ولفتًا للأنظار وتنفيسا حقيقيا عن بخار صدورهم من

الحنق والغيظ والغضب والسخط، فلماذا يتخذون موقفًا سلبيا مما يحدث أمام ناظريهم من ضرب السياحة والآثار؟! لأنه ليس لهم أمل في نصيب ثروة السياحة الوطنية، والتي يعدون من أساسها سياحة الصعيد؛ حيث إنها أغنى المناطق السياحية، وبالتالي فهم يتخذون ذلك الموقف السلبي، وإن كان يبدو أنه مشجع للإرهاب، إلا أنهم لا يؤيدونه، بل تحولوا إلى رفضه؛ لأنه أدى إلى خسائر لذويهم الذين يكتسبون أرزاقهم من السياحة. ولذلك فليس افتقاد الخدمات الأساسية سببا للإرهاب، ولا نفس السبب كان يمكن تطبيقه على مناطق أكبر بالمدن في مصر، ومنها بعض الأحياء الشعبية بالقاهرة وتبرز فيها العمليات الإرهابية!! وهذا ما لم يحدث.

رابعا: وأما الآثار الجانبية لسياسة التحرير الاقتصادي، والتي تسبب معاناة لفئات اجتماعية، فإنها أيضا ليست سببا للإرهاب. إنما للسخط والمعارضة والغضب.

وأخيرا فإن الأسباب أو المبررات التي ساقها كل من التقريرين لا تكون أسبابا للإرهاب، وإن كانت تُعد من قبيل الأسباب المناخية، وليست أسبابا منشئة له، والفرق بين المنشئ وهي التربة، والمناخ المحيط به. فإذا قلنا المناخ فهو إذن عوامل أو عناصر مناخية مناسبة للإرهاب، يجدها فرصة ثمينة للتعلل بها كأسباب أو مبررات لعملياته الإرهابية، وهذه العمليات - في الحقيقة - مناقضة تماما لما يرفعه من شعارات أو أسباب أو مبررات؛ لأنه يزيدها ويعمقها، وليس يساعد في التغلب أو القضاء عليها أو حلها.

فهذه الأسباب المناخية قد دفعت الجماهير لاتخاذ موقفًا سلبيا. عسى أن ينفس ذلك الإرهاب عما يدور في قلوبها من غضب وسخط ومعارضة واحتجاج وتمرد وتشف في الحكومة، إلا أن هذا الموقف السلبي - وليس المؤيد كما يرى البعض - لم يدم طويلاً لأن ممارسة الإرهاب وإن كانت موجة ضد السلطة أو الحكومة – كما بدا - فإنها – في النهاية - هي أداة الشعب في قضاء مصالحه، ونهاية فهي تنتمي إليه، بالإضافة إلى أن الأمر لم يمس شخصيات معينة بذاتها، ويبدو الأمر وكأنه اغتيال سياسي، إنما تجاوز ذلك لتدمير حياة الناس المعيشية والأمان الذي يفتقدونه من هذه الممارسة الإرهابية، وعلى الفور تحركت مشاعر الإيجابية لتبدو وتقضي على الموقف السلبي – وليس التأييد - وبدأت الجماهير ترفض وتعارض هذه الإرهاب. وتساعد وتساهم وتشارك الشرطة في المطاردة والقبض على هؤلاء الإرهابيين، من ملاحظة أن هذا التغير قد حدث في موقف الجماهير، رغم بقاء أو استمرار الأسباب والمبررات التي ذكرت في مناقشات وتقريري مجلس الشعب والشورى.. ومن هنا نؤكد صحة ما ذهبنا إليه، أن تلك الأسباب مناخية وليست منشئة، وأنه مع استمرار هذه الأسباب المناخية فإن الشعب قد رفض الإرهاب، ورغم كل المعاناة التي أشار إليها البعض.

* * * *

الفصل السابع

الإرهاب والرئيس مبارك

الإرهاب والرئيس مبارك

ربما يلاحظ البعض معي، أن الإرهاب قد صعد من عملياته المكثفة، قبل تجديد ترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة ثلاثة، وربما بدأ ذلك بشهور عديدة وبالتحديد منذ شهر نوفمبر ١٩٩٢ وهذه واحدة.

وكذلك صعد الإرهاب من بعض عملياته، قبيل تجديد رئاسته الثانية، والتي تمثلت أكثر مما تمثلت في محاولات اغتيال وزراء الداخلية السابقين؛ اللواء محمد النبوي إسماعيل واللواء حسن أبو باشا والكاتب الكبير مكرم محمد أحمد وبعض العمليات الأخرى وهذه ثانية.

وأما الثالثة فإن الرئيس حسني مبارك قد تولى الفترة الأولى لرئاسة الجمهورية على قمة التصعيد الإرهابي باغتيال الرئيس محمد أنور السادات في أكتوبر ١٩٨١.

ومن هنا؛ فهل هناك ارتباط بين كل فترة وأخرى لرئاسة مبارك وبين التصعيد الإرهابي؟!

أعتقد أن هناك ارتباطًا بين هذا وذاك، وذلك لعدة أسباب واعتبارات هي:

أولاً: أن الرئيس مبارك قد تولى السلطة في بداية فترة رئاسته الأولى، على قمة التصعيد الإرهابي، الذي أدى إلى اغتيال الرئيس السادات، ومواجهة الرئيس وحكومته لذل الإرهاب بحسم وسرعة، والنجاح الذي تم في أسلوب انتقال السلطة للرئيس مبارك في وسط كل هذا العنف، مما أدى إلى هروب البعض من الإرهابيين إلى جحورهم، والبعض الآخر إلى خارج مصر، حيث التطوع في عمليات القتال في أفغانستان ضد السوفييت، وكذلك المهادنة حتى يتحينوا فرصة أخرى، وخاصة أنه منذ تولي الرئيس مبارك في أكتوبر ١٩٨١ وحوالي منتصف عام ١٩٨٦ شهدت مصر فترة استقرار وأمن قوي، وانفراج ديمقراطي إلى حد ما وتزايد التعددية الحزبية، واتسعت مساحة حرية الرأي والتعبير، وكانت فرصة الإرهابيين إجهاض هذا كله، وكأن الإنجازات عابرة أو مؤقتة، ولذلك تحينوا الفرصة قبيل تجديد الرئاسة الثانية وأجروا عمليات إرهابية ضد رجال من نظام الحكم السابقين، لإرهاب رجال الشرطة القائمين وعلى رأسهم الرئيس مبارك.

ثانيا: وزاد الطين بلة – كما يقول المثل الشعبي – بالنسبة لهؤلاء المتطرفين والإرهابيين أن الأخوان المسلمين أكدوا المنهج السلمي والسياسي في حركتهم السياسية داخل إطار شرعي، عندما نجحوا في دخول مجلس الشعب وأصبحوا في موقع المعارضة، أقوى قوة معارضة في تاريخ الحياة النيابية في مصر، وقد مارسوا العمل البرلماني على مستوى رفيع – كما أعلن ذلك الدكتور رفعت المحجوب في إحدى الجلسات – ومن هنا تأكد تعرية هؤلاء الإرهابيين والمنهج العنيف، واستخدام القوة للوصول إلى أهدافهم، وتأكد أن الإخوان هم القوى الإسلامية الوسطية أو المعدلة وهي أصل التيار الإسلامي الواعي المستنير، مما دفع المتطرفين والتنظيمات الإرهابية إلى شن حملات هجومية مكثفة ضد الإخوان، واتهامات

عديدة بأنهم عملاء السلطة وسندة للحكومة، والحقيقة أنهم مارسوا النشاط البرلماني، بعيـدا عن هذه الاتهامات.

ثالثًا: ومع اتساع حرية الرأي والتعبير وهي من أبرز السمات والمقومات للانفراج الديمقراطي، تزايدت أيضا عمليات الإرهاب، وذلك لأن الحرية متاحة والتعبير متسع، ورغم أن هـذه التنظيمات والجماعات الإرهابية، وجدت فرصة عند إحدى صـحف المعارضـة، لنـشر أفكارها وهجومهم على النظام الحاكم، إلا أن ذلك لم يكن له صدى عند الجمهور، لأن الناس أبدت دهشتها من مقال باسم "أمير جماعة كذا" من أسيوط وآخر باسم "أميـر جماعـة كـذا" بالفيوم – وأيضا باسم "أمير جماعة بني سويف" وهكذا تساءلت عن شرعية هـؤلاء؟ ومـن الذي نصبهم "أمراء"؟ ولم إذن؟ وما هي أهدافهم؟!

ومن هنا لم يشعر الناس بأي تعاطف حقيقي معهم، وإن كان قد بدا في الظاهر أحيانًا أن هنـاك تعاطفًا، إلا أنه من قبيل مقالات معارضة كأي مقالات لمعارضين آخرين، أقول إنه رغم كل هـذا، فإنه الناس لم يؤيدوهم ولم يساندوهم، وإنما كانوا يقرءون من باب العلم بالشيء. ومن هنا لم يجـد الإرهابيون بدا من اللجوء إلى العمليات الإرهابية، لإقناع الناس بالترهيب، وجاء هذا عكـس مـا توقعوا، حيث تزايد نفور الناس واستنكارهم لذلك، بل ومواجهتهم أيضا.

رابعا: ومن قبيل التناقضات الغريبة أن هذه التنظيمات لا تعرف نظام الانتخابات داخلها، إنما كـل شيء بالأمر، ولذلك فهي لا تعترف بالانتخابات السياسية، وتشير إلى عدم شرعيتها إسلاميا، فكيف إذن يؤيدهم الجمهور؟ وهو يرى أن الانتخابات هي الطريقة المثلى لتمثيلهم في مواجهة الحاكم والحكومة، بل إن خوض الإخوان للانتخابات البرلمانية أبلغ دليل على خطأ مفهومهم وإشارتهم بعدم شرعية الانتخابات إسلاميا، ومن هنا فقد ازداد غضبهم أكثـر، ولـم يجـدوا مناصا من اللجوء إلى العنف واستخدام القوة.

خامسا: وحيث إن معظم أحزاب المعارضة لم تنجح في استقطاب الشارع المصري إليهم، وضعف بنيتها السياسية وقدراتها المؤثرة، وصراعها مع الحزب الحاكم، فقد هيـأ ذلـك كلـه لهـذه التنظيمات تصورا وهميا، بأنها يمكن أن تكون بديلاً أو تمثل المعارضة المؤثرة في مواجهة الرئيس وحكومته، ولكن الجماهير رفضت هذا التصور لأساليبه العنيفة، واسـتخدام القـوة، وفضلت نار الحكومة ولا جنة الإرهابيين.

وقد فطن أحد أعضاء مجلس الشعب إلى ذلك الهدف بالفعل وأشار إليه قائلاً:

إن ما يفعلونه ضد المعارضة اليوم، فالقوى المعادية للديمقراطية مسرورة بما يفعلونه؛ لأنه هذا معناه أن يصبح الرأي العام مستعدا لقبول كل الإجراءات لتقييد الحرية، ولتقييد الديمقراطيـة التـي يمكن أن تتبع، لأن هناك مبررا، والإرهاب هو المبرر لهذا، فإذن هم يضربون المعارضة ويقيدونها ويصيبونها في مقتل.

سادسا: إن تصعيد العمليات الإرهابية قبيل تجديد الفترة الثالثة لرئاسة مبارك، وهو تجديد مـن جانبهم لقمة الإرهاب الذي أودى بحياة الرئيس السادات فـي عـام ١٩٨١ وبـذلك فهـم يذكرون الرئيس مبارك دائما بهذه المناسبة لترويعه والضغط عليه، ولكن الحقيقـة التـي لاحظتها أيضا طوال فترات الرئيس مبارك لحكمه، فإنه يبدو رابط الجأش ويقف بصلابة في مواجهة ذلك الإرهاب ولا يهتز منه، إنما يعبر عن ألمه للخسائر التي تقع بـالأرواح، وبمرافق الدولة وهو يكافح ذلك الإرهاب من منطلق مسئوليته كرئيس دولة، ويشعر أيضا أن الإرهاب يصيب الناس من أجله، ومن هنا فهو ما زال يمارس سياسته وإجراءاته ضد هؤلاء الإرهابيين، ولا شك أن الإرهاب يصعد عملياته ليدفع الناس ضده، وبالضغط عليه، ولكن الحقيقة فإن المصريين بفطرتهم الذكية والواعية وخبرتهم التاريخية، يرفضون ذلـك الأسلوب العنيف والغير إسلامي بالمرة.

سابعا: كما أن هذا التصعيد الإرهابي والذي من ورائه عودة عناصر التنظيمـات الإرهابيـة مـن أفغانستان، تسعى إلى تصفية الحساب مع الرئيس مبارك، الذي نجح ومعه اللواء حسن أبـو باشا في فترة رئاسته الأولى، في مواجهة هذه العناصر مواجهة فعالة، أدت إلـى هـروبهم خارج مصر، وإن كنا في هذا الصدد نرى أن تطوعهم وقتالهم في أفغانستان ليس إلا نتيجـة ووسيلة لهروبهم من مصر، ولم يكن هدفًا في حد ذاته والدليل عـودتهم وسـعيهم لتـصفية الحسابات مع النظام الحاكم، الذي طاردهم حتى اضطروا لذاك الهروب، وتأجيـل تحقيـق أهدافهم نحو الوصول للسلطة؛ لأنه لو كان هدفهم فقط محاربة الـسوفييت فـي أفغانـستان لتحرير هذه الأخيرة كدولة إسلامية ثم عادوا بعد تحقيق هذا الهدف، لما فكروا فـي تـصفية الحسابات. إنما هم قد أرجأوا ذلك حتى يتم جمع الصفوف بعد التشتيت الذي أحدثته أجهـزة الأمن والرئيس في بداية تولي الرئاسة الأولى وكذلك تقوية عنصر التمويـل، وبـالتخطيط المتأني حتى يحققوا ما يسعون إليه.

ثامنًا: وفي وهم آخر - كما عبر عنه أحدهم - فإن القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحـدة، ترى أن النظام المصري ضعيف، وأنها تأمل في البديل للتعاون معه، وهؤلاء هم ذلك البديل الذي هو واحد منهم. وكما أسلفت فإن ذلك الوهم هو ما يتصورونه. فلو تمكنوا من الاطـلاع على رد فعل محاولة اغتيال اللواء حسن الألفي منذ فترة، وإصابة البعض وقتل آخرين مـن الجمهور، وطالعوا ما جاء بالصحف الأجنبية وتصريحات الساسة من كل مكـان، لتلاشـى على الفور ذلك الوهم، وسنذكر بعضها تدليلاً على ما ذهبنا إليه.

فهذا هو المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية يعقب على الحادث بقوله: إنـه لـن تكـون للحادث أية انعكاسات على الوضع العام في مصر.

وقالت صحيفة "بلتيور صن" إن حملة الإرهابيين كانت تلقى بعض التأييد الشعبي في بـدايتها، إلا أن المؤشرات الأخيرة تؤكد انقلاب معظم الشعب ضد تلك الجماعات، ذلك وفقًا لمعظم الدلائل.

وأما عن صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، فقد أشارت إلى أن الرأي العام المصري كـان رد فعله مشحونًا بالغضب، ويختلف بشكل أساسي عن تعاطفه مع بعض العمليات التي وقعـت خـلال العام الماضي، بين المتطرفين والحكومة المصرية.

ونشرت صحيفة (شيكاغو تريبيون) إلى أن الهجوم أدى إلى تنامي الانتقادات للمتطرفين مـن الشارع المصري حيث نزل الموظفون من مكاتبهم والمارة، وتدافعوا لمساعدة الجرحى، بينما كانت قوات البوليس تعمل على محاصرة المنطقة.

وكتبت صحيفة (يو . إس. إيه تو دبي) أن الدبلوماسيين الأمريكيين يرون أن الأحـداث التـي وقعت مؤخرا هي النزع الأخير للجماعات المتطرفة، وأن تلك الأحداث أدت إلى تعبئـة الـشارع المصري ضد المتطرفين، بعد أن اتجهت إلى المواطنين العاديين.

هذا وقد صرحت مصادر بالخارجية البريطانية في تصريحات لوكالة أنباء "الشرق الأوسـط" بأنها تعلن تأييدها التام لمصر ولسياستها المعتدلة في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الصعيد العالمي ودعمها في محاربتها للإرهاب.

وذكرت صحيفة ديلي تلجراف البريطانية أنها تدعو إلى ضرورة أن تقدم الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، المزيد من الدعم والمعونات إلى الدول التي تتـسم سياسـتها بالاعتـدال، وتعمل حاليا على مكافحة التطرف والإرهاب.

وفي صحيفة ليبراسيون الفرنسية جاء بها: لقد فقد المتطرفون بعد ارتكابهم لعمليـات مـسلحة تأييد الطبقات الشعبية والفقيرة لهم، ولا سيما تلك الطبقات التي تعيش في أحياء مثل إمبابة وبـولاق الدكرور.

وفي صحيفة "دي بريسه" النمساوية أشارت إلى أن الشعب ساند الرئيس مبارك في مواجهتـه للإرهاب، خاصة أن رجل الشارع تحول موقفه في الشهور الماضية لصالح الحكومـة، وتـصاعد الغضب ضد العناصر المتطرفة.

وأشارت صحيفة الرأي العام الكويتية إلى أن مصر ستظل برغم كل ما يجري فيها الآن، ومـا يحاك ضدها في النور وفي الظلام، قلعة للعروبة. ولأنها كانت كذلك على مـدى التـاريخ؛ فإنهـا ستظل هدفًا للمتآمرين والإرهابيين في الداخل والخارج.

ومن خلال ما سردته من ردود فعل خارجية، فإن وضع وثقل مصر في العالم لم يضعف، بـل تعاطف الجميع معها بحكم أهمية دورها السياسي والجغرافي والتاريخي والثقافي، وأنها بلد التسامح الوحيد في منطقة الشرق الأوسط كما جاء ذلك في الإعلام الهندي.

بل إن هذا التصعيد الإرهابي أكد من جانب آخر أهمية مصر ودورها، وأنها يجب مؤازرتهـا والوقوف معها ومساعدتها في مكافحة ذلك الإرهاب.

تاسعا: إن الإرهابيين يسعون دائما إلى إحداث أو إطلاق قنابل إعلامية حول عملياتهم الإرهابية، للتدليل على قوتهم واستعراضها، وبالتالي إحداث تأثير من الترهيب، وكذلك لتصوير أنفسهم وكأنهم أبطال حققوا انتصارات. وهم في ذلك يقومون بالاتصال بوكالات الأنباء، ويعلنون عن مسئوليتهم عن تلك العلميات. بل يحدث تنافس إعلامي أحيانًا بين هذه التنظيمات، فبينما تتصل إحداها بوكالة أنباء، وتعلن مسئوليتها عن حادث إرهاب، فإن هناك تنظيما آخر يتصل ويعلن نفس المسئولية وهكذا. وذلك لاحتلال أكبر مساحة إعلامية – يتصورون - أنها تكسبهم مساحة مماثلة من التعاطف أو التأييد، وإنما ذلك يأتي بنتيجة عكسية، حيث ينفر الجمهور من هذه العمليات، حتى لو كان الهدف منها خصما أو خصوما سياسيين. فإنه يفضل الأسلوب السلمي في المعارضة أو مواجهة هؤلاء الخصوم. ويلجأ أيضا الإرهابيون لذلك لترويع صفوة الحكم وحصارهم نفسيا وعصبيا، وانعكاس ذلك على أداء مسئوليتهم، وبالتالي يبدون أمام الرأي العام كشخصيات ضعيفة.

عاشرا: وأخيرا ولإحدى أسباب أو تفسيرات تصاعد الإرهاب بكثافة، قبيل وأثناء إجراءات ترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة ثالثة، قال أحد قيادات تنظيم الجهاد عبود الزمر(٩٦) : نحن ضد أي ترشيح لرئيس ثبت أنه لا يرغب في تطبيق الإسلام كاملاً، فما بالك بمن أعلن حربه على التيار الإسلامي كله، وقيد حريتهم في الدعوة إلى ا ، واستخدم من الأساليب ما أسال بها الدماء وأزهق الأرواح وسجن الأبرياء، وبالتالي فإنه يحرم على المسلمين انتخابه رئيسا للجمهورية، بعد أن ثبت إصراره على انتهاج سياسة علمانية مدمرة للإسلام، في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والقضائية.. الخ. وآثمٌ آثم كل من بايعه على تولي هذا المنصب ﴿فستذكرون ما أقول لكم وأفوض أمري إلى ا ، إن ا بصير بالعباد﴾

وأكد قائلاً.. وليس صحيحا أن حالة "التصعيد القتالي" التي تجري قد أثرت على شعبيتنا.

ويلاحظ من تصريح عبود الزمر في صحيفة الناصريين، قبيل الاستفتاء على الرئيس، بما يقرب من شهر، أنه قد أصدر فتوى بأن انتخاب الرئيس يعد إثما وحراما. وأن كل من ينتخب الرئيس ويبايعه فهو آثم. ولا أدري بأي حق يصدر فتوى؟ ويعتبر نفسه مفتيا، أو أنه مؤهل لذلك، وهناك المئات من علماء الدين العظماء، والعشرات من الفقهاء الموضوعيين، وكيف تسنى له أو هيئ له أن يصدر حكما ؟ أو فتوى بأن الرئيس مبارك اتبع سياسة لتدمير الإسلام؟! وكأنه يكفره؟ ولا أعتقد أنني تجاوزت هذا المعنى الذي فهمته من تصريحه، فمن يسعى لتدمير الإسلام فهو كافر طبقًا لفتواه.

والحقيقة.. وإن كنت لن أناقش هذه الفتوى لأن تفنيدها لا يحتاج لذلك، إنما سأعرض لرؤية الكاتب الكبير محمود عبد المنعم مراد، حول الوضع الإسلامي في مصر، ويكون ذلك بمثابة عرض لحقائق إسلامية، كلنا نعيشها ليس تفنيدا لفتوى.

فأما عن رؤيته، والتي أشار إليها كتابة، فقد جاء بها: إن الذي ينظر في أحوالنا يخيل إليه أن الشعب المصري في مجموعه يحتاج إلى حملة توعية بالإسلام وفرائضه، ودعوة إلى الإيمان به، وكأن المصريين قد ارتدوا عن دينهم أو نسوه أو طال العهد الذي تخلوا فيه عن دينهم، وأصبحوا في حاجة إلى بعث جديد، وليس هذا صحيحا على الإطلاق، بل أكثر من هذا وأصح وأقرب إلى الصدق والحقيقة والواقع، أن الشعب المصري المسلم العادي، حتى لو كان أفراده أميين لا يقرءون ولا يكتبون، هم أكثر وأصح وأعمق تدينًا بالإسلام. دين الفطرة الذي لا يحتاج إلى كهنوت، ولم نعرف قط أن المسلمين في مصر عدلوا عن دينهم، أو فقدوا تدينهم، أو أنهم تركوا الفرائض وتنكروا للشرائع، واستهانوا بالعقيدة والقيم والأخلاق الإسلامية.

ويستطرد قائلاً: بل على العكس من ذلك تماما. فقد أصبحت المساجد في مصر أكثر من أي وقت مضى في التاريخ، وفي كل شارع وفي كل حارة مسجد أو زاوية يؤمها الناس للصلاة، وأي مشاهد من السائحين الأجانب تأخذه صور الجماهير الغفيرة من المصلين الذين يرتادون المساجد، وخاصة في صلوات الجمعة. ويخرجون بعد أداء الصلاة أفواجا تملأ جموعهم الشوارع المحيطة والميادين. ولو لم يكن الإسلام قائما عميق الجذور في نفوس المسلمين المصريين وغيرهم، لما حاول بعض المنحرفين استغلاله كسلاح في أيديهم، يتظاهرون بالغيرة عليه والدعوة إليه وتطبيق أحكامه. بينما هم في الحقيقة أصحاب مآرب دنيوية، وهواة سلطة وهيمنة، ويفعلون في سبيل الوصول إليها ما لا يتفق مع الدين والإسلام الصحيح، بل يتناقض معه ويخالف ما أنزل الله في كتابه الكريم، وما ورد عن رسول الله ﷺ في السنة النبوية الشريفة.

ويستدرك بقوله: وقد يقول قائل منهم إنهم يهدفون إلي قيام مجتمع إسلامي بحكم الشريعة الإسلامية. ونقول أولاً - قبل الاستطراد في الحديث - إن المجتمع الإسلامي لا يقوم على جثث الأبرياء التي تتبعثر أشلاؤها في الشوارع.. والغاية الطيبة إذا افترضنا وجودها، لا تبرر الوسيلة الخاطئة المحرمة بصحيح الدين الصحيح، ثم إن الشريعة مطبقة في معظم أجزائها، والباقي منه تختلف الأقوال والاجتهادات حوله(٧٠).

ولنا أن نتوقف عند العبارة الأخيرة لكاتبنا محمود عبد المنعم مراد، وما أصدق إشارته للاختلاف في الاجتهادات، ومثال ذلك على مستوى الاختلاف الفقهي الذي دار بين مفتي الديار المصرية الدكتور الشيخ محمد طنطاوي وفضيلة شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق، حول شرعية شهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك.

أما وقد استنفرت مشاعر الجماهير ضد العمليات الإرهابية تنظيماته من تلقاء نفسها، دون أن يحركها أي حزب أو تنظيم سياسي. ورغم الشعارات التي كان يرفعها هؤلاء الإرهابيون، إلا أن الجماهير رأت بحق أن هذا الإرهاب موجه لمصر.. ومصر عند المصريين شيء يصل إلى التقديس في واجب حمايتها ورعايتها عند الخطر. ووقف الشعب مساندا للشرطة في المطاردة والقبض على الإرهابيين، وسار الشعب في جنازات الشهداء من جراء هذه الحوادث الإرهابية.

ومعنى ذلك أن الشعب تحرك بإيجابية، وشارك وخرج عن سلبيته الصامتة، نحو الدفاع عن كل ما في مصر. سواء المصلحة العامة أو النظام الحاكم وسمعة مصر والقيم الإسلامية السمحة، بل الإسلام الذي يذود عنه المصريون دائما على مر عصورهم التاريخية.

هذا ما دعا البعض من عناصر الأحزاب المختلفة إلي تبادل الاتهامات حول إيجابياتها وفاعليتها، وانعدام ذلك بين الجماهير التي تحركت من تلقاء نفسها. ومعنى ذلك أنه ليس للأحزاب أي دور سياسي فعال في تعبئة الجماهير لمواجهة هذا الإرهاب. وارتفعت بعض الأصوات البرلمانية تطالب بتدخل الأحزاب في الشارع من أجل هذا الغرض. وتباينت الآراء في ذلك.. إلا أنها كلها هدفًا إلى مواجهة مع النفس صادقة صريحة من أجل المساهمة والمشاركة في درء خطر الإرهاب. وبدأت هذه الوقفة بالنقد والانتقاد.

وكان من أبرز الناقدين للممارسة الحزبية ودورها، عضو مجلس الشورى محمد عبد السميع الذي أعلن قائلاً:

إن التشكيلات السياسية الموجودة في الأحزاب أعتقد أنها وهمية، وأنا مسئول عن هذا الكلام الذي أقوله. وللمرة الثانية وأكررها للمرة الثالثة والرابعة، لماذا إذن تكون هذه التشكيلات وهمية؟ الدليل على ذلك أن عدد الأعضاء في الوحدات أكثر من الذين يدلون بأصواتهم. فإن الذين يدلون بأصواتهم كي يؤيدوا الحزب الوطني عددهم لا يتعدى ربع المقيدين في العضوية.. فكيف يكون ذلك؟ حزب لا أؤيده كيف أُصبح عضوا فيه؟ وهذه مسألة حسابية ولا ترتبط باتجاهات فكرية، فلا بد من تحريك الأغلبية الصامتة من خلال مثل هذه الأمور. وهذه هي المصارحة الحقيقية التي يجب أن نقولها لأنفسنا، ونقولها لكل الأجهزة، ونقف نساند النظام طالما أننا نؤمن بهذا النظام، ونساند رئيس النظام ونساند الحكومة وننصح لها، فيجب أن ننصح للحكومة إذا كانت هناك أخطاء أو سلبيات، وإلا فسوف نكون كما يقال "الساكت عن الحق شيطان أخرس" أي أننا نرى الحق ونسكت ونضحك على أنفسنا، حتى يأتي أخطبوط يبتلعنا جميعا، ونحن جالسون نضحك في أنفسنا، إن هذا الكلام لا بد أن نقوله، ونقوله بأعلى صوت، لأن كل سلبي لا بد أن يترك مكانه للإيجابي، ليستطيع أن يؤدي دوره، ولا بد أن نتحول جميعا إلى خلايا عمل من أجل مستقبل مصر الأفضل[٧١].

وفي عبارة أخرى أعلن الدكتور سيد عثمان قائلاً:

نحن لدينا أحزاب رئاسة وصحيفة ومحلات سر. أما الأحزاب التي وسط الجماهير فالحق يقال إنها غير موجودة بدءا بحزبنا الذي ننتمي إليه – الحزب الوطني - ونهاية بباقي الأحزاب.

وفي ذات الاتجاه يقول محمد رجب: إنه طالما أن الأمن يتصدى وحده، فإن ذلك علامة على عجز المؤسسات والتنظيمات السياسية والحزبية[٧٢].

ثم تحدث عبد العزيز مرشد وأشار بقوله: أود أن أقول: إن شعبنا دائما مع الشرعية، ومـع النظام يذود عنه ويحميه، وإن تكن هناك حواجز، إلا أننا نود أن نضع أيدينا على الجـرح، وأن نضع أنفسنا على خطوات نتبين فيها كيف اهتزت ثقة الفرد في أنه شريك في صنع القرار، وأنه يشارك في صياغة الحياة العامة والحياة السياسية. ولذلك أقرر مرة أخرى أننا نريد موضـوعا يتناول تغيير سلوك الأفراد، وسلوك القيادات في مصر، وما انعكس أثره على اهتـزاز قـضية الانتماء لدى المواطن المصري.

وعلى نفس الوتيرة يطالب محمود سليم بتطبيق قانون الثواب والعقاب علـى كـل قيـادات الدولة، سواء كانت قيادات سياسية أو كانت قيادات تنفيذية أو قيادات شعبية؛ لأن القدوة هنا فـي هذه القيادات عامل مؤثر جدا وخطير لدى الشباب، حتى نحصنهم من الانخـراط فـي جريمـة الإرهاب، أو أن يستقطبهم الإرهاب، أو صاحب فكر متطرف، يستقطب هؤلاء الـشباب، عـن طريق أن يثير في الشباب النواحي السلبية، فيستثير في نفسه ويسهل استقطابه.

وبلهجة أكثر صدقًا يقول: إننا نريد أن تتطابق أقوالنا مع أفعالنا، حتى يكون هناك مواجهـة حقيقة، وتحصين للمجتمع للمزيد[٧٣].

وفي حماس وانفعال شديد تصايح العضو المستقل ممدوح قناوي مناشدا الرئيس مبارك:

أقول: هناك هيئات منتفعين في المجال السياسي لبقاء الحال على ما هو عليـه، ولا عزيـز فوق معزة مصر – يا مبارك - يا مبارك طهر - يا مبارك غير.. يا مبارك طهر[٧٤].

ولا شك أن التساؤل الذي طرح نفسه من قبل حول ارتباط التصعيد الإرهابي مع تجديد فترة رئاسة للرئيس مبارك. يطرح تساؤلاً آخر، ألا وهو تزايد ونمو هذه التنظيمات الإرهابية خـلال أو طوال عهد حكم الرئيس منذ أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن -١٩٩٣- وهو ذلك التـساؤل الـذي سعيت لعرضه أمام كل من اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق، والذي يعد مـن أبـرز وزراء داخلية مصر حيث يتمتع بفكر سياسي لا ينفصل عن رؤيته الأمنية. مع أمانة التحليـل. وكذلك الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب رجل السياسة والقانون والتاريخ والـنظم السياسية المقارنة، ومـن فقهـاء الـشريعة الإسـلامية. وذلـك سـعيا للإجابـة عـن ذلـك التساؤل المطروح.

ودار حواري مع اللواء حسن أبو باشا. وجاء ضمن ما ذكره في تحليله قوله:

كانت لدينا بداية مشجعة. فالخمس سنوات الأولى من ولاية الرئيس حسني مبارك لم يحدث فيها حادث إرهابي واحد. يعني تكاد تكون الولاية الأولى له. وذلك كان مرجعه إلى أن الـرئيس مبارك جدد الأمل في بداية عهده، وقد تمثل ذلك في الاستفتاء على الرئاسة لفترته الأول. كمـا أنه فتح الباب لحركة سياسية نشطة في السنوات الأولى من حكمه، وخاصة أن هـذه الحركـات كانت قد تقطعت قنوات الاتصال بها في سبتمبر ١٩٨١. ثم عادت مرة أخرى تستأنف نشاطها.

كما قام الأمن بدور عظيم حيث لم يكتف بعلاج جزئي، إنما تناول المسألة من رأسها إلى أخمص قدميها وجذورها، ورغم هذا التناول إلا أننا لم نلجأ إلى القتل الجماعي أو الضبط العشوائي أو العقاب الجماعي – كما اقترن ذلك بالحوار الفكري لإجهاض الفكر المتطرف، وكانت ظاهرة مشجعة بل دول عربية كثيرة طلبت شرائط تسجيل هذا الحوار وأخذته، وكانت تقوم بإذاعته. كما حققت عندنا نتائج لم تتصوروها أنتم كمثقفين وإعلاميين. فمنها وقوع انشقاقات بين هؤلاء المتطرفين، وحيث لوحظ أن الشباب منهم بدأ يصالح حقائق هذا الفكر في جوهره الذي تنتمي إليه والمخطط لإقناعه أو السيطرة عليه به. بل وصل الأمر أنني اتفقت مع فضيلة شيخ الأزهر حينذاك لإقامة ندوة شهرية في قاعة الشيخ عبده يدعى إليها المثقفون والسياسيون والفقهاء، ويطرح هذا الفكر المتطرف وموقف الإسلام منه بأسانيد من القرآن والسنة.

واستدرك قائلاً: وأعتقد أنه بذلك كان يمكن إجهاض ذلك الفكر المتطرف، لأننا نلاحظ أنه موجود من خمسين عاما، وانت بتضربهم وتعتقلهم وتعذبهم، إلا أن الفكر ما زال موجودا وسيبقى متجددا. وإن استطاعت أجهزة الأمن التغلب عليه في فترة إلا أن المسألة لا تنتهي، وإنما يمكن أن يتجدد في صورة عنيفة وإرهابية فهل نحن مستعدون لهذا؟! وإنما يجب طرح هذه المسألة على الملأ ونشارك فيها الرأي العام لحسم هذا الأمر. وبذلك نحصن شبابنا من المنطق الخاطئ بل ومن مصلحة ديننا أن نعرف أين الخطأ وأين الصواب؟ فإذا كانت هناك بعض الأخطاء فلا بد من تصحيحها.

وأكد بقوله: لقد سبق وأعلنت: ناقشوا الفكر. أجهضوا الفكر. ولا تقتلوا الناس. إنني غير موافق علي قتل الناس.

ثم صمت لحظات وواصل حديثه حول الحركة السياسية في بداية عهد مبارك قائلاً:

إنما هذه الفكرة السياسية لم تحصل إلى هذه الدفعة المستمرة التي حصلت عليها في بداية عهد الرئيس مبارك، وتقطعت خيوط الاتصال بالقوى السياسية في الولاية الثانية. ولم تكن هذه ظاهرة صحية، وأعادت للأذهان ضعف هذه الحركة السياسية قبل ولاية مبارك الأولى، بالإضافة إلى الانفجار السكاني بإفرازاته السلبية، وكان له دور كبير جدا في ابتلاع نتائج خطط التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية. كذلك عدم القدرة على التشخيص السليم ووضع صورة واضحة لكافة الاحتمالات أمام القيادة السياسية وعدم استيعاب القوى السياسية لمخاطرة تجدد العمل الإرهابي وكان يجب على النظام الحاكم أن يساعد على تبصير الصورة أكثر أمام القوى السياسية الشرعية، ودعم قنوات الاتصال لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة وتنسيق العمل السياسي الجماعي بينها، بل وتشجيع وتهيئة الفرصة أمامها لتقوية قدراتها. بالإضافة إلى المعالجة الأمنية الخاطئة والممثلة في القتل الفردي والجماعي، والضبط العشوائي والمواجهة الجزئية والعقاب الجماعي أيضا، وتراجع قدرة جهاز الأمن السياسي نتيجة

عوامل كثيرة.. وكل هذا – كما ترى- عوامل كافية لتجدد عمليات الإرهاب منذ عام ١٩٨٧ وقدرته على النمو والاستقطاب السريع نتيجة لاستشراء كل هذه السلبيات التي ذكرتها وحددتها.

ولكنه أضاف بقوله: والإرهاب يمثل فعل ورد فعل. فهو فعل من زاوية أو هناك قوى لها هدف سياسي تسعى لتحقيقه، ومن هنا فهي تأتي بعملياتها الإرهابية. وأما رد الفعل فمن حيث الاستشراء وقدرته علي الانتشار والاستقطاب، ومن هنا فإن رد الفعل تمثل - أيضا - في توالي العمليات الإرهابية وتصاعدها.

وفي ختام حديثه معي أضاف بقوله: لا يكفي أن تطالب الأحزاب بالحكم وتسعى للوصول إليه، إنما يجب أن يكون هناك اقتناع بأن أي حزب يمكنه أن يصل للحكم فعلاً، وهذا يتأتى من خلال إتاحة الفرصة بحرية حركة الأحزاب سياسيا بالمعنى الشامل، أي بانتخابات سليمة بشكل مقنع للمواطن المصري. ومن هنا تأتي مسئولية الأحزاب. والقوى السياسية المختلفة في قدرة التأثير على المواطن، وإقناعه برفع وعيه السياسي وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت لديها قدرة على الحركة في القرية والشارع والحارة، وقدرة على خدمة المجتمع وقضاياه والتحرك في هذا الاتجاه. فالأحزاب كلها مطالبة بالتمسك بالمنطق الشرعي.

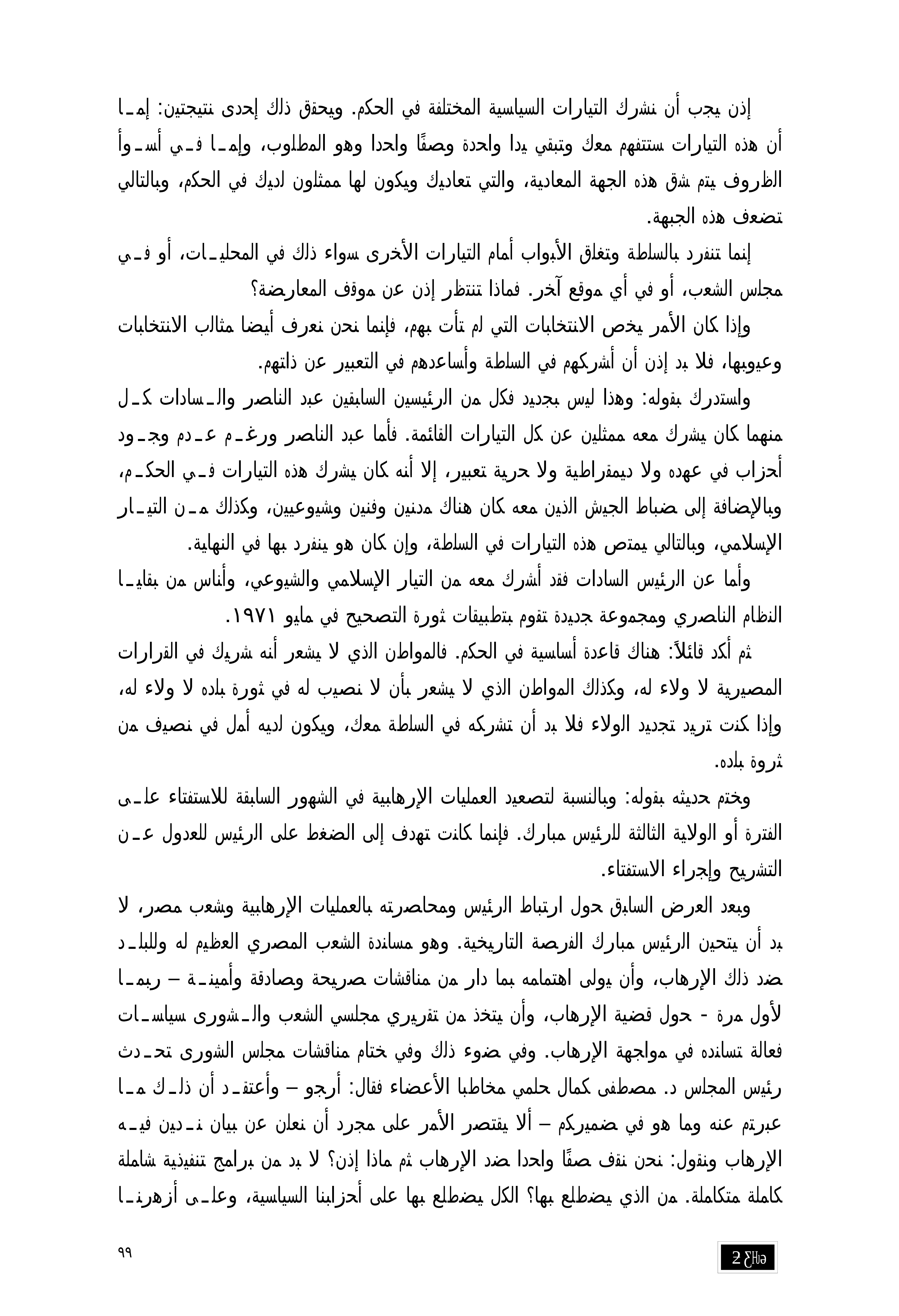
وأتصور أن نظام الحكم - كنظام- أن الأوان له أن يتيح كافة الفرص التي تدفع الأحزاب إلى أن تعمل بحرية ويقدم لها الإمكانيات التي يمكن تقويتها بها، لأن من مصلحته أن تتفاعل الحركة السياسية الشرعية مع الشارع، وهي الحركة التي يمكن أن تخدم أهدافًا كثيرة جدا.

ومن أهمها محاصرة الأسلوب الغير شرعي، والذي سيبقى ممثلاً في اليوم، وغدا في العمل الإرهابي، وهذا الأخير إذا استمر فستبقى الحركة الحزبية الشرعية بالمنطق الجاري الآن والساحة مفتوحة، فإن العمل الغير شرعي والممثل في العمل الإرهابي سيبقى مدعما من قوى لها مصلحة سواء داخلية أو خارجية.

وأعتقد أن حديث اللواء حسن أبو باشا ليس في حاجة إلى مناقشة أو تعقيب لوضوحه وصراحته وأمانته.

وأما الدكتور صوفي أبو طالب فتحدث أيضا بصراحة وصدق المسئولية وبادر قائلاً:

إن الحزب الوطني اليوم ما زال منفردا بالسلطة، ولا يريد أن يشرك معه غيره بها. بحجة أن الحكم للأغلبية، إنما نحن نعلم أن هذه الأغلبية وليدة وضع الدولة يديها على النظام الاقتصادي، وكذلك لأن رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الوطني الحاكم. ولكن عندما تتم سياسة التحرير الاقتصادي فستخف قبضة الدولة على النظام الاقتصادي، وبالتالي ستتغير الصورة. وأيضا عندما يترك رئيس الجمهورية رئاسة الحزب فالصورة ستتغير.



إذن يجب أن نشرك التيارات السياسية المختلفة في الحكم. ويحقق ذلك إحدى نتيجتين: إمـا أن هذه التيارات ستتفهم معك وتبقي يدا واحدة وصفًا واحدا وهو المطلوب، وإمـا فـي أسـوأ الظروف يتم شق هذه الجهة المعادية، والتي تعاديك ويكون لها ممثلون لديك في الحكم، وبالتالي تضعف هذه الجبهة.

إنما تنفرد بالسلطة وتغلق الأبواب أمام التيارات الأخرى سواء ذلك في المحليـات، أو فـي مجلس الشعب، أو في أي موقع آخر. فماذا تنتظر إذن عن موقف المعارضة؟

وإذا كان الأمر يخص الانتخابات التي لم تأت بهم، فإنما نحن نعرف أيضا مثالب الانتخابات وعيوبها، فلا بد إذن أن أشركهم في السلطة وأساعدهم في التعبير عن ذاتهم.

واستدرك بقوله: وهذا ليس بجديد فكل من الرئيسين السابقين عبد الناصر والـسادات كـل منهما كان يشرك معه ممثلين عن كل التيارات القائمة. فأما عبد الناصر ورغـم عـدم وجـود أحزاب في عهده ولا ديمقراطية ولا حرية تعبير، إلا أنه كان يشرك هذه التيارات فـي الحكـم، وبالإضافة إلى ضباط الجيش الذين معه كان هناك مدنين وفنين وشيوعيين، وكذلك مـن التيـار الإسلامي، وبالتالي يمتص هذه التيارات في السلطة، وإن كان هو ينفرد بها في النهاية.

وأما عن الرئيس السادات فقد أشرك معه من التيار الإسلامي والشيوعي، وأناس من بقايـا النظام الناصري ومجموعة جديدة تقوم بتطبيقات ثورة التصحيح في مايو ١٩٧١.

ثم أكد قائلاً: هناك قاعدة أساسية في الحكم. فالمواطن الذي لا يشعر أنه شريك في القرارات المصيرية لا ولاء له، وكذلك المواطن الذي لا يشعر بأن لا نصيب له في ثورة بلده لا ولاء له، وإذا كنت تريد تجديد الولاء فلا بد أن تشركه في السلطة معك، ويكون لديه أمل في نصيف من ثروة بلده.

وختم حديثه بقوله: وبالنسبة لتصعيد العمليات الإرهابية في الشهور السابقة للاستفتاء علـى الفترة أو الولاية الثالثة للرئيس مبارك. فإنما كانت تهدف إلى الضغط على الرئيس للعدول عـن التشريح وإجراء الاستفتاء.

وبعد العرض السابق حول ارتباط الرئيس ومحاصرته بالعمليات الإرهابية وشعب مصر، لا بد أن يتحين الرئيس مبارك الفرصة التاريخية. وهو مساندة الشعب المصري العظيم له وللبلـد ضد ذلك الإرهاب، وأن يولى اهتمامه بما دار من مناقشات صريحة وصادقة وأمينـة – ربمـا لأول مرة - حول قضية الإرهاب، وأن يتخذ من تقريري مجلسي الشعب والـشورى سياسـات فعالة تسانده في مواجهة الإرهاب. وفي ضوء ذلك وفي ختام مناقشات مجلس الشورى تحـدث رئيس المجلس د. مصطفى كمال حلمي مخاطبا الأعضاء فقال: أرجو – وأعتقـد أن ذلـك مـا عبرتم عنه وما هو في ضميركم – ألا يقتصر الأمر على مجرد أن نعلن عن بيان نـدين فيـه الإرهاب ونقول: نحن نقف صفًا واحدا ضد الإرهاب ثم ماذا إذن؟ لا بد من برامج تنفيذية شاملة كاملة متكاملة. من الذي يضطلع بها؟ الكل يضطلع بها على أحزابنا السياسية، وعلـى أزهرنـا

الشريف، على نقاباتنا. علي مثقفينا. على كافة القوى، على مختلف الجماعات، كل القوى، علـى كل الأفراد، علي المثقفين، على رجال التعليم، عليكم أنتم أيها السادة الأفاضل، وعلـى زملائنـا السادة الأفاضل أعضاء مجلس الشعب، علينا كلنا أن نتحمل هذه المـسئولية، وأن ننتقـل مـن التوصية ومن الشجب ومن الإدانة إلى فعل إيجابي يواجه ذلك كله، وكما شعرت من بعض مـا ألمح به الزميل الأستاذ ممدوح قناوي من أن هذا العمل لا يقتصر على فترة بذاتها، وإنمـا هـو عمل موكول إلينا جميعا مستمر حتى نقضي على ذلك العمل الغريب وا على مجتمعنا ليس منا ذلك أبدا.

وبإذن ا سيرفع هذا التقرير بحكم الدستور والقانون إلى سيادة رئيس الجمهوريـة وللـسيد رئيس مجلس الوزراء وللسيد رئيس مجلس الشعب وكل المسئولين[٧٥].

* * * *

الفصل الثامن

الإرهاب بين الشعارات.. والإصلاحات

الإرهاب بين الشعارات والإصلاحات

لقد سبق أن تناولنا أسباب نشأة الإرهاب أو بذوره الأولى..

وكذلك عرضنا لأسباب مناخية لظهوره وتصعيده..

وإذا كان التصدي له يقتضي القضاء على أسباب نشأته..

فإن الأمر يقتضي أيضا - ابتداء - وقبل ذلك معالجة أسبابه المناخية..

ولا بد أن يتضح لنا الفرق في ذلك.

فأما عن أسباب نشأته؛ فإن علاجها الفعال هو المزيد من الديمقراطية واحترام الإنسان، وأما عن الأسباب المناخية فإنها تقتضي إجراء إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو الاثنين معا، وذلـك ليس من قبيل القضاء على الإرهاب –كجريمة عصرية - وكذلك ليس من قبيل أن الإرهاب دافع لهذه الإصلاحات، إنما بدافع معالجة الأسباب المناخية التي يتخذها الإرهاب شـعارات براقـة؛ ليضفي على عملياته الإرهابية مسحة دينية أو تعاطفًا مع الشعب في بعض مشاكله، وإنما معالجة الأسباب من أجل مزيد من كسب المشاعر الإيجابية للشعب التي بدت عظيمة في رفضه وتصديه للإرهاب وللإرهابيين، وتثبيت رفضه لشعارات الإرهابيين، وتأكيد إيمانه بأنه على حق، وتقديرا لمشاعره الإيجابية وفطنته وتغطية الحقيقة ذلك الإرهاب، تلك الحقيقة التي تتمثل في أن الإرهاب يصيب مصر في رزقها وحاضرها ومستقبلها، وهي تجاهد وتسعى لحل مشاكلها وقضاياها ولن يحميها إلا شعبها.

وإن كنا نتفق على منطق الأسباب المناخية، فإن ذلك أيضا أنها ربما تكون أسباب تطـرف البعض، وهذا الأخير يمثل معارضة ذات طابع أو شكل ديني؛ لأنه يتخذ ذلك الطابع كرد فعـل لطبيعة شعب متدين ويحترم الأديان، وبالإضافة إلى السعي لتخفيف أو تقليل ذلك التطرف فإنني أجد نفسي مؤيدا ما جاء بتقرير مجلس الشورى من ضرورة الحوار مـع هـؤلاء المتطـرفين، والذي يمكن أن يتحول بعضهم إلي إرهابيين، وبـذلك يكـون هـذا الحـوار إجـراء وقائيـا بقدر الإمكان.

وكذلك مؤيدا لما جاء بتقرير مجلس الشعب من أن تـضاؤل وتـأثير وفاعليـة الخطـاب الإسلامي، الموجه إلى شباب هذه الجماعات بمختلف مسمياته، سواء ذلك الذي يصدر من قوافل التوعية الدينية التي تجوب البلاد منذ سنوات، أو تلك التي تزخر بها وسائل الإعلام المـسموعة والمرئية والمقروءة يترك المجال فسيحا لفتوى أمراء آخر الزمان يطلقونهـا مـن فـوق مائـة وعشرين ألف منبر مسجد، تفقد الدولة أي إشراف عليها، ويعد مؤشرا واضح الدلالة على حائط الثقة الفاصل بين هذه الجماعات الإسلامية والمؤسسة الدينية، الأمر الذي يعرض نفسه كواقع له أولوية، فيما ينبغي أن يدرس أو يراجع[٧٦].

وتأييدي لذلك من منطلق أن المتطرفين يمثلون قوى معارضة لا بـد مـن التعامـل معهـا بالحوار وبالمنهج السياسي، الذي يحاولون ويسعون من خلاله إلى رفض أو معارضـة النظـام السياسي، وأيضا لتحقيق أهدافهم السياسية.

ولا شك أن من مقتضيات معالجة التطرف إعادة النظر في التربية الدينية للنشء والـشباب في مراحل تعليمه المختلفة والمتعاقبة؛ لأنه كما جاء - بحق- ضـمن تقريـر لجنـة الـشئون الدستورية والتشريعية، برئاسة الدكتورة فوزية عبد الستار أن السبب الرئيسي في انقيـاد عـدد كبير من الشباب إلى التنظيمات المتطرفة أو الإرهابية، إنما يرجع إلى ضعف الرؤية الدينية أمام هؤلاء الشباب، ومرد ذلك إلى سطحية الدراسة الدينية في المدارس، وفرض مناهج عسيرة على فهم الصغار، وعرضها بأسلوب جاف لا يتناسب مع سن الطالب مما جعل التلاميذ، ينفرون من هذه الدراسة وينظرون إليها كعبء ثقيل يجثم على أنفاسهم، هذا فضلاً عن أن الدراسة الدينية لم تعد مادة أساسية، كما ينص على ذلك الدستور، وقد شجع ذلك على استغلال الدروس المخصصة للتربية الدينية لتدريس مواد علمية أخرى، ولذلك أصبحت نفوس الفتية والـشباب جوفـاء مـن المعاني الدينية خاوية من التعاليم الصحيحة للدين، مما يجعلهم مرتعا خـصيبا وفريـسة سـهلة للانحراف الفكري؛ فيتلقون المفاهيم الدينية المشوهة وتغمض أمامهم الرؤية ويضلون السبيل إلى الحقيقة.

ومن هنا يصل تقرير اللجنة إلى ضرورة التربية الدينية مادة أساسية كما تنص علـى ذلـك المادة(١٩) من الدستور التي تقضي بأن التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام، على أن يعاد النظر في منهج التربية الدينية وعرض المعلومات الدينية بأسلوب عصري جذاب وبـث المفاهيم الدينية السليمة؛ بحيث ترسخ في أعماقهم وتمثل صرحا منيعا تنحصر على جنباته دعوة الشر وإغراء الجريمة، ويجب أن نعمق في وجدانهم القيم الرفيعة التي يقوم عليها الدين، والتـي تُنهي عن فرض الرأي بالقوة أو التهديد أو الإرهاب.

كما يجب أن تتقرر في جميع كليات الجماعات مادة الثقافة الإسلامية، ذلك أن أفكار الشباب في شئون الإسلام متضاربة متناقضة، وتساؤلاتهم حائرة، لا تجد مرفأ آمنًا موثوقًا به تركن إليه، وتدريس هذه المادة أمر ليس غريبا، فقد ظلت مادة القومية العربيـة تـدرس فـي الجامعـات المصرية سنوات طويلة دون أن يكون لها ذات الأهمية أو نفس الأثر.

كما طالبت بنشر مادة الثقافة الإسلامية بالجامعات لجنـة الـشئون الدينيـة والاجتماعيـة والأوقاف برئاسة د. أحمد عمر هاشم بمجلس الـشعب؛ لأن انعـدام هـذه الثقافـة الإسـلامية بالجامعات يترتب عليه تخرج أجيال من الجامعات لا يعرفون عن دينهم إلا القشور(٧٧).

وحول دور الأزهر في الدعوة الإسلامية للتصدي للتطرف وحصار امتداده على الشباب، فإن عضو مجلس الشعب المعارض الشيخ جمال قطب يصيح بانفعال قائلاً:

أقولها كلمة ا .. والوطن، وأدافع عنها برقبتي.. وأدلل عليها بالوثائق. الأزهر مقيد وقد سحب البساط من تحت أقدامه فلا ميزانية حقيقية، ولا ولاية على المساجد والدعاة، ولا تنسيق بينه وبين وسائل الاتصال والإعلام.. وهذا كله أعطى الفرصة للمهووسين والبلطجية ليتمسحوا في الدين، وينصبوا أنفسهم أمراء وعلماء.

ثم أضاف قائلاً: الأزهر يا سادة بلا ميزانية وأنا الأزهري الواعظ ومبعوث شيخ الأزهر في المؤتمرات الدولية، وقريب من عقل فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، الذي جف لسانه من كثرة المطالبة بتعديل ميزانية الأزهر لتناسب مكانته ودوره التاريخي.. أعيدوا الدعوة للأزهر مع ميزانية تدعمه، وبعد ذلك اسألونا عن الإرهاب والتطرف[٧٨].

وإذا كان هذا هو الجانب الديني أو الروحي، فإن هناك جانبا ماديا يحصن بعض الشباب الذي يمكن أن تجذبه جماعات التطرف بتأييد أو دعم مادي، فإن لجنة التعليم والبحث العلمي برئاسة الدكتور محمد طلبة عويضة تشير في هذا الصدد إلى أنه، إذا كان اليوم يوم وقفة مع النفس والحديث بصوت عالٍ، فإن شعب مصر كله يعقد آمالاً عظاما على اتحادات الطلاب ونوادي التدريس، وذلك لأن الجامعة أحد مرايا المجتمع ونبضه الحي، وكان الأولى على هذه المؤسسات الطلابية والجماعية أن تعطي من وقتها وأموالها وفكرها لهذا القطاع العريض من أبناء مصر من الطلاب، وذلك من الناحية الاجتماعية والمادية، فهناك من الطلاب من تنقصهم ملابس الشتاء، ولا يجدون حتى ثمن الملابس المدعمة التي تقدمها الدولة كمساعدة للطلاب، وهناك من أرهقتهم مظاهر الحياة من حولهم ووجدت الجمعيات الدينية المغرضة هذه الأوضاع فرصة مناسبة لتقديم البديل في تحريم العديد من مناهج الحياة كتعويض عن عدم القدرة للحصول عليها، بينما انشغلت بعض نوادي التدريس في خلافات انتخابية وصراعات سياسية تاركين أبناءهم الطلاب في مهب الريح، تتلقف بعضهم أيادي مغررة لا تبتغي إلا خرابا[٧٩].

وأما عن علاقة الجماهير بالشرطة في مواجهة الإرهاب، فإن لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية برئاسة سعد الشربيني تنوه إلى أن المواطنين يحيط بتعاملهم مع جهاز الشرطة بعض الخوف والحيطة والحذر، نتيجة لتجاوزات بعض أفراد الشرطة في تعاملهم مع الجماهير، مما جعل المواطن يحجم عن التعاون مع الشرطة أو الإدلاء بأي بيانات.

ولذلك فلا بد من التحام أجهزة الشرطة بالمواطنين وإعادة الثقة بين المواطن، وجهاز الشرطة فالشرطة هي المسئولة عن أمن وحماية وسلامة المواطن قبل كل شيء، حتى يؤدي ذلك إلى مزيد من التعاون والثقة بين رجل الأمن والمواطنين[٨٠].

وفي هذا الصدد طالب الدكتور حلمي نمر رئيس اللجنة الاقتصادية الأسبق بمجلس الشعب رجال الشرطة عندما تشن حملاتها وتهاجم أوكار الإرهابيين والمنحرفين، أن تتصرف بحكمة

وروية، حتى لا يتعرض الأبرياء إلى أي بطش أو تنكيل؛ لأن ذلك سيترك في نفوس هؤلاء الأبرياء الاستياء والضغينة والكراهية ضد الحكومة بصفة عامة، وضد وزراء الداخلة بصفة خاصة، وهذا الشعور التلقائي قد يؤدي إلى عدم تعاون الشعب مع رجال الشرطة، لمقاومة الإرهاب وهو أمر ضروري وهام.

وحول العلاقة أيضا بين الشرطة والجمهور والمناخ الذي يسود هذه العلاقة في منطقة الصعيد تحديدا، صاح عضو مجلس الشعب أحمد طه – بكل صدق – وأعلن وتساؤلاً: لماذا انتشرت هذه الظاهرة في الصعيد، ولم تنتشر في الوجه البحري[٨١]؟!

ثم أجاب بأمانة أيضا وقال:

لأننا نحن الذين جعلنا من الصعيد منفًى، فالموظف المغضوب عليه ينقل للصعيد، والضابط المغضوب عليه ينقل للصعيد، أي إنسان مغضوب عليه ينقل للصعيد.

ثم قال: وقد آن الأوان أن نغير هذا، ولأنهم نشأوا في مناخ محاطين بالساخطين المبعدين، مما ساعد إلى حد كبير إلى تفاقم هذه الظاهرة في الصعيد، ولم تتفاقم في الوجه البحري أو غيره[٨٢].

وأما عن الأسباب المناخية، وخاصة ظلالها الكثيفة في جنوب الوادي، أو الصعيد؛ فإن بعض أعضاء مجلس الشعب والشورى قد أشاروا إليها في أكثر من موضع وبمناسبة.. بل إن اللافت للنظر ما جاء في بيان الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء للتخطيط، بأن الحكومة بدأت الاهتمام بالصعيد منذ عام ١٩٨٩ وحتى انتهت من المناطق الأخرى حتى ذلك التاريخ، إلا أن الدكتور زكريا عزمي وكعادته الجريئة والشجاعة قد صاح متسائلاً: هل محافظات الصعيد ستنال حقها في الاستثمارات؟ هناك استثمارات تهدر اليوم في محافظة المنيا. لماذا لا ترد الحكومة؟ وأيضا في أسيوط، لا بد أن نحترم الرأي العام وألا تظل الحكومة صامته.. وطالب أيضا بمراعاة مبدأ العدالة في توزيع الخدمات بين المحافظات وبخاصة محافظات الصعيد.

ولا شك أن الصعيد يعد من أهم المناطق المصرية لأن الصعيد هي السياحة والسياحة أغلبها في الصعيد، وكان من البديهيات الاهتمام بمرافق الصعيد، وذلك لأهلها أولاً وللسياحة ثانيا، ولأنه يمكن أن يقوم الأهالي بدور بناء في الساحة، عندما يكون الأمر شيئا في حياتهم ومعيشتهم، ولعل ما جاء في تحقيقات مجلة أكتوبر من أن الإرهاب أصله قبلي أو صعيدي بنسبة ٨٢% يؤكد أن الإرهاب يستثمر مناخ عدم وجود مرافق أو خدمات مناسبة أو كافية للجمهور، ويحث الأهالي على عدم التعاطف مع الحكومة، ويجد من ذلك تبريرا واهيا لإرهابه، وأنه بذلك يعمل لصالح الناس وهذا ما أنكره واستنكره الأهالي أيضا.

إلا أنه تبقى حقيقة الأمر، وهي أن الصعيد لا بد أن ينال العناية والرعاية والاعتمادات اللازمة للنهوض بالصعيد الذي هو في الحقيقة – أيضا- السياحة إذا أردنا النهوض بها

وتعويض خسارتها منها، ومن هنا كان نداء الدكتور زكريا عزمي وتساؤلاته لها، من الأهمية بالإضافة إلى بعض زملائه الذين ساروا علي نفس النهج، ومنهم البيان العاجل للعضو عبد الوكيل عبد الحكيم، عما جاء بقرار صادر من رئيس جهاز بناء وتنمية القرية التابع لوزارة الإدارة المحلية، والخاص بإدخال مشروعات الصرف الصحي إلى خمسة وعشرين قرية من قرى الجمهورية، في حين أنه لا توجد مدينة واحدة بمحافظة المنيا تتمتع بمشروعات الصرف الصحي، وكذلك مناقشة لجنة الإسكان والمرافق برئاسة سيد سرحان لمشاكل مياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة أسيوط والحلول المناسبة لها[٨٣].

كما أشارت لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات السياسية برئاسة الشربيني بمجلس الشعب إلى إعطاء المزيد من الاهتمام بمحافظات الصعيد، وإقامة المشروعات بها وتوصيل الخدمات الضرورية للمدن والقرى، وقيام الأجهزة المحلية بالتغلغل في كل قرية، ونشر الوعي وحل المشاكل التي تعاني منها وإيجاد فرص عمل لمواطنيها.

كما ذهبت اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان الحكومة برئاسة أحمد حمادي وكيل المجلس إلى ذات الاتجاه، حيث أشارت إلى ما يتطلبه تنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لإيجاد فرص عمل منتجة للشباب ووضع برامج تنموية متكاملة للمناطق الفقيرة في الريف والمدن، وخاصة في صعيد مصر.

وضرورة العمل بجميع الوسائل التشريعية والسياسية، لإنهاء تداول الأسلحة غير المشروعة، وخاصة في محافظات الصعيد والكشف عن مصادر التمويل غير الشرعي للجماعات المسلحة وغير المسلحة ومحاصرتها[٨٤].

كما أشار رفعت بطل بقوله: نحن زرنا الصعيد وقوى الصعيد وقمنا بدراسة أقوالها بصدق وأمانة، كواحد من أبناء الوجه البحري، أقول: إن جميع المشروعات العظيمة والمصانع تقام في المدن الجديدة ومدن القناة.. الخ، والصعيد خال من هذه المشاريع ما عدا مصنع الألمنيوم ومصنع السكر منذ أيام "عبود باشا"، فالبطالة هناك منذ عام ١٩٨٢ أو ١٩٨٣ وهي تمثل دافعا لأي شاب لأن يؤجر بأي مبلغ، إذن علينا أن نقوم بالتركيز على الوجه القبلي، وتشغيل البطالة الموجودة به، وتعمير محافظات الوجه القبلي بالمصانع الجديدة، بل نقوم بعمل مدن صناعية جديدة في الصعيد، لامتصاص هذا العدد الكبير من الشباب العاطل، ولا نركز على الوجه البحري فقط[٨٥].

وكذلك ذهب الدكتور نبيه العلقامي بقوله: نأمل أن تكون هناك مشروعات في محافظات الصعيد، وأشار أيضا العضو محمد رجب إلى أن هناك واجبا وطنيا وهو: علينا أن نحول جزءا من هذا الاستثمار إلى المناطق التي حرمت لفترة طويلة، وعلى وجه الخصوص مناطق الوجه القبلي، إننا بحاجة إلى أن يتواجد عدد كبير من المشروعات في هذه المناطق حتى يمكنها أن تسهم في التنمية[٨٦].

ثم وقف يوسف صديق يعلن:

أقول كابن من أبناء الصعيد: نحن والحمد لدينا أماكن شاسعة ولدينا بطالة كبيرة جدا، وأرجو من الدولة ومن الحكومة أن تتحرك، وتضع كل إمكانياتها في محافظات الصعيد، وخاصة محافظة قنا والأراضي الصحراوية القريبة من مدينة قنا، والبنية الأساسية موجودة، وممكن إنشاء المدن الصناعية الجديدة(٨٧).

وقد أدى هذ الحوار الواسع. والمناقشات المستفيضة والتقارير البرلمانية إلي استجابة الرئيس محمد حسني مبارك وإدراكه الواعي لكل هذه المفاهيم والمضامين، التي دارت حول أهمية وضرورة النهوض بالصعيد، أحد المحاور الرئيسية للإرهابيين.. فأعلن بخطابه أو بيان افتتاح دورتي مجلسي الشعب والشورى في الحادي عشر من شهر نوفمبر الماضي قائلاً:

إننا في حاجة إلى مضاعفة إقامة مجتمعات عمرانية في مناطق جديدة قادرة على جذب السكان، وتخفيض العبء السكاني المهول عن المدن والقرى القديمة.

وبالتحديد فإنني أطرح فكرة السماح لأي مستثمر مصري - هذا يحتاج إلى تشريع إذا ما وافقتم - يعتزم إقامة مشروع لا يتجاوز رأسماله خمسة ملايين جنيه، بالشروع في تنفيذه، وفقط إخطار الهيئة العامة للاستثمار، بشرط أن يقام المشروع في المجتمعات الجديدة والمناطق الصناعية والجهات النائية دون الأرض الزراعية خاصة في جنوب الوادي والتي هي في مسيس الحاجة إلى فرص العمل؛ لكي تستوعب طاقة الشباب الهائلة.

وبالفعل فقد بدأت الحكومة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ فكرة الرئيس مبارك.

كما استجاب الرئيس مبارك لما طرح في مجلس الشورى عن وجود معاملة ضحايا الإرهاب كشهداء، ويكون إحساس الناس والشعب، بأن هؤلاء ليسوا ضحايا ولكن شهداء الإرهاب، وهذا له مدلول كبير بين المواطنين المصريين، الذين يحترمون الشهداء ويعتبرون لذكرهم، أما كلمة "ضحية" فهي حرام أن تقال في مثل هذه الظروف؛ لأننا في حرب اقتصاد مصر وسيادة مصر وديمقراطية مصر.. حرب ضد الاستقرار والأمان في مصر(٨٨).

فأصدر الرئيس القرارات الجمهورية لذلك من حيث تعويضات أسر شهداء الإرهاب، ورعاية الأسر وعلاج المصابين على نفقة الدولة داخليا وخارجيا.

وأمام اللجنة البرلمانية برئاسة السيد راشد وكيل مجلس الشعب، والتي شكلت لتدارس الإرهاب والتطرف فقد أدلى مفتي مصر بحديث في هذا الصدد وحدد – ضمن وسائل العلاج – في ضرورة أن تكون هناك عدالة اجتماعية، مؤكدا أن الأفراد عندما يشعرون بأن هناك عدالة اجتماعية فسينتشر الأمن بين الأفراد(٨٩).

وأيضا استجاب الرئيس مبارك لهذا الأمر، وأعلن في خطابه الافتتاحي لدورتي مجلس الشعب والشورى، أنه في ضوء تعدد الآراء والاجتهادات حول الأسلوب الأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل الظروف والأوضاع الاقتصادية التي أفرزها الإصلاح الاقتصادي، فقد يكون

من الملائم أن نفكر في عقد مؤتمر موسع لبحث تلك القضية، واقتراح عدة بدائل للتعامل معهـا على أن تمثل فيه كل القوى السياسية والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية، واللجان المختصة في مجلس الشعب والشورى والجامعات، ومراكز البحث العلمي ونأمل أن يجري البحث والنقاش في هذا المؤتمر بروح قومية بعيدة عن التعصب الحزبي أو الفكري(٩٠).

وأخيرا فإننا ما زلنا نؤكد أن إجراء إصلاحات سياسية وجذرية. فإنها مـن قبيـل التطـور الطبيعي للنظام السياسي، وأيضا استجابة لمطالب جماهيرية، والقوى والتيارات الـسياسية منـذ سنوات، إلا أنها لا تعني أنها أسباب للإرهاب.. إنما يمكن أن تكـون شـعارات يتـذرع بهـا الإرهابيون. وإذا كانت هناك محاولات لدفع الأغلبية الصامتة في كل من تقريري مجلس الشعب والشورى والقوى السياسية إلى المشاركة.. فإنها بالفعل قد شاركت وتحركت لرفض وللتـصدي للإرهاب، وإن كانت لم تشارك في انتخابات، فإنما يبدو أنها "أغلبية الأزمات" أغلبية تـسحق أي ضرر يمكن أن يصيب وطنها الأم مصر، فمحركها الرئيسي مصر، وهـدفها الوحيـد مـصر. وحياتها ومماتها مصر.

* * * *

المراجع والهوامش

- من كتاب لعبة الأمم والسادات للمؤلف، إصدار الزهراء للإعلام العربي.
- مضبطة الجلسة الثامنة لمجلس الشعب ٣ ديسمبر١٩٩٢.
- مضابط مجلس الشورى لشهري مارس وأبريل١٩٩٣.
- المرجع السابق
- المرجع السابق
- المرجع السابق
- حديث المستشار أحمد صلاح الدين بدور في مجلة أكتوبر الأحد ٢٩ أغسطس١٩٩٣.
- مقال للمؤلف في مجلة أكتوبر العدد ٨٥٨ الأحد ٤أبريل١٩٩٣.
- من كتاب لعبة الأمم والسادات للمؤلف.
- جريدة الوفد العدد ٢٠٣٠ السنة السابقة ٢٩ أغسطس١٩٩٣
- اللواء محمد عبد الحليم موسى في ١٣دسمبر١٩٩٣
- الصحف اليومية في ١٥ أكتوبر١٩٩٠
- الصحف اليومية في ٢٠ أكتوبر١٩٩٠
- الصحف اليومية في ٢٣ أكتوبر١٩٩٠
- الصحف اليومية في ٢٨ أكتوبر١٩٩٠
- الصحف اليومية في أواخر أكتوبر١٩٩٠
- إبراهيم كامل في مجلة أكتوبر ٢٥ نوفمبر١٩٩٠
- ماهر الجندي في جريدة الأخبار ٣١ يناير ١٩٩٣
- السيدة زينب الغزالي في الأهرام ٩ يونيو ١٩٩٣
- فؤاد سلطان في الأخبار ١٣نوفمبر١٩٩٣
- بيان وزير الإعلام صفوت الشريف مضبطة الجلسة (٦٢) بمجلس الشورى ١٢أبريل١٩٩٣
- صلاح منتصر في أكتوبر العدد ٨٧٥ أول أغسطس ١٩٩٣
- اللواء حسن أبو باشا في أخبار اليوم ٢١ أغسطس١٩٩٣
- اللواء محمد النبوي إسماعيل في المرجع السابق أيضا
- أحمد سيف الإسلام حسن البنا في الأهرام ٩ يونيه ١٩٨٧
- تقرير اللجنة الخاصة بالرد على بيان الحكومة برئاسة أحمد حمادي، وكيل مجلس الشعب.

- مضابط مجلس الشورى السابقة.
- المرجع السابق
- حديث الوزير حسن الألفي مع الزميل أحمد مصطفى في مجلة أكتوبر ٢٥ أبريل١٩٩٣
- حديث الوزير في نقابة الصحفيين ٢٧ يوليو١٩٩٣
- مضابط مجلس الشعب في الرد على بيان الحكومة ١٩٨٨
- د. يوسف والي في الأهرام ١٦ سبتمبر ١٩٩٢
- اللواء أحمد جلال عز الدين في حديث لمجلة أكتوبر في ٢٥ نوفمبر ١٩٩٢
- مضبطة مجلس الشورى (٥٨) ١٠ أبريل١٩٩٣
- محمود عبد المنعم مراد في مجلة أكتوبر العدد ٨٨٠ الأحد ٥ سبتمبر ١٩٩٣
- مضبطة مجلس الشورى (٦٠) ١١ أبريل١٩٩٣
- مضبطة مجلس الشعب (٨) ١٣ ديسمبر ١٩٩٢
- مضابط مجلس الشورى السابقة
- المرجع السابق.
- المرجع السابق
- مضبطة مجلس الشورى (٦٤) في ١٣ أبريل١٩٩٣
- مضبطة مجلس الشورى (٥٥) ٢٩ مارس١٩٩٣
- المرجع السابق
- حديث مع شريف الشوباشي في الأهرام.
- نشرة وكالة الإعلام الأمريكية
- ثروت أباظة في مضابط مجلس الشورى السابقة.
- مضابط الكونجرس الأمريكي يوليو١٩٩٣
- المرجع السابق في أبريل١٩٩٣
- بيان وزارة الخارجية الأمريكية ٢١ أبريل١٩٩٣
- بيان الرئيس الأمريكي كلينتون في ٢٨ مايو١٩٩٣
- تصريحات السفير الأمريكي في ٢٠مايو١٩٩٢ وكالة الإعلام الأمريكية
- الصحف الأردنية في ٢٠ مايو١٩٩٣
- خطاب السيناتور الأمريكي في ١٢ أغسطس١٩٩٣ في مجلس العلاقات العامة الإسلامي. وكالة الإعلام الأمريكية.
- بيان عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق أمام مجلس الشورى أبريل١٩٩٣
- المرجع السابق
- مضبطة مجلس الشورى ١٦ أبريل١٩٩٣

- تصريحات المتحدث الرسمي للخارجية الأمريكية في ١٢ أبريل١٩٩٣
- جريدة الوفد العدد ٢٠٢٨- ٢٧ أغسطس١٩٩٣
- جريدة الوفد يوم الأربعاء ٦ أكتوبر١٩٩٣
- السفير محمود قاسم في مجلة أكتوبر العدد ٨٧٥- أول أغسطس١٩٩٣
- مضبطة مجلس الشورى (٥٥) ٢٩ مارس١٩٩٣
- المرجع السابق مضابط مجلس الشورى
- ن د خ/ نيويورك
- مصادر المخابرات الباكستانية في ٣٠ أغسطس١٩٩٣ بجريدة الأهرام
- صورة للأهرام من رويتر ١٦ يوليو١٩٩٣
- ندوة نظمتها مدرسة الشئون الدولية في جامعة جورج واشنطن ١٩ مايو١٩٩٣
- مضبطة مجلس الشورى (٥٥) ٢٩ مارس١٩٩٣
- مضبطة مجلس الشورى (٥٧) ٣٠ مارس١٩٩٣
- حديث عبود الزمر في جريدة العربي – جريدة الناصريين – السنة الأولى العـدد ١٢ – ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣
- مقال محمود عبد المنعم مراد في مجلة أكتوبر العدد ٨٨٠ الأحد ٥ سبتمبر ١٩٩٣
- مضبطة مجلس الشورى (٥٦) ٢٩ مارس١٩٩٣
- المرجع السابق
- المرجع السابق مضبطة (٥٩)
- المرجع السابق مضبطة (٦٣) ١٢أبريل١٩٩٣
- كلمة ختام للدكتور مصطفي كمال حلمي رئيس مجلس الشورى بالمـضبطة (٦٤) ١٣ أبريل١٩٩٣
- تقرير مجلس الشعب عن الإرهاب والتطرف برئاسة السيد راشد، لم ينشر ولم يذع ولـم يوزع.
- تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية برئاسة د. فوزية عبد الستار بمجلس الـشعب – غير منشور.
- حديث الشيخ جمال قطب في آخر ساعة في ١٦ ديسمبر ١٩٩٢
- تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي برئاسة د. محمد طلبة عويضة بمجلس الشعب – غير منشور
- تقرير لجنة الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية برئاسة سعد الشربيني غير منشور
- مضبطة الجلسة التاسعة في ١٤ ديسمبر ١٩٩٢ مجلس الشعب
- مضبطة الجلسة الثامنة في ١٣ ديسمبر ١٩٩٢ مجلس الشعب

- مقال للمؤلف في مجلة أكتوبر بالعدد ٨٦٦ – الأحد ٢٠ مايو١٩٩٣
- تقرير لجنة الرد علي بيان الحكومة – مرجع سابق
- مضبطة مجلس الشورى (٥٤) ٢٨ مارس١٩٩٣
- مضبطة مجلس الشورى (٥٧) ٢٩ مارس١٩٩٣
- المرجع السابق مضبطة (٦١) ١١ أبريل١٩٩٣
- المهندس عادل عز العرب مضبطة مجلس الشورى (٥٥) ٢٩ مارس١٩٩٣
- تصريحات في جريدة الأخبار يوم ٦نوفمبر ١٩٩٣
- خطاب الرئيس مبارك أمام مجلسي الشعب والشورى يوم ١١ نوفمبر ١٩٩٣

* * * *